



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (1500) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

هل ستتغير السياسة الأمريكية؟

تزدهر هذه الأيام بورصة التوقعات الخاصة بالاتجاهات التي ستتخذها السياسة الأمريكية في العهد المقبل لترامب، وضمناً التوقعات الخاصة بما سيجري في منطقتنا وفي بلدنا.

وإذ ينبغي إعادة التأكيد على ما قالته افتتاحية قاسيون الماضية عن «فردتي الحذاء اللتين بليسهما الشخص نفسه»، فإنه من الضروري إضافة الأفكار التالية:

أولاً: إن الثابت والمؤكد، هو أن المنظومة الأمريكية بمجملها، تعيش أزمة بنيوية خانقة على المستويات المختلفة، بما في ذلك على المستوى الأمريكي الداخلي، مع الارتفاع المتواتر لاحتمالات الانفجار الواسع تحت ضغط جملة من العوامل، على رأسها تراجع الهيمنة العالمية وتراجع الربيع/النهج الذي كانت تنتجه، والذي كان يلعب دوراً أساسياً في تخدير وتحجيد الشعب الأمريكي عن أي تدخل مباشر في السياسة.

ثانياً: إذا كانت الوصفة التقليدية للرأسمالية في الخروج من أزماتها هي الحرب، فإن انغلاق باب الحرب المباشرة بحكم وجود الأسلحة النووية، قد دفع نحو استخدام الحروب النقطية الموزعة على ساحات عديدة في العالم، والتي من المفترض أن تقوم بمجموعها بالأثر المطلوب من حرب كبرى شاملة. وهذا ما اشتغلت عليه النخب الأمريكية خلال العقدين السابقين، وخلال السنوات الأخيرة بشكل أوضح، سواء في أوكرانيا أو فلسطين ولبنان والسودان وليبيا وغيرها من الساحات. ومع ذلك لم تستطع هذه الحروب النقطية بمجموعها، تحقيق الأثر المطلوب؛ فلا هي أوقفت صعود الصاعدين، ولا أخرجت أو أوقفت تراجع المتراجعين... ولذا وجب البحث عن تغيير سريع في التكتيك ضمن الاستراتيجية الشاملة نفسها.

ثالثاً: يتمثل هذا التغيير في نقل مركز ثقل العمل من الحروب النقطية إلى الفوضى الهجينة الشاملة، وضمناً من العمل العسكري إلى الأعمال المركبة المتعددة الجوانب بما فيها الأمنية والاقتصادية والثقافية والـخ، خاصة مع التطور التكنولوجي الهائل الذي يسمح برؤية ما جرى في لبنان، (وحتى في هجوم أنقرة الأخير)، بوصفه أحد نماذج هذا النوع من الفوضى الهجينة الشاملة، التي تركز بالدرجة الأولى إلى تفعيل الفوائق الداخلية بين الدول «المعادية» للأمريكي، وهذه القائمة تشمل معظم دول العالم عملياً، وخاصة بريكس والمتحالفين معها، وكذلك تفعيل الفوائق الداخلية ضمن كل دولة على حدة، وخاصة الفوائق القومية والدينية والطائفية.

رابعاً: ينبغي أيضاً أن يتم الانتباه إلى أن «الانعطاف» التكتيكية في صعود ترامب، تتضمن محاولة للالتفاف على الخسارة الواضحة التي منيت بها محاولة فرض النيوليبرالية، و«قيمتها» على المستوى العالمي، وعلى المستوى الداخلي الأمريكي على حد سواء.

خامساً: لا ينبغي إطلاقاً الوقوع في وهم أن ترامب قادم بخطة «سلام»، لا لمنطقتنا ولا للعالم ككل؛ الاستراتيجية ذاتها ستستمر، ما سيختلف هو الأدوات كما أسلفنا، وسيكون مركز الثقل الأساسي هو الفوضى الهجينة الشاملة.

سادساً: ينبغي الاعتراف للنخب الأمريكية، أنها ورغم انقسامها الداخلي على طرق الخروج من أزماتها، إلا أنها أبدت مرونة عالية في التعديل على الاستراتيجية، عبر تمرير ترامب نحو الرئاسة، بما يضمن تأجيل احتمالات التفجير الداخلي في الولايات المتحدة، ولو إلى حين، وبما يضمن أيضاً تمرير عمليات التعديل على الاستراتيجية بأعلى قدر ممكن من السلاسة، تحت غطاء «الجنون الترامبي»...

أخيراً: في منطقتنا سيجري عمل واضح وحثيث على استخدام الموضوع الكردي لتفجير المنطقة ككل من جديد، وستحرص واشنطن وحلفاؤها وأتباعها على فعل كل ما يمكن فعله لمنع تسويتين شديديتي الأهمية في منطقتنا؛ التسوية بين السلطة التركية والكردي في تركيا ممثلين بعبد الله أوجلان، والتسوية بين سورية وتركيا برعاية أستانا بما يمنع تفجير الشمال الغربي أمريكياً، وبما يفتح الطريق بشكل مواز نحو حل سياسي شامل في سورية على أساس القرار 2254...

الأکید في المسألة كلها، أن الأمريكي ومعه الصهيوني سيقومان ببعض التغييرات الجزئية هنا وهناك في خطط عملهم، والأکید أيضاً، أن الضربات التي توجهها المقاومة ستزداد قوة وأهمية، وأن عملية ولادة العالم الجديد ستتدخل في طور أكثر تسارعاً، وأننا نشهد منذ اليوم، عملية تاريخية فريدة يجري خلالها انهيار أقصر الإمبراطوريات عمراً في التاريخ، الإمبراطورية الأمريكية، عن عمر لم يناهز 35 عاماً بعد...!

خصخصة حكومية مقنعة...

شعارها «الانتقال من التشغيل إلى التنظيم» [12]

شؤون عربية ودولية



المازق يخلق مازقاً جديداً والساعة في واشنطن تدق!

17

ملف «سورية 2024»



من خسر في الانتخابات الأمريكية؟

14

شؤون محلية



استكمال إنهاء مجانية الخدمات العامة سيناريو كارثي معلن رسمياً!

08

شؤون عمالية



ماذا يريد الفقراء من التغيير

02

ماذا يريد الفقراء من التغيير



يعتبر إصدار دستور جديد في بلاد ما تنوبجاً لمرحلة جديدة أدت إلى ظهورها مجموعة من المتغيرات، على الأصدعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فرضت نفسها على أرض الواقع. وإن إنكار البعض لهذه المتغيرات أو تجاوزها وعدم أخذها في عين الاعتبار يؤدي إلى حدوث أزمات قد تؤدي إلى كوارث، والأزمة السورية مثال على ذلك، فتجاهل الدولة لمشاكل الفقر والبطالة والفساد والتهميش طوال السنين الماضية أدى إلى انفجار أزمة كادت تؤدي إلى تفتيت البلاد.

عشرة على أن السياسة الاقتصادية للدولة تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية للوصول إلى التنمية الشاملة والمستدامة. فهنا ربط المشرع التنمية بتحقيق العدالة الاجتماعية، كما شددت على حماية الدولة للمنتجين والمستهلكين والعمل على تطوير الطاقات البشرية وحماية قوة العمل بما يخدم الاقتصاد الوطني. كما أكد الدستور أهمية القطاع العام حيث نص في المادة الرابعة عشرة على أن المؤسسات والمرافق العامة هي ملكية عامة تدار لصالح مجموع الشعب.

كما نص الدستور في المادة الثالثة عشرة في الفقرة الثانية على: تهدف السياسة الاقتصادية للدولة إلى تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع والأفراد عبر تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية للوصول إلى التنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة. وعاد المشرع ليؤكد في المادة التاسعة عشرة أن المجتمع يقوم على أساس التضامن والتكافل واحترام مبادئ العدالة الاجتماعية كما كفلت الدولة صحة المواطن في حالات الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة. وأعاد المشرع إلى الدولة وحدها تأمين الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم. ولكن وبالرغم من تقدم الدستور في هذه النواحي إلا أن أغلب نصوصه بقيت حبراً على ورق، بسبب قوة العطلاة التي سمحت لقوى الفساد تعطيل تطبيق الدستور، ولكن لن يقبل السوريون التراجع عن هذه المكاسب والعودة إلى الوراثة، بل يجب الدفاع عنها والضغط لنقلها إلى موضع التطبيق، والحل السياسي سيؤمّن الظرف الموضوعي للشعب السوري للدفاع عن مصالحه بشكل ملموس.

فحل الأزمة السورية يجب أن يكون حلاً جدياً يمنع تكرارها ويؤسس لنظام حكم توافقي مستقر.

ربط الأجور بالأسعار

لقد نص دستور سورية الحالي، المقر منذ العام 2012، في المادة 40 منه، البند 2، على أن «لكل عامل أجر عادل حسب نوعية العمل ومردوده، على أن لا يقل عن الحد الأدنى للأجور الذي يضمن متطلبات الحياة المعيشية وتغيرها». ولكن واقع الحال يسجل خرقاً يومياً ومستمرماً لهذا النص الدستوري لأن الحد الأدنى لأجور السوريين منذ سنوات وحتى الآن ما زال أقل بكثير من أن يضمن متطلبات المعيشة ناهيك عن تغيرها صعوداً يوماً بسبب الغلاء الفاحش والمنفلات لأسعار السلع والمنتجات في الأسواق دون أن تلحق بها الأجور المتناقصة بوتيرة سريعة جداً من حيث القدرة الشرائية، في حين يجب أن تكون الأجور والرواتب قادرة على ضمان عيش كريم للمواطن السوري وأسرته ويجب جعل الحد الأدنى من الأجور جزءاً من النظام العام لا يجوز الاتفاق على ما يخالفه إلا باتجاه زيادة هذا الحد الأدنى. ويجب حماية قوة العمل والاعتراف بالدور الرئيسي للعمل في عملية الإنتاج باعتبارهم المنتجين الحقيقيين للثروة، وذلك عبر ضمان حقوق العمال والاعتراف بحق العمال في الدفاع عن مصالحهم بكل الوسائل بما فيها حق الإضراب السلمي.

الدستور الحالي

ينص الدستور الحالي الصادر عام 2012 على العديد من المكاسب للطبقة العاملة والتي نص عليها في المبادئ الاقتصادية، حيث نصت المادة الثامنة

ومع اقتراب الحل السياسي للأزمة في البلاد لا بد من معالجة هذه الأسباب معالجة جذرية لمنع تكرار الأزمة وانفجارها مرة أخرى، فماداً يريد الفقراء وذوي الدخل المحدود من الدستور المرتقب القادم وما الذي يندشونه من التغيير؟

إنهم يندشون أولاً، رفع مستوى المعيشة للمواطن، من خلال معالجة التشوه في طريقة توزيع الثروة بين أصحاب الأجور والأرباح نتيجة تبني الحكومات المتعاقبة لسياسة اقتصاد السوق التي أوصلت 90% من السوريين إلى حافة الجوع، والتي كانت سبباً رئيسياً في انفجار الأزمة من خلال إضعاف البلاد اقتصادياً، وتراجع دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، وإطلاق يد قوى الفساد لتتحكم في لفة العباد.

ثانياً، المحافظة على القطاع العام، فمن المطلوب أيضاً إعادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال المحافظة على القطاع العام ودعمه وتطويره، ليتحكم في توزيع الثروة ويأخذ دوره الريادي في إعادة الإعمار، وقطع الطريق على قوى الفساد التي تحاول التخلص من القطاع العام بعدما خسرت وأوصلته إلى حافة الإفلاس.

فإعادة الاعتبار للقطاع العام تتطلب أيضاً مكافحة جديّة للفساد وقطع يد قوى الفساد عن جهاز الدولة ومنعها من تسييره وفقاً لمصالحها وإدارته لصالح مجموع الشعب. والعدالة الاجتماعية هي من أهم ما يندشه الفقراء من عملية التغيير، حيث يجب أن يدار الاقتصاد وفقاً لصالح غالبية الشعب، وهذه باتت ضرورة ملحة لإنقاذ 90% من الشعب من الفقر والعوز ولمنع انفجار أزمات جديدة،

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



النقابات والحكومة على توافق بشكل عام

قدّمت الحكومة برنامجها وتوجهاتها التي ستعمل على أساسها في المرحلة المقبلة بالنسبة لشركات قطاع الدولة الصناعي والإنشائي. وهذا التقييم جاء قبل انعقاد الاجتماع الذي تم في الأسبوع الماضي بين الحكومة وقيادة الحركة النقابية ممثلة بمكتبها التنفيذي.

استهل رئيس الحكومة في سياق كلامه أمام القيادة النقابية الحاضرة للاجتماع بالقول إن «انتقال الدولة من التشغيل إلى التنظيم لا يعني تراجع دور الدولة بل يعني تطوير هذا الدور».

إن هذا القول يفصح تماماً عن إعادة النظر بدور الدولة بما يخص شركات القطاع الصناعي والخدمي، انطلاقاً من واقعها الحالي الذي وصلت إليه خلال عقود متوالية من عدم تطويره إدارياً وإنتاجياً، وتركه يغرق بمشاكله الكبيرة التي تراكت دون حلول حقيقية تؤدي إلى تطويره من حيث الدور الذي يمكن أن يلعبه في عملية النمو والتنمية، والدور الذي يمكن أن يلعبه في زيادة موارد الدولة، والتي بالتالي ستحسن من المستوى المعيشي للعمال وغير العمال، وستقدم الحاجات الضرورية للشعب السوري الذي يفتقدها الآن، في ظل السياسات التي اتبعت وفقاً لتعليمات صندوق النقد الدولي. إن انتقال دور الدولة من التشغيل إلى التنظيم يعني في جوهره عدم ضخ أموال لإعادة تشغيله بتأمين المستلزمات الضرورية لذلك كافة، والتي منها رفع أجور العمال وتجديد خطوط الإنتاج وتأمين الطاقة الضرورية بكافة أنواعها لتشغيله، وتأمين المواد الأولية للإنتاج، وغيرها من الأمور اللازمة لعملية التطوير، ولا طريق غير هذا لتطوير القطاع الصناعي، ولكن المقصود بالانتقال من التشغيل إلى التنظيم هو تسليم القطاع الصناعي لمستثمرين قد لا يأتون في مثل ظروف بلادنا الحالية. وهذا يؤدي كما قال أحد الاقتصاديين إلى الموت السريري لهذا القطاع، وهنا بيت القصيد، حيث يزبل عن كاهل الدولة الأعباء والخسائر الكبيرة التي عبر عنها وزير الصناعة، حيث قال «استنتجنا في الوزارة بعد الدراسة الهادئة والمعقدة لمختلف المنشآت العائدة للوزارة أن ثمة خسائر كبيرة جداً في عدد كبير من الشركات والمؤسسات والمعامل التابعة» ولكنه لم يقل من خسر هذا القطاع بهذا الشكل الكبير، بعد أن كان في مراحل سابقة يرفد خزينة الدولة بأكثر من 60% من مواردها، لتتناقص بعد ذلك تدريجياً مع تعاضد نسب النهب والفساد الواقعين على هذا القطاع.

موقف النقابات في هذا الاجتماع كان مسائراً للحكومة فيما طرحته، وبعض الحاضرين أكدوا إيجابية الحكومة في طرحها للمواضيع المختلفة، وخاصة فيما يتعلق بقضية أجور العمال وضرورة تحسين الوضع المعيشي لهم، حيث «أكدت النقابات على الحاجة إلى وضع منهج في إدارة ملف زيادة الرواتب والأجور بما يضمن أن تلبى الحد الأدنى من مستوى الحاجات المعيشية، وأكدت الحاجة لتعزيز مميزات الرواتب في حال عدم القدرة على تحقيق زيادة شاملة للرواتب»، وهذا الموقف النقابي هو مكرر مع الحكومات السابقة ومسار لموقفها، ولا ندري كيف ستزيد الحكومة وتحسن من مميزات الأجور والشركات خاسرة كما عبر وزير الصناعة في اجتماع الحكومة، وخاصة الحوافز حيث إنها مرتبطة بالإنتاج، وما يزيد عن الخطط الإنتاجية المحققة يعطى عنه حوافز وهذا غير متوفر، وبالتالي لا تحسن مميزات الأجور والإنتاج على حاله.

الموقف النقابي من مجمل ما طرحته الحكومة معها كان مريحاً للحكومة في السير قدماً في إعادة هيكلة القطاع العام وترتيب أوضاعه بما يتوافق مع قانون التشاركية وقانون الاستثمار، ولكن هذا الوضع وتطورات اللاحقة سيجعل الحركة النقابية ضعيفة في موقفها ولا يوجد ما نقوله للطبقة العاملة تبريراً لموقفها هذا، الذي سيؤدي إلى خسائر إضافية للعمال في حقوقهم ومكان عملهم، باعتبارها شريكاً للحكومة في قراراتها وتوجهاتها.

عمالنا المنهوبين «إنا هاهنا قاعدون»



إن كان الأجر الذي تتقاضاه 300 ألف شهرياً فأنت قادر على شراء كنزة صوف من النوع التجاري الثالث وجاكيت مطري متوسط الجودة، أو ستشنري أربع بيجامات شتوية ولادي «بازارية»، أو ستشنري بها «مانطو» نسواني طويل من الجوخ الرديء، أي أنك يا صديقي ستضحي براتب شهر كامل لتشتري جزءاً صغيراً من احتياج نفسك أو أحد أفراد عائلتك من الكساء الشتوي. أما إن كنت تعمل ليلاً ونهاراً في أكثر من عمل، وتعد من أصحاب الأجور «عالية الشان» أي أكثر من مليوني ليرة، فربما تنجح في شراء كسوة العائلة الشتوية خلال ثلاثة أشهر فقط، وستفتح أنت وعائلتك أفواهكم للهواء والله المستعان.

■ مراسم قاسيون

شتاء العام تجاوز الأبواب وأعلن عن نفسه بنسماته الباردة وتوضاً العمال باللبن - كما يقولون - فهم يخبرون الشتاء ومصاريفه العالية من مازوت وحطب ودواء ولباس وسجاد وغيرها من مستلزمات الدفء والحماية. ومع كل شتاء جديد يزداد عجز العمال وأسرهم عن تأمين الحد الأدنى من كل ذلك، خاصة في ظل التراجع المستمر للقوة الشرائية لأجورهم الرمزية، أضف عليها ارتفاع أسعار كل الاحتياجات الشتوية بشكل جنوني بعيداً عن قدرة فهمها، فسقف ما يستطيع أي عامل شراءه من المازوت لعائلته، تلك الخمسون ليرتاً اليتيمة والمُخجلة من بطاقة الدعم، وهي غير كافية لأيام الشتاء الطويل حتى لو استخدمتها العائلة بالقطارة، والحطب أصبح بعيد المنال بعد أن طار سعر الكيلو لأكثر من 3500 ليرة. هنا تأتي تلك النصيحة «تقل لبس جوا البيت وبر البليت» فاللباس الشتوي يعتبر البديل الوحيد والحل الأخير للحصول على الدفء والوقاية من البرد وأمراضه. ويبقى السؤال هل يمكن بهذه الأجور التي تتقاضاها الطبقة العاملة بقضاها العام والخاص تأمين اللباس الشتوي للعائلة العمالية؟

الحلج والنسيج وصناعة الألبسة، ألم تكن نصر بملايين الدولارات لخارج القطر؟ أم أصبح ينطبق علينا المثل «السكافي حافي». هل لنا أن نسال لماذا كل إجراء أو قرار يكون على حساب أصحاب الأجور المنهوبين؟ وهؤلاء المعنيين من أصحاب القرار لمن يتركون عمالنا؟ وكان مصيرهم ليس من شأنهم ولا يعنيه كما لا يعنيه دفع الأطفال وعافيتهم ومستقبلهم، ولسان حالهم «إنا هاهنا قاعدون».

مؤسسات ما يسمى بالتدخل الإيجابي وأين معامل القطاع العام التي من المفترض تأمينها الدائم والموسمي للابسة الجاهزة لعموم الطبقات الكادحة بجودة عالية وسعر بسيط؟ وأين السياسات الداعمة للإنتاج الصناعي في القطاع الخاص الذي كان يؤمن بشكل مستمر انخفاض تكاليفه وبالتالي انخفاض أسعاره؟ لماذا الاستمرار بضرب كل ما يساعد القوى العاملة على الاستمرار والحياة، ألسنا نملك قاعدة هذه الصناعات ونملك قطننا وخبرتنا في

احتياجهم؟ بالطبع لا، فالأسعار لا تتناسب أصلاً مع قدرتهم الشرائية وإن كانت مستعملة، كما أن هناك حديثاً يدور على قرارات بالغائها. فمن المسؤول عن هذا العجز الذي تتعرض له القوى العاملة عن تأمين أدنى احتياجاتها المعيشية؟ أين الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر، ومتى ستعوض العاملين بأجر عن سلبهم الجزء الأكبر من الأجر غير المباشر الذي كانوا يحصلون عليه من خلال الدعم الحكومي للمواد الأساسية؟ وأين

السكافي حافي

مجرد أن تذكر وتسال كيف سيستطيع العمال المأجورون تأمين كساء الشتاء لعائلاتهم، سيثب ذهنك إلى اللبسة المستعملة «الباللة»، فهذا الارتباط المؤسف قديم قدم السياسات الليبرالية البهلوانية المتهورّة التي انتهجتها الحكومات المتتالية في سباق محموم بينها للفوز بجائزة الإجراءات الصعبة على الفقراء. ولكن هل أصلاً ما زالت البسة الباللة في متناول أجر العمال؟ وهل سيجدون فيها ما يلي

الطبقة العاملة



ألمانيا: عمال فولكس فاغن في إضرابات تحذيرية

قال اتحاد عمال «أي جي ميتال» إن عمال مصنع فولكس فاغن في أوسنابروك، والذي يعتبر هدفاً للإغلاق بموجب خطط إعادة هيكلة شركة صناعة السيارات الألمانية نفذوا إضرابات تحذيرية جديدة يوم الأربعاء 11/6 في إطار احتجاجات بشأن زيادة الأجور. وهذه هي المرة الثانية في أسبوعين التي يضرب فيها عمال الموقع، بسبب الصراع المتزايد بين فولكس فاغن والنقابة لخفض التكاليف وربما إغلاق المصانع في ألمانيا. وسيضم للإضراب عمال آخرين من شركات محلية أخرى، حسبما قال الاتحاد. وأفادت النقابة بأن الإضرابات في مصنع فولكس فاغن الأخرى في غرب ألمانيا ستبدأ في كانون الأول، ويطالب اتحاد العمال بزيادة الأجور بنسبة 7% مقارنة بعرض من أصحاب العمل بزيادة بنسبة 3,6% على مدى 27 شهراً. ويعمل في مصنع فولكس فاغن في أوسنابروك، نحو 2300 عامل.



الولايات المتحدة: إضراب عمال التكنولوجيا في نيويورك تايمز

قبل يوم الانتخابات أضرب أعضاء نقابة نيويورك تايمز التقنية، التي تمثل أكثر من 600 عامل تقني عن العمل صباح يوم الإثنين 11/5 احتجاجاً على توقف مفاوضات العقد، وممارسات العمل غير العادلة من قبل إدارة نيويورك تايمز. وتضم نقابة التكنولوجيا ما يقرب من 600 مهندس برمجيات ومديري منتجات ومحليي بيانات ومصممين. وقال ممثلو النقابة لصحيفة واشنطن بوست إن النقابة دعت إلى إضراب مفتوح بسبب ممارسات العمل غير العادلة، بعد فشل المفاوضات بين النقابة وإدارة تايمز في التوصل إلى اتفاق عقد. وقالت النقابة في بيان إن الإضراب سيستمر من الساعة 9 صباحاً حتى 6 مساءً يومياً. وأفادت مهندسة البرمجيات، عضو نقابة التقنية: «لم نشهد تحركاً كافياً من الإدارة في المفاوضات. الكرة في ملعبهم».



بلوشستان: إضراب عمال هيئة المياه والصرف الصحي

أضرب عمال هيئة المياه والصرف الصحي عن العمل في بلوشستان، في 11/5 مطالبين بأجور عادلة وحقوق أخرى، ورفع الحظر عن النقابات العمالية في قطاع الدولة، إذ أصبح الملايين من العمال دون تمثيل نقابي بعد أن رفضت حكومة بلوشستان مطالب العمال. ويطالب العمال بزيادة أجور بنسبة 25% ومزايا أخرى فيما يتعلق بمشكلة التضخم التي تؤثر على سبل عيشهم. وأدى الحظر على نقابات القطاع العام إلى إعلان عمال 62 نقابة عمالية رفضهم هذا الحظر واستمرارهم في العمل النقابي. وأفاد العمال بأن تكاليف المعيشة أصبحت لا تطاق بالنسبة للعمال. وبلوشستان إقليم يتبع لباكستان ويقع في جنوب غربي آسيا ويمتد من أقصى الجنوب الشرقي من إيران، والجزء الجنوبي الغربي من باكستان وجنوب أفغانستان، حيث يقارب عدد سكانه 19 مليون نسمة.



عمال بوينغ ينهون إضراباً استمر 7 أسابيع

أنهى عمال شركة بوينغ إضرابهم الذي استمر أكثر من سبعة أسابيع، بعد الموافقة على مشروع اتفاق جديد. ويشمل العرض الذي قُدم للنقابة زيادة الأجور بنسبة 38% على أربع سنوات، حيث كانت النقابة تطالب الشركة بنسبة 40%. هذا وقد شارك في الإضراب نحو 33 ألف عامل يعملون في خط إنتاج. وقال اتحاد العمال يوم الإثنين 11/4 إن عمال الشركة صوتوا بنسبة 59% لصالح العقد الجديد، الذي يتضمن زيادة في الأجور بنسبة 38% على مدى أربع سنوات، وهو قريب من المطالب المطروحة، بعد رفض عرضين سابقين. وقال رئيس النقابة خلال مؤتمر صحفي: «سينتوقف الإضراب وسيتم استئناف العمل يوم الأربعاء 11/6... إننا نفتخر بالمنتسبين إلى نقابتنا لقد حققوا الكثير من الأمور ونحن جاهزون للمضي قدماً».

الأسر العمالية وسقوط مقولة «ما حدا بنام جوعان»



لن نجد من يعترض علينا إن قلنا بأن الوجبات الثلاث المشبعة أصبحت ترفاً تحتكره فئة قليلة من السوريين، ومن المؤكد أن الأسر العمالية المعتمدة على الأجور ليست منهم، ليس لأنهم لا يرغبون بها وهم الأكثر احتياجاً لها، بل لأن الأجر الأعلى في سوق العمل غير قادر على سد احتياجات الأسرة السورية من الطعام والشراب. وهنا يأتي السؤال: ماذا تأكل الأسر العمالية كي تبقى على قيد الحياة؟ وهل ترتقي هذه الظاهرة لفكرة الإعجاز؟ وإن كانت كل المؤشرات والدراسات، وعلى رأسها الصادرة عن الأمم المتحدة، تؤكد أن أكثر من نصف السوريين باتوا فاقدين للأمن الغذائي الذي يؤثر بشكل مباشر على الأمن الصحي والتعليمي والاجتماعي والوطني أيضاً، فهل فعلاً سقطت مقولة «ما حدا بنام جوعان بالبلد» أم هناك رواية خيالية يحبها البعض ويتغنى بها.

كنا لازم نخاف من شي بهالبلد، لازم نخاف من الفقر، وصدقيني أديش من عالبلد حرب وحصار وموت وتهجير شباب، الفقر أشد بلوى وأخطر من كل هاد، لأنو الجوع كافر والحرمان بيقه، خاصة وقت يكون في ناس عابشة عيشة ملوك قدام عينك سرتت ونهبت وعملت اللي ما بيعملو عدو، والكل مطنشنا ورافع إيدو عنا، لمين تاركينا هالمسؤولين لمين ما حدا بيعرف.

بوظيفة الدولة بتعرفي بيطلعي كم ليرة من صندوق النقابة وأحياناً بورعوا علينا شوية مساعدات، بس ما بيعملوا شي أبداً، أنا واللي مثلي بحاجة نفص كامل، بيلزمننا حلول تغير حالنا وتنهضنا نهض. البيت ليضل مفتوح بدو أكثر من 200 ألف باليوم، وإذا ما معك هيك رقم فأكيد في حرمان من كثير شغلات، وأهمها الأكل والشرب. بفيق الصباح بلف سندويش إلي ولزاهر والبنتين، بيأخذوهم معهم عالمدرسة يفتطروا فيهم، وولادي تعودوا ياكلو سندويشة الصبح وسندويشة آخر الدوام، لأنو بالبيت ما بقا مئاكل غير وجبة وحدة والحمد لله على كل حال.

موقف طبقة باكملها

غادرنا منزل أم زاهر محملين بأفكار تعجز عنها الكتب والمؤتمرات، فكل محور من محاور حديثها كان يختصر رؤية طبقية للواقع كما هو بعيداً عن التشويه أو التجميل، وهو بحد ذاته موقف طبقي يعبر عن مجمل الطبقة العاملة أينما كانت، وعن واقع الأسر العمالية التي أصبحت خارج حسابات الحكومات المتعاقبة أكثر من ذي قبل، ولا سبيل لخروجها من قاعها المظلم غير نهج اقتصادي وطني يبني على مصالحها أولاً وأخيراً.

يبرق... هيك يعني، وعندني شغل دايم مع مطعم طبخ بالميدان بحضرو الخضرة وخلافو، وكل فترة بتزيد يوميتي شوي بس مو كافي، وناطرة زيادة رواتبنا بالدولة اللي منضل ننوعد فيها بس بالحكي، كل هاد عم يائر عصحتنا وخاصة الولاد، كل ما بيمرض حدا منهم أو باخدو عالمستوصف بقلولي نقص مناعة وقلة غذا، والله المستعان».

وتابعت أم زاهر: «أبني زاهر الله يسلمو عمرو 12 سنة، من 3 سنين وهو يشتغل بالصيف توصيل طلبات للبقالية اللي جنبنا، بطلعوا كم ليرة بسكر فيهم الدين اللي بكون مراكم عليي من الشتا، وبزعل عليه لساتو صغير عالشغل والتعثير، وبنتي الكبيرة أصغر منو بسنة كمان بتساعدني بشغل البيت، بس أنا بضل برك عليها بالدراسة مشان ما تتوظف مثل وظيفتي، يمكن من هون لتكبر بصير الشغل مجدي ويطعمي خبز ويفتح بيوت، لأنو ما في شغل بهالبلد بعيش عيلة، وخاصة هالوظائف. تخلي السائق اللي بيجي بياخد الخضرة من عندي للمطعم متخرج اقتصاد، بس أنا بضل متفائلة إلا ما تتغير الأحوال ويصير للشغيلة يوم من الأيام قيمة وحق».

الفقر يفعل ما عجزت عنه الحروب

تخبرنا عاملة القطاع العام وتقول: «ترباية الولاد بهالظروف صعبة كثير، وبضلني خايفة عمستقبلهم، عم يكبروا ونحنا ناظرين شي يغير هالحال كلو، بدي ياهم يشبعوا اللقمة ويكملوا دراستهم. وبتعرفي الفقر شو بيعمل؟ الفقر ممكن ياخد الولاد لمكان مو منيح أبداً، عم نسمع ونشوف بعياناً ولاد وشباب معينين الشوارع وبرات مدارسهم، وعم يشتغلو شو ما كان، والله هالشي بخوف كثير، إذا

طلع من شغلي الثاني يومية شي 15-20 ألف فشو بدهم يعملوا 30-40 ألف باليوم، هذول ما بطعمونا وجبة، إذا البيضة صارت بألفين، وقرص الفلفل بـ 500. صدقاً بتمر علينا أيام منقضيتها خبز ولبن، وأحياناً صحن برغل من برغلات الضيعة أو كشك، وهيك يعني... لأنو ما فينا كل يوم نطبخ، شو بدنا نطبخ بهيك مبلغ؟ بتعرفي كيف بحدد شو طبخة اليوم؟ أرخص نوع خضرة بالسوق؛ يعني خضرة الموسم شو الأرخص باخدو، وأكثر الشي أكالات الزيت لأنو زينات الضيعة بيسندونا شوي وبوفرنا عليي، وإذا حدا قلك ما حدا بنام جوعان لا تصدقيه، أنا وعيلتي وكثير عيلات بعرفها، صرلنا سنين بتمر علينا أيام بنام جوعانين، وأوقات منكتفي بخبز البطاقة ودبس بندورة».

سلسلة الأمن الاجتماعي تتداعي تبعاً

أضافت أم زاهر: «شغلي الثاني هون بالبيت -مشان الولاد ودراستهم- يشتغل بمونة الناس؛ بقمع بامية وبنظف ملوخية، بلف

نصرح عمار

توجّهنا إلى بيت أم زاهر، وهي موظفة في القطاع العام «فئة خامسة» بإحدى مديريات ريف دمشق، وتعمل في البوفيه وتبلغ من العمر 44 عاماً. رحبت بنا بوجهها البشوش المصفر والمجهد وبحيويتها العفوية، حاملة بيديها، اللتين تعكسان بصدق ما مرت به هذه السيدة من سنين عجاف مليئة بالمعاناة والقسوة، صينية الشاي الدافئ. بادرنا بسؤالها عن واقع حياتها، فحدثتنا باسترسال:

«والله يا بنتي ما كان وضعنا منيح بالأساس بحكم أنا وزوجي موظفين بس الأمور صارت أصعب بعد وفاتو، صحيح في معاش زوجي الله يرحمو بس كنا بالأساس مو معتمدين على رواتبنا بحكم أنا وياه كنا نشتغل شغل ثاني، وكانوا الولاد لسا صغار. ومثل ما بتعرفي كل سنة عن سنة العيشة عم تغلا أكثر وأكثر والرواتب نزول. هلق راتبنا صار شي 300 ألف، يعني باليوم 10 آلاف. وعم

استكمال إنهاء مجانية الخدمات العامة سيناريو كارثي معلن رسمياً!



يبدو أن الحكومة عقدت عزمها على استكمال مسيرة سابقتها بإنهاء مجانية الخدمات العامة، بالتوازي طبعاً مع سياسات الخصخصة المباشرة وغير المباشرة في القطاعات الخدمية وغيرها، تحت عناوين الاستثمار والتشاركية وغيرها!

وبالفعل فإن هذا التوجه المعلن من قبل الحكومة فيه الكثير من الوضوح والشفافية، والكثير الكثير من الجراءة بالتعدّي على الكثير من الحقوق المصونة دستورياً وقانونياً، وانتهاكها، خاصة مع تعميم الحديث على كل الخدمات العامة المجانية!

ما هي الخدمات العامة المجانية التي يشملها الحديث الحكومي؟

بحسب ما هو مفترض فإن الخدمات العامة المجانية هي الخدمات التي تقدم للمواطنين دون تكلفة مباشرة عليهم، ودون تمييز فيما بينهم، والهدف منها تحسين جودة الحياة وصولاً إلى رفاهية المجتمع ككل، وهي أحد أشكال تجلي العدالة الاجتماعية من خلال استفادة جميع المواطنين من الموارد العامة للدولة، وبما يخفف من الأعباء المالية عن الأفراد، وبما يؤدي إلى تعزيز فرص التنمية والنمو.

وتشمل الخدمات العامة مروحة واسعة، يمكن اختصارها بالعناوين الرئيسية الآتية:

- الرعاية الصحية العامة التي تبدأ بضمان تأمين الخدمات الصحية المجانية أو بأسعار رمزية للمواطنين، مثل المستشفيات العامة والمراكز الصحية، ولا تنتهي بترحيل القمامة والحفاظ على البيئة.

- ضمان تقديم التعليم المجاني في المراحل التعليمية كافة، اعتباراً من مرحلة التعليم الأساسي والثانوي، وصولاً إلى التعليم الجامعي والدراسات العليا.

- مشاريع البنية التحتية الأساسية، مثل الطرق والجسور وخدمات الصرف الصحي والنقل العام والكهرباء والمياه، وغيرها.

- الخدمات الاجتماعية العامة التي تتضمن دعم العائلات المحتاجة والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، وغيرها من الفئات الاجتماعية الهشة والمفقرّة.

ما ورد أعلاه من عناوين مختصرة للخدمات

فقد قال رئيس الحكومة خلال جلستها بتاريخ 2024/11/5: «لا يمكن أكل الكعكة والاحتفاظ بها في أن معاً، وهذا ما يعني فعلياً ضرورة تحديد الخيارات وما يرافقها من سلبيات وإيجابيات بكل جراءة وشفافية، إذ لا يمكن على سبيل المثال تقديم الخدمات العامة مجاناً وإلى الأبد، مع ضمان توفر الموارد المالية اللا محدودة لتمويل هذه الخدمات، موضحاً أن استمرار تقديم الخدمات يستوجب أن تقتزن بأسعار وعوائد مدروسة تضمن التوازن بين تقديم الخدمة والقدرة على تمويلها».

التوجه الرسمي أعلاه يعني التضحية بالكعكة كلياً، بإنهاء مجانية الخدمات العامة هو خيار سلبي بكل المقاييس ولا إيجابيات فيه على الإطلاق، بل هو خيار كارثي بتداعياته وأثاره على المجتمع والدولة!

مزيد من التعدي على الحقوق المصونة وانتهاكها رسمياً!

الحديث أعلاه فيه الكثير من الوضوح والمباشرة حول التوجه الحكومي بشأن الخدمات العامة المجانية، وهذه المرة ليس من أجل المزيد من تخفيض الإنفاق عليها، بل من أجل إنهاء هذا الإنفاق بشكل كلي من خلال إنهاء مجانية هذه الخدمات واستبدالها بتسعيرة لكل منها، ولا يمنع ذلك من تحقيق عوائد إضافية أيضاً!

والذريعة المسوقة للوصول إلى الغاية أعلاه هذه المرة تمثلت بعبارة «الموارد المالية اللا محدودة لتمويل الخدمات»، وبأن استمرار تقديمها يستوجب اقتنائها بأسعار لكل منها من أجل تمويلها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الخدمات العامة بغالبيتها ليست مجانية، بل يتم جباية الرسوم مقابلها، مع الإجحاف في الكثير منها أصلاً!

على ذلك فالحديث عن «الموارد المالية اللا محدودة لتمويل هذه الخدمات» فيه الكثير من المبالغة المقصودة لترميز إنهاء مجانية الخدمات العامة وفرض تسعيرة لكل منها!

العامة المجانية افتراضاً، والتي يراد إلغاء مجانيته ووضع تسعيرة لكل منها مع تعميم ذلك، لا يعني زيادة الجباية من جيوب المواطنين وعلى حسابهم، ولا المزيد من التفريط بدور الدولة ومهامها وواجباتها فقط.

فهل هذا هو المقصود من حديث رئيس الحكومة أعلاه، وما هي التداعيات السلبية بحال المضي بهذا التوجه الرسمي الكارثي؟!

بعض التداعيات السلبية!

إلغاء مجانية الخدمات العامة يؤدي إلى تداعيات سلبية كثيرة وواسعة وعميقة على المجتمع والدولة، ومن أهمها:

- زيادة التفاوت والتمييز الاجتماعي الطبقي، حيث يؤدي فرض أسعار لقاء الخدمات العامة إلى تفاقم التفاوت الطبقي في المجتمع، فهذه الخدمات ستصبح غير متاحة بالكامل للمواطنين ذوي الدخل المحدود والمفقرين، مما يعزز التمييز الطبقي في المجتمع!

- زيادة الأعباء المالية على الأسر من خلال فرض تكاليف إضافية على المواطنين للحصول على خدمات مثل التعليم والصحة والنقل و...، حيث ستزيد الأعباء المالية عليها، مع ما يعنيه ذلك من تأثير سلبي مباشر على مستوى معيشتها المنهار أصلاً!

- مزيد من التدهور في الصحة العامة، حيث سيؤدي فرض رسوم وأسعار على خدمات الرعاية الصحية إلى زيادة عزوف المواطنين عن تلقي العلاج والرعاية اللازمة، مما يزيد من فرص انتشار وتفشي الأمراض، أي مزيد من السلبيات على مستوى الصحة العامة في المجتمع، وبحال إدراج خدمة النظافة العامة وترحيل القمامة بهذا التوجه الرسمي فإن الكارثة الصحية ستصبح أكبر وأعمق!

- مع زيادة الحرمان من الوصول إلى التعليم بسبب التكاليف المرتفعة سينخفض مستوى التعليم وتراجع نسبته، مع تسجيل المزيد من ارتفاع معدلات الأمية، بالإضافة إلى الآثار السلبية التدميرية بنتيجة ذلك على فرص النمو الاقتصادي ومعدلاته!

- زيادة التفاوت الاجتماعي والتمييز الطبقي سيؤدي إلى تفاقم كل الأزمات والظواهر الاجتماعية السلبية، ويدفع بالتالي إلى زيادة

معدلات الجرائم في المجتمع! - الاعتماد على القطاع الخاص في تقديم الخدمات سيؤدي إلى تراجع كفاءة البنية التحتية، باعتبار أن الأولوية للأرباح بالنسبة لهذا القطاع، أي مزيد من ضعف البنية التحتية وتراجعها وتهتكها!

- يعتبر توفير الخدمات العامة المجانية من أساسيات العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن، على ذلك فإن إنهاءها سيعزز انعدام ثقة المواطنين بالحكومة وبالدولة، مع جرعات إضافية من اليأس والإحباط!

- كل ما سبق سيؤدي إلى زيادة الضغوط النفسية والاجتماعية، فالأعباء المالية المتزايدة والحرمان من الخدمات الأساسية ستزيد من مستويات الضغط النفسي على المواطنين، مما يؤثر على الاستقرار النفسي والاجتماعي وزيادة التوتر في المجتمع!

استكمال إنهاك المواطن والمجتمع والدولة!

ما ورد أعلاه من تداعيات كارثية هي غيض من فيض، ويبدو أن الحكومة بدلاً من العمل على بعض المفردات فقط لزيادة الموارد، بعيداً عن التذرع بلا محدودية تمويل الخدمات العامة، مثل:

فرض الضرائب على كبار الأثرياء والناهبين والفاستدين.

إنهاء الإعفاءات الضريبية الخاصة بمشاركة كبار المستثمرين.

الحد من التهرب الضريبي الكبير.

الحد من الفساد وإغلاق مساره، واستعادة الأموال المنهوبة.

زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي وتأمين متطلباته ودعمه.

توجيه الموارد بالشكل المطلوب لتمويل الخدمات العامة وغيرها من ضرورات الإنفاق من أجل تحسين جودة الحياة.

وهي للعلم بعض مفردات قابلة للتطبيق والتنفيذ شرط توفر الإرادة والقرار السياسي!

فبدلاً من ذلك تسعى الحكومة إلى استكمال إنهاك المواطن والمجتمع عبر إنهاء مجانية

الخدمات العامة وفرض سعر لكل منها، ولا يعنيه بذلك التعدي على الحقوق أو استكمال

التضحية بمهام الدولة!

لقاء لإلهام أحمد مع دير شبيغل.. وتعليق من قاسيون!

نشرت صحيفة دير شبيغل الألمانية يوم الخميس 31/10/2024 لقاءً «هنا رابطته» مع السيدة إلهام أحمد، التي تشغل حالياً منصب الرئيسة المشتركة لدائرة العلاقات الخارجية للإدارة الذاتية، حول احتمال انسحاب القوات الأمريكية من سورية.

فيما يلي، تنشر قاسيون ترجمة هذا اللقاء، وتتبعه بتعليق منها عليه.

نص اللقاء

حمل اللقاء عنوان: «إذا انسحب الأمريكيون، فسوف يندلع القتال على الفور»، وتضمن ما يلي: المناطق الكردية المتمتعة بالحكم الذاتي في سورية محاطة بالأعداء. ويحتجز هناك الآلاف من أنصار تنظيم «الدولة الإسلامية». تقول السياسية إلهام أحمد: الأكراد يشعرون بالتخلي عنهم.

مقابلة أجرتها سوزان كويليل 31 أكتوبر 2024، الساعة 5:47 مساءً
خلال الحرب الأهلية السورية، حكم تنظيم «الدولة الإسلامية» الإرهابي أجزاء كبيرة من سورية والعراق. وتمكنت الميليشيات الكردية، بالتعاون مع القوات الأمريكية، من كسر هذه القاعدة في مارس/آذار 2019. ومنذ ذلك الحين، يحكم الأكراد شمال شرق سورية، أي ما يقرب من ثلث البلاد. ومع ذلك، بموجب القانون الدولي، تنتمي المنطقة إلى سورية. خلال زيارتها إلى برلين، تسعى مسؤولية السياسة الخارجية الكردية لإلهام أحمد للحصول على الدعم للمناطق الكردية المتمتعة بالحكم الذاتي والمحاطة بالأعداء.

شبيغل: الأكراد السوريون قلقون بشأن نتائج الانتخابات الأمريكية. لماذا؟

أحمد: قد يعتمد مستقبل حكمنا الذاتي على هذه الانتخابات. قبل خمس سنوات، هزمتنا تنظيم «الدولة الإسلامية» هنا مع الولايات المتحدة. ولهذا السبب لا يزال حوالي 800 جندي أمريكي متمركزين في شمال شرق سورية. ومع ذلك، فإن بقاء الوضع مستقرًا يعتمد على بقائهم أو مغادرتهم.

شبيغل: قرر التحالف المناهض لتنظيم الدولة الإسلامية، وهو تحالف دولي للدول التي تقاوم الجماعة الإرهابية، عدم سحب الجنود الأمريكيين حتى نهاية العام المقبل على الأقل. هل يمكن أن يحدث هذا في ظل رئيس جديد في واشنطن؟
أحمد: كرئيس، أعلن دونالد ترامب بالفعل سحب الجنود الأمريكيين. ولم يتم منع ذلك إلا بإقناع أهل العلم في واشنطن.

شبيغل: ماذا سيحدث إذا غادر الأمريكيون؟
أحمد: ستندلع الاشتباكات على الفور. وسيتم ملء فراغ السلطة من قبل جهات فاعلة أخرى، وخاصة تركيا. وستغرق المنطقة في الفوضى. إيران وميليشياتها الشيعية والروس، وكلاهما حلفاء الرئيس السوري بشار الأسد في دمشق، سوف يهاجمونا أيضاً. القوى النائمة في تنظيم «الدولة الإسلامية» ستخرج من مخابئها للقتال من جديد من أجل أراضيها السابقة.

شبيغل: ما هي الأهداف التي تسعى أنقرة إلى تحقيقها؟
أحمد: تركيا تقصفنا كل يوم. تشتبك تركيا في حدود طويلة معنا، ومن الواضح أن الرئيس رجب طيب أردوغان يريد زعزعة استقرار الحكم الذاتي. يريد أن يأخذ أراضيها تحت سيطرته.

شبيغل: قد تكون أنقرة محقة في خوفها من الانفصاليين الأكراد المتشددين. ونسب الهجوم الأخير في العاصمة التركية، والذي أسفر عن مقتل خمسة أشخاص إلى منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية. ما هو الدور الذي تلعبه هذه القوة في المناطق الكردية المتمتعة بالحكم



الأمريكي عامل أساسي من عوامل قوتنا. مشروعنا ككل مرتبط ببقاء أو رحيل الأمريكي، أي أنه مرتبط بعامل خارجي وبقوة خارجية، وليس بارادة سورية محلية.

وهذا الموقف يعني أيضاً استقواءً بالخارج، واعتماداً على قوة أجنبية بشكل علني، ويعني خرقاً لموضوع المطالبة بانسحاب كل القوات الأجنبية من سورية، وهو البند الثاني ضمن خمسة بنود لمذكرة التفاهم مع الإدارة الشعبية التي وقعت عليها السيدة إلهام أحمد في آب 2020. يضاف إلى ذلك، أن هذا الموقف المنحاز علناً للأمريكي وضد الروسي والتركي معاً، يأتي في وقت تظهر فيه جهود واضحة للدفع نحو حل ديمقراطي للقضية الكردية في تركيا، وفي المنطقة، بما ينتزع فتائل التفجير الأمريكي والصهيوني في منطقتنا، ما يجعل منه «أي من هذا الموقف» أكثر غرابة وخطورة، ويستدعي، كما أسلفنا في بداية التعليق، إظهار موقف رسمي واضح وسريع من مسد والإدارة الذاتية حياله...

الأمريكي يريد تفجير المنطقة كلها، وإحلال الفوضى فيها. لذلك ليس غريباً أي سلوك منه، وهذا الأمر لن يتغير تحت إدارة ترامب، التي ستستمر في تحفيز الفوضى الهجينة حتى لو خفضت مستوى المكون العسكري منها، عبر هذه الخطوة أو تلك. ولكن المستغرب جداً هو موقف السيدة إلهام أحمد التي يتزامن تصريحها مع نزوح الأجواء شيئاً فشيئاً لحوار تركي-كرد في تركيا لإحلال السلام فيها، وهو ما يؤشر عليه بشكل واضح تصريح المناضل أوجلان مؤخراً...

الإدارة الأمريكية ليست مسرورة بهكذا حوار مع ما يمكن أن يحمله من نتائج.. وتريد إجهاضه قبل نزوحه...
طبعاً تصريح إلهام أحمد لن يمنع الأمريكي من الخروج من سورية، ولكنه يصب الماء في طاحونة من يريدون في تركيا منع خروج أوجلان من عزته، التي ستكون الخطوة الأولى على طريق إحلال السلام العادل في تركيا، ومنع المخطط الأمريكي الإسرائيلي من الوصول لهدفه في الفوضى الشاملة وصولاً إلى تركيا نفسها... لذلك يطرح نفسه سؤال هام: لمصلحة من هذا التصريح؟

مركزاً لمكافحة التطرف، وموظفين مؤهلين، وبرامج تدريب، ولكن أيضاً إلى ولاية قضائية لمحكمة مرتكبي جرائم داعش.

شبيغل: كيف يمكن تحقيق ذلك؟
أحمد: نود أن نوجه الاتهام إلى إرهابيي تنظيم الدولة الإسلامية في عملية قانونية، ومن ثم، بمجرد إدانتهم، ننقلهم إلى بلدانهم الأصلية. يجب أن يقضوا عقوبتهم هناك. لكن عدداً قليلاً جداً من البلدان على استعداد لاستعادة مواطنيها. أقل ما يجب على التحالف المناهض لتنظيم داعش فعله هو توفير الموارد المالية لتأمين معسكرات الاعتقال، وتوسيع السجون بطريقة إنسانية.

شبيغل: ما الذي يعيق محاكمة إرهابيي داعش في سورية؟
أحمد: وضعنا بموجب القانون الدولي. على سبيل المثال: نود توجيه الاتهام إلى مقاتل ألماني من تنظيم الدولة الإسلامية قام مع مقاتلين آخرين بتنفيذ مذبحه في عام 2015 بعد استعادة مدينة كوباني. قتل 127 رجلاً وامرأة. تم قطع حناجر معظم الضحايا في ذلك الوقت. وجميع هذه الأفعال موثقة بشكل جيد. لكن التحالف المناهض لتنظيم الدولة الإسلامية وكذلك ألمانيا يقولان لنا: نظراً لعدم الاعتراف بكم كدولة بموجب القانون الدولي، فلا يمكن تنفيذ مثل هذه الإجراءات القانونية لديكم. ومن الواضح أن هذه الدول، بما في ذلك ألمانيا، تأمل أن يظل هؤلاء الأشخاص الخطرين في رعايتنا إلى الأبد، وألا يعودوا أبداً إلى وطنهم.

تعليق قاسيون

ليس من الواضح تماماً، إلى أي حد يمثل كلام السيدة إلهام أحمد ضمن هذا اللقاء، الرأي العام ضمن مجلس سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية في شمال وشرق سورية، وهذه الجهات معنية بتوضيح موقفها سريعاً من هذا الكلام. ولكن بكل الأحوال، ما دام لم يصدر بعد أي نفي رسمي لحدث اللقاء أو لمضمونه، ينبغي التعامل معه على أنه «موقف رسمي» إلى حين ظهور ما يخالف ذلك.

هذا الموقف يعني تصريحاً ضمنياً بأمرين واضحين هما:
نحن ضعفاء دون وجود الأمريكي، ووجود

نود ان نوجه الاتهام إلى إرهابيي تنظيم الدولة الإسلامية في عملية قانونية ومن ثم بمجرد إدانتهم نقلهم إلى بلدانهم الأصلية

الذاتي؟

أحمد: نحن لا نهدد أحداً. كما أن تركيا لا تهاجم منشأتنا العسكرية، وبعض المسؤولين فحسب، بل تهاجم أيضاً معسكرات اعتقالنا التي ما زلنا نحتجز فيها الآلاف من مقاتلي داعش، وعشرات الآلاف من أقارب مقاتلي داعش من جميع أنحاء العالم. كثير منهم متطرفون للغاية.

شبيغل: ما هي المصلحة التي يجب أن تكون لدى تركيا في قصف السجون التي يقبع فيها مقاتلو داعش الخطرون وأقاربهم؟

أحمد: يريد أردوغان إطلاق سراح مقاتلي داعش حتى يتمكنوا من إحداث الفوضى والإطاحة بنظامنا هنا. وسمح لمقاتلي داعش بدخول سورية عبر تركيا خلال الحرب الأهلية. من الواضح أنه ليس لديه صراع مع إرهابيي داعش، لكن لديه صراعاً معنا.

شبيغل: كيف يمكن أن يبذو السلام؟ كما أعلن الرئيس السوري بشار الأسد عن رغبته في إعادة المنطقة إلى حكمه. هل هناك حل يمكن للجميع التعايش معه؟

أحمد: هدفنا هو التوصل إلى اتفاق مع دمشق وأنقرة، على غرار اتفاق إقليم كردستان في العراق. وسيكون من المفيد أن يتدخل التحالف المناهض لتنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك الألمان، كوسطاء.

شبيغل: التزمت الحكومة الفيدرالية [الألمانية] بدعم التحالف المناهض لتنظيم الدولة الإسلامية لتعزيز جهود اجتهات التطرف لدى أقارب مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية الذين تم أسرهم. ما مدى نجاح الألمان في هذا؟

أحمد: تقوم برلين بتمويل مركزين صغيرين لإجمالي 250 مرافقاً من داعش، الذين ستتم إعادة دمجهم في المجتمع، كما تقوم بترتيب عودة بعض أنصار داعش إلى العراق. وهذا نهج جيد، ولكنه مجرد قطرة في محيط - بالنظر إلى أننا نحتفظ بـ 5000 مقاتل من داعش، وأكثر من 50000 عضواً من داعش من 52 دولة في الأراضي التي نديرها. ولا يزال معظم هؤلاء الأشخاص متطرفين، والعديد منهم عنيفون.

شبيغل: ما الذي يجب أن يحدث لنزع فتيل هذا الخطر؟

أحمد: سنحتاج إلى ما لا يقل عن 15 إلى 30

من خسر في الانتخابات الأمريكية؟



خلال أقل من 24 ساعة بعد انتهاء الانتخابات الأمريكية يوم الثلاثاء الماضي، 5 تشرين الثاني، عبّت وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإعلامية بالتحليلات وردود الأفعال، والحقيقة أنها تستحق جميعها النظر فيها والوقوف عندها، ولكن هنا سننظر فيما تعنيه النتائج حول ما يحصل في أمريكا نفسها.

ريم عيسى

عندما تذهب إلى صناديق الاقتراع. قد تكون هذه الشريحة في الولايات المتحدة ما تزال الأصغر نسبياً مقارنة بالدول الغربية الأخرى، وهذا له علاقة بطبيعة الحياة السياسية في أمريكا - إن كانت هناك حياة سياسية بمعناها الحقيقي، ولكن بات ملحوظاً بما لا يمكن تجاهله أن هذه الشريحة تنمو وتصبح ملامحها أكثر وضوحاً، وخطابها ينضج مقارنة بما كانت عليه قبل بضع سنوات. وبدأت تظهر بعض الشخصيات وتبرز ضمن هذه الشريحة، وبالأخص من الفئة الشبابية، وينظفون ويتقنون أنفسهم أكثر، ويتواصلون بشكل أكبر مع مجموعات مماثلة في أجزاء أخرى من العالم، ويتكلمون حول «الثورة» اللازمة لتغييرات جذرية، مع إدراكهم أن هذا واقعياً لن يحصل قريباً. ومن الملحوظ أيضاً، تزايد انتقاد الرأسمالية وتسليط الضوء على سياساتها الفاشية، والحديث عن ميزات الاشتراكية، وحتى الحديث عن الشيوعية، في الولايات المتحدة، الأمر الذي كاد يكون من المستحيل تصوره ويقتصر على دوائر صغيرة جداً قبل بضع سنوات، وحتى كان مجرداً في الماضي القريب. كما بات ملحوظاً ازدياد الكلام حول كارثية تسلط حزبين - لا يختلفان فعلياً عن بعضهما البعض - على الحياة السياسية في البلاد، وضرورة العمل على أن تكون هناك أحزاب أخرى، تمثل فعلاً ما يريده الشعب، وتلبي احتياجاته.

اليوم، في المشهد السياسي الأمريكي، وعلى الرغم من أن الجمهوريين والديمقراطيين

سارع معظم المحللين إلى القول بأن ما حصل هو دليل إضافي على صعود «اليمين» المتطرف على المستوى الشعبي في الغرب، كما قالوا سابقاً حول نتائج بعض الانتخابات مؤخراً في بعض الدول الأوروبية. وكما قالت عدة مواد سابقاً في قاسيون حول هذا الأمر، وأخرها مادة يوم أمس حول الانتخابات الأمريكية نفسها، أن هذه النتائج هي ليست تعبيراً عن صعود «اليمين» بقدر ما هي رفض الوضع الراهن والمشهد السياسي الحالي والنظام القائم، وخاصة السياسات النيوليبرالية في هذه الدول، والمنظومة الرأسمالية ككل.

ويحاول البعض التقليل من أهمية هذا الاستنتاج على أساس أن الأغلبية العظمى من الناخبين لا تفكر ولا تستخدم مفردات مثل: الرأسمالية والنيوليبرالية، وهذا الكلام دقيق إلى حد ما وينطبق بالأخص بشكل كبير على الناخب الأمريكي. إلا أن رفض أمر ما، يمكن أن يكون من خلال رفض تداعياته ونتائجها، وهذا ما نوهت إليه المادة المشار إليها أعلاه.

وبات غير منطقي أو واقعي إنكار أو تجاهل أن هناك شريحة تتسع يوماً بعد يوم بين الشعوب، وبالأخص الشعوب الغربية التي «تمتعت» لفترة طويلة بما قدمته لهم المنظومة القائمة، أو ما أوهمتهم أنها تقدمه لهم من ميزات ورفاهيات غير متاحة للشعوب التي تحكمها «الاشتراكية الشريفة»، وضمن هذه الشعوب توجد هذه الشريحة التي تتوسع وتدرك تماماً الخيارات التي تتخذها

المجتمع الانتخابي 304 مقابل 226 لكلينتون، بينما في هذه الانتخابات، حصل على 51% من الأصوات الشعبية مقابل 47.5% لهاريس، والفرق يقارب 5 ملايين صوت، ومتوقع أن يحصل على 312 في المجمع الانتخابي مقابل 226 لهاريس. ضمن هذه الإحصائيات، فإن التصويت لترامب لا يمكن اعتباره تصويت بحت لـ «اليمين» أو حتى لشخص ترامب، ولكن تصويت ضد المنظومة القائمة، وبالأخص أن الأغلبية العظمى من الناخبين الأمريكيين، ولعدة دورات انتخابية رئاسية مؤخراً يذهبون إلى صناديق الاقتراع للتصويت ضد مرشح ما، وليس بالضرورة لمرشحهم المفضل. ولذلك لا يمكن الحديث عن أي جهة انتصرت في الانتخابات الأمريكية، ولكن بالتأكيد يمكن التحدث عن تكبد الهزيمة.

يمثلون وجهين لعملة واحدة، إلا أن شخصاً مثل ترامب، وهو من خارج هذه المنظومة [مع الانتباه إلى أن هذا لا ينفي أن المنظومة نفسها يمكنها أن تستفيد منه، ويمكن أن تكون هي من دفعت لفوزه هذه المرة]، وحتى بعد كل ما قاموا به لتثويبه صورته وملاحقته قضائياً، بطريقة لم تحصل مع سياسيين ضمن النظام القائم متورطين بجرائم مشابهة، أو أضعف، إن كانت هناك رغبة بملاحقتهم، وبعد أن كان رئيساً لأربع سنوات بين 2017-2021، أي أن الشعب يعرف ما يمثله ترامب وسياساته و«جنونه»، على الرغم من ذلك كله، لم يريح ترامب فقط في الانتخابات هذه المرة، ولكنه ربح بهامش أكبر من ذلك في انتخابات 2016، عندما حصل على 46% من الأصوات الشعبية بينما حصلت كلينتون على 48% والفرق كان 3 ملايين صوت لصالح كلينتون، ولكنه حصل آنذاك على الأغلبية في

دليقان: تصويب عمل هيئة التفاوض، والتوقف عن الرهان على الغرب!



تعليقاً على مذكرة التفاهم التي أصدرتها منصتا موسكو والقاهرة يوم الجمعة 2024/11/8، أجرى موقع المرصد السوري لحقوق الإنسان حواراً مع الرفيق مهند دليقان، فيما يلي نصه:

أصدرت منصتا القاهرة وموسكو، مذكرة تفاهم شددت عبرها على أهمية العمل المشترك باتجاه الحل، وأكدنا على الالتزام بوحدة سورية أرضاً وشعباً، والعمل على انتقال سياسي حقيقي، ينهي حالة الانقسام والتقسيم.

وتطرقنا في المذكرة إلى أهمية الضغط لتطبيق القرار 2254 باعتباره المخرج الوحيد من الكارثة التي يعيشها الشعب السوري. وقال مهند دليقان أمين حزب الإرادة الشعبية وعضو هيئة التفاوض السورية، في حديث مع المرصد السوري لحقوق الإنسان: إن الحوارات بينهم في منصة موسكو، وبين زملائهم في منصة القاهرة قديمة ومتواصلة، وتلقت دفعة إضافية خلال الفترة الماضية عبر الاتصالات التي جرت بين رئيس منصة موسكو د. قنري جميل، والسيد أحمد الجربا، وبمحصلة هذه الحوارات تم التوصل إلى مذكرة التفاهم التي تم نشرها. وأضاف: إن الدافع الأساسي وراءها هو تكثيف العمل المشترك ضمن هيئة التفاوض، وتصويب الاتجاه العام لها، وضمن العملية السياسية ككل، مؤكداً أن احتمالات تحرك الملف السياسي باتجاه انفراجات حقيقية باتت أكثر جدية، خاصة مع الضربات المتراكمة التي يتلقاها «الإسرائيلي» والأمريكي.

وعن تعنت النظام السوري ورفضه الامتثال

للقرارات الدولية وأبرزها: القرار 2254، وأي دور لهذه المنصات، أو الهياكل المعارضة للضغط الدولي في اتجاه تنفيذها، سيما وأنها تتهم بالتقصير في الدفع نحو الحل السياسي في سورية، قال:

المعارضة بمختلف منصات معنية بالدفع باتجاه تنفيذ القرار 2254 عبر التفاوض المباشر، ومعنية أيضاً أن تتخلى عن الرهانات الخاسرة على الغرب، الذي لم ولن يقدم لها شيئاً. ينبغي الرهان على الشعب السوري بالدرجة الأولى، وعلى تقاطع مصالحه مع دول بعينها لها مصلحة في الاستقرار في سورية موحدة، وفي مقدمة هذه الدول ثلاثي أستانا. وعن آمال عقد جولة جديدة للجنة الدستورية بعد أن تاجلت أكثر من مرة نتيجة شرط مقر الجولة، ومدى تمسك منصة موسكو وهيئة التفاوض بهذه الهيئة، علق:

منذ تم تشكيل اللجنة لم تكن لدينا أوهام بأنها هي الحل، وإنما هي جزء منه، وكان من الممكن أن تكون مفتاحاً له. التجربة العملية

أثبتت أن عملية كتابة الدستور السوري الجديد، التي تشكل جزءاً من عملية الانتقال السياسي الشامل وفقاً لـ 2254، تحتاج إلى منطلق مختلف وتعامل مختلف، ولن تكتمل دون تشكيل جسم الحكم الانتقالي، ولكن يمكنها أن تبدأ وتسير خطوات قبل ذلك.

بخصوص إعلان كازاخستان عن استضافتها جولة محادثات جديدة في أستانا في 11 و12 تشرين الثاني/نوفمبر الجاري للتوصل إلى حل بشأن الأزمة في سورية، وما المنتظر منها، أكد محدثنا:

أن الجولة الجديدة من أستانا ستعقد في ظرف استثنائي، ليس بما يخص سورية فقط بل وبما يخص المنطقة كلها، ولذا مطلوب منها أن تسير خطوة إضافية في القيام بدورها بما يخص سورية، فتنشيط وقف إطلاق النار ومحاربة الإرهاب، بات يتطلب موقفاً عملياً واضحاً ومشاركاً من أستانا في الدفاع عن سورية ضد الإرهاب «الإسرائيلي»، وضد التهديدات الجديدة التي يشكلها.

مذكرة تفاهم

بين منصتي القاهرة وموسكو

في إطار العمل المشترك للدفع باتجاه الحل السياسي، وبعد سلسلة من اللقاءات، توصلت منصتا موسكو والقاهرة للمعارضة السورية، إلى مجموعة من التوافقات والتفاهمات، تعبر هذه المذكرة عن الاتجاهات الأكثر أساسية فيها، وهي التالية:

أولاً: إن الموقعين على هذه المذكرة ملتزمون بوحدة سورية أرضاً وشعباً، وبالعامل على انتقال سياسي حقيقي ينهي حالة تقسيم الأمر الواقع، وبالعامل أيضاً باتجاه خروج كل القوات الأجنبية بما فيها الاحتلال «الإسرائيلي» للجولان السوري.

ثانياً: إن الحل السياسي المتمثل بالتطبيق الكامل للقرار 2254 هو المخرج الوحيد من الكارثة التي يعيشها الشعب السوري، وهو الوسيلة الوحيدة لاستعادة وحدة الشعب السوري ووحدة أراضيه في إطار نظام سياسي جديد يختاره ويقرره الشعب السوري بنفسه..

ثالثاً: إن منصتي القاهرة وموسكو، كونهما مكونين أساسيين ضمن المعارضة السورية المنصوص عليها في القرار 2254، إلى جانب منصة الرياض، ستعملان على تفعيل دور هيئة التفاوض السورية بوصفها جسماً وظيفياً هدفه عملية التفاوض المباشر، وليس بوصفها غطاءً لهذا الطرف السياسي أو ذاك لفرض سياساته على الآخرين، بما فيها تلك المتعارضة مع الاتجاه نحو الحل السياسي وفق القرار 2254..

رابعاً: إن المنصتين منفعتان على التعاون مع كل القوى الوطنية الديمقراطية المعارضة الموجودة خارج هيئة التفاوض للوصول إلى الغاية الأساسية المتمثلة بالحل السياسي الشامل وفق القرار 2254 وصولاً إلى سورية جديدة موحدة وقوية.

خامساً: تؤكد المنصتان على التطلع نحو توثيق التعاون مع المبعوث الأممي لتسريع تطبيق القرار 2254 وضمان تطبيقه بما ينسجم مع مضمون وروح القرار الذي شكّل نقطة التوافق بين جميع الأطراف.

كما اتفقت المنصتان على مواصلة التنسيق والعمل المشترك بوتائر أعلى وأكثر استمرارية

ما هي احتمالات انسحاب



بمجرد الإعلان عن فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، طفت على السطح مجدداً مسألة انسحاب القوات الأمريكية من سورية، لا سيما أن ترامب نفسه قد أعلن مرتين خلال رئاسته عن سحب قواته من سورية، وفي كليهما لم يتم الانسحاب، وإن كان قد جرى جزئياً.

مركز دراسات قاسيون

وكان قد تبين فيما بعد أن «المؤسسة الأمريكية» قد رفضت الامتثال لأوامر ترامب في الانسحاب، وهو ما أعلن عنه المبعوث الأمريكي الأسبق إلى سورية جيمس جيفري صراحة بعد مغادرته منصبه في لقاء أجراه معه موقع one Defense بتاريخ 2020/11/12. جيفري نفسه، وبعد غياب عن الساحة الإعلامية، عاد مؤخراً للتحذير من «مخاطر انسحاب القوات الأمريكية من سورية» معتبراً أن هذا الأمر إن جرى فإنه «سيصيب في مصلحة إيران والأسد»، وذلك في تصريح له ضمن مقال لموقع ميدل إيست أي بتاريخ 2024/11/8. وفي المقال نفسه، ينقل الموقع عن روبرت كيندي جونيور المرشح الرئاسي الخاسر، أن ترامب من المحتمل أن يسحب 500 جندي أمريكي من شمال شرق سورية [من أصل 900 جندي موجودين هناك، وفقاً للتصريحات الأمريكية الرسمية]. في السياق نفسه، نقلت صحيفة حرييت التركية قبل يومين عن الرئيس التركي أردوغان، أن اتصالاً هاتفياً سيجري بينه وبين الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب، وفي هذا الاتصال: «سنجري تقييماً لمسألة سحب القوات الأمريكية من سورية».

يضاف إلى هذه التصريحات، جملة من التصريحات التي جرى تداولها نقلاً عن مقربين من ترامب ومن حملته الانتخابية، حول المسألة نفسها، أي حول مسألة انسحاب

القوات الأمريكية من سورية.

على مقلب آخر، وخاصة بين قسم من السوريين الذين يعتبرون أمريكا حليفهم، سواء منهم بعض من في الشمال الشرقي السوري، أو ضمن صفوف «المعارضة»، وخاصة في صفوف بعض التجمعات «السورية- الأمريكية» والأصح أن تسمى «الأمريكية- السورية»، بدأ إطلاق صفارات الإنذار والتحذير من «الكارثة» التي يمكن أن تترتب على انسحاب القوات الأمريكية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية محاولة إطلاق تطمينات أن عملية الانسحاب إن جرت، فإنها ستجري ضمن جدول زمني طويل، وبشكل تدريجي، وأن الولايات المتحدة لن «تتخلي» عن سورية.

ما الذي يمكن توقعه؟

في ظل هذه التصريحات والتسريبات والتوقعات، ما هي الاحتمالات الفعلية لانسحاب القوات الأمريكية من سورية، وللتطور المتوقع للأمر على أساس هذا الانسحاب؟ الإجابة القاطعة والنهائية هي ما ستقوله الأيام والأشهر القادمة، ولكن ما يمكن التفكير به حالياً، ربما يتلخص في الأفكار الأساسية التالية:

أولاً: لا ينبغي التسليم بشكل قاطع بأن ترامب هو شخص من «خارج المؤسسة»، أي من خارج المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة، أو من خارج الدولة العميقة. بكلام

أدق، حتى لو كان هذا صحيحاً، فإن وصوله لسدة الرئاسة مجدداً، ما كان ليحدث لولا أن الدولة العميقة قد قررت أنه الشخص المناسب لهذه المرحلة، وسمحت تالياً بوصوله. هذا أمر يمكن تأكيده من خلال فهم درجة سطوة المال السياسي على الإعلام الأمريكي ككل من جهة، إضافة إلى النظام الانتخابي المصمم بشكل يمكن التلاعب به ببساطة من جانب «المؤسسة».

ثانياً: ينبغي أن نحاول فهم ما تريده «المؤسسة»، أي النخبة الحاكمة، رغم وجود الانقسامات ضمنها، من وصول ترامب للرئاسة مجدداً. ونعتقد أن كلمة السر في فهم المعادلة، هي استعصاء السير في الفوضى الهجينة الشاملة في منطقتنا وفي العالم ككل. بشكل أكثر وضوحاً، فإن المعارك المفتوحة في أوكرانيا، وفي منطقتنا، وعلى حدود الصين، وفي أفريقيا، كلها بالمجموع لم تتمكن حتى اللحظة من إيقاف التقدم والصعود الصيني- الروسي، ولم تتمكن من وقف تراجع حصة الغرب الجماعي من الناتج الإجمالي العالمي، ولا من وقف تراجع النفوذ السياسي للغرب، بما في ذلك خسارته على جبهة المعركة الثقافية العالمية... كل ذلك يتطلب تغييراً في التكتيك، وانعطافات قاسية في عدة جهات، وأفضل إخراج لهذه الانعطافات هي أن يقوم بها شخص يعتبر «مجنوناً» ويعتبر «من خارج المؤسسة»، بما يسمح بإحداث تعديلات ضرورية على الاستراتيجيات بأكثر الأشكال الممكنة سلاسة.

ثالثاً: دون توسع كبير، ولكن من المهم الإشارة إلى ما أوردهناه في الفقرة السابقة لماماً حول «المعركة الثقافية» وخسارة الغرب فيها، «يمكن العودة إلى إيمانويل تود وتصريحاته حول المسألة». باختصار، فإن قيم «النيوليبرالية» المختلفة، وخاصة الثقافية منها، باتت نقطة تغيير عام من الغرب لشعوب

الجنوب العالمي «الجنوب بالمعنى السياسي»، وقيم «المحافظة» التي تتبناها روسيا والصين، باتت نقطة تجمع لتلك الشعوب... ولذا فإن عودة ترامب «التقليدي» و«المحافظ»، يمكن أن تبدو كمحاولة لتقليل الخسائر، أو تجنبها على هذه الجبهة، وهو الأمر الذي لا يمكن لفريق بايدن أو هاريس أو الديمقراطيين ككل أن يقوموا به بحال من الأحوال.

رابعاً: الاستراتيجية الأمريكية العامة تجاه منطقتنا لن تخضع لتغيير جذري، على الأقل ليس في وقت قريب. هذه الاستراتيجية هي الفوضى الهجينة الشاملة، والتي يشكل الوجود العسكري الأمريكي جزءاً من أدواتها حتى الآن، والتي يمكن أن يشكل انسحاب هذا الوجود إذا ما تم بطريقة محددة جزءاً منها أيضاً!

بكلام آخر، فإن استمرار اشتعال النار في فلسطين ولبنان، وإن جرى ضبط درجة سخونتها، سيبقى عاملاً أساسياً في تسعير المنطقة، ودفعها نحو انفجارات داخلية على أساس الفوالق الداخلية، وعلى رأسها الفوالق القومية، وربما في المقدمة المسألة الكردية، والتي كان الغرب نفسه هو من أنتجها عبر سايكس بيكو، ثم لوزان وعاد بعد ذلك لخرق دموع التماسيح في إطار التجارة بها واستغلالها لتفجير المنطقة «من المفيد في هذا السياق العودة إلى مسودة الوثيقة التي نشرتها قاسيون في آذار 2016 حول «القضية الكردية وشعوب الشرق العظيم»». هذا لا يعني طبعاً استمرار العمل على الفوالق الطائفية باستخدام أدوات من طراز داعش والنصرة وغيرها، ولكن فاعلية هذه الأدوات قد تراجعت بشكل كبير، ليس من حيث الوجود المادي المباشر لها فحسب، بل وربما أهم من ذلك على مستوى الوعي العام لشعوب المنطقة... خاصة بعد 7 أكتوبر التي نحت جانباً، وبشكل كبير، الفوالق الطائفية لمصلحة الصراع الفعلي

جيمس جيفري
وبعد غياب عن
الساحة الإعلامية
عاد مؤخراً للتحذير
من مخاطر انسحاب
القوات الأمريكية
من سورية

القوات الأمريكية من سورية؟



توقع أن الضغط المشترك لثلاثي أستانا باتجاه خروج القوات الأمريكية من سورية، سيستمر ويتصاعد، وربما سيتم تكليف أردوغان ضمناً وبالتراضي، بأن يفتح البازار مع ترامب حول الانسحاب، بالتوافق والتكافل بين ثلاثي أستانا، بالتوازي مع التجهيز لملء الفراغ، ليس عبر الحرب بل عبر التوافقات وعبر التسويات، وبالدرجة الأولى اتجاهان كبيران في عملية التسوية: تسوية للقضية الكردية في تركيا تفتح الباب لحل ديمقراطي للمسألة في المنطقة ككل، أساسها الموضوعي وبغض النظر عن المصالح الأنية الضيقة لهذا النظام أو ذاك، هو الإخوة بين شعوب المنطقة، وتسوية بين سورية وتركيا على المستوى الرسمي تكون أساساً في ضبط ومنع تفجير الشمال الغربي من جهة، وفي التأسيس والمضي في الحل السياسي الشامل في سورية على أساس 2254.

سادساً: لا ينبغي أيضاً أن نغفل من حجم الضغط المتراكم الذي تتعرض له قوات الاحتلال الأمريكي، سواء في العراق أو في سورية، وهو ضغط متدرج متصاعد ومتراكم، ويمكن أن يتعمق بشكل كبير في حال أصر الأمريكي على البقاء، وعلى تعميق الفوضى في المنطقة عبر بقاءه... وما رأيناه حتى اللحظة ما يزال قادراً يسيراً من الإمكانيات الفعلية لتساعد عملية الضغط العسكري والسياسي لإخراج الأمريكي من البلدين.

سابعاً: يضاف إلى ذلك كله، أن شراسة وتوحش الأمريكي والصهيوني، لا يمكنهما بأي حال من الأحوال أن يغطيا على حقيقة تراجعهما، وتراجع نفوذهما في المنطقة ككل، وهذا التراجع من شأنه أن يحصل على ترجماته السياسية المناسبة في نهاية المطاف. **ثامناً:** ينبغي التفكير دائماً بأن الأمريكي والصهيوني لن يتخليا عن المشروع العام الخاص بسورية المسمى «**خطوة مقابل خطوة**»، والذي سبق أن كتبنا عنه مراراً، ويمكن التفكير أنه ضمن المخطط نفسه ستجري محاولة موضعة الانسحاب الأمريكي، بحيث يؤدي إلى تفجيرات متسلسلة، سيكون أول ضحاياها هم من وثقوا بالأمريكي وصدقوا وعوده، ولكننا

لشعوب المنطقة مع الأمريكي و«الإسرائيلي»، خاصة بوجود قوتين، مثل: حماس وحزب الله على متراس واحد في معركة واحدة.

محاولة تفجير المسألة الكردية في دول المنطقة كلها، وخاصة في تركيا، هو اشتغال مشترك أمريكي/إسرائيلي، ولذا ليس مستغرباً أنهما ينظران بعين الخوف والقلق إلى الاحتمالات المترتبة على تسوية سياسية تجري في تركيا يكون طرفاها السلطة التركية وعبد الله أوجلان، وما يمكن أن ترتبه في المنطقة بأكملها، ويعملان تالياً على تفجير أي احتمال لتحقيق مثل هذه التسوية، بما في ذلك محاولة وضع انسحاب أمريكي جزئي أو كلي في سياق تفجيري دموي، يضعف أو يبيد احتمالات تسوية كهذه في أي وقت قريب. وبكلام أوضح، ليس مستبعداً إطلاقاً أن الأمريكيين ربما يحاولون اللجوء إلى شكل محدد من الانسحاب من سورية، يترتب عليه الدفع نحو اشتباك دموي بين الشمال الشرقي في سورية وبين الأتراك، بما يخرب وينسف أي إمكانية لتحقيق تسوية تاريخية بما يخص القضية الكردية في تركيا... ويبدو أن هنالك قوى تدفع بهذا الاتجاه، أي نحو مقتلة جديدة، إما انطلاقاً من ضعف بصرها وبصيرتها، أو ببساطة انطلاقاً من مصالح ضيقة وأنية لا تتقاطع بأي حال من الأحوال مع مصلحة السوريين، ومع مصلحة السوريين الكرد خاصة...

خامساً: ولكن المسألة نفسها لها وجوه أخرى؛ ف «الجميع يفهم على الجميع»، ونقصد هنا أجهزة الدول المتصارعة ومراكز أبحاثها الجديدة وراء الكواليس، ولن يكون صعباً لا على تركيا ولا على روسيا أو الصين أو إيران، فهم وتوقع ما يعمل عليه الأمريكي. وليس صعباً بالتالي، توقع أن هذه الدول، وفي إطار التقارب الموضوعي الذي تجد نفسها ضمنه، ليس انطلاقاً من رغباتها بقدر ما يأتي ذلك انطلاقاً من التهديد المشترك الذي تشكله واشنطن لها، ستقوم بنسج خطط مضادة، تستفيد فيها من المناورات الأمريكية، كي تصب في صالحها ضد الصالح الأمريكي... بكلام أوضح، ليس من الصعب

فورية» كما يهدد وينذر ويتخوف بعض حلفاء الأمريكان، الذين باتوا بشكل علني تقريباً يقدمون أنفسهم كامتداد للأمريكي، وكمستند إليه في الداخل السوري، ويربطون مصيرهم بشكل وجودي ببقائه. المؤكد أن الانسحاب، في حال لم يتم القيام بتعديلات جذرية في سلوك حلفاء وأتباع الأمريكان من كل الجهات السورية، بما فيهم غير المعلنين من المتشددین ضمن النظام وتجار الحرب الذين يأملون بالرضا الأمريكي وبالصفقة مع الأمريكي، هؤلاء سيكونون أكبر وأول الخاسرين، وربما لن يكون لهم أي مستقبل ضمن اللوحة السياسية لسورية المستقبل...

مع ذلك لن نصل إلى غايتها النهائية، لأن الأمور باتت واضحة منذ وقت طويل، ولأن الأمريكي والصهيوني وفي إطار تراجعهما التاريخي قد فقدوا بالفعل قدراً كبيراً من «قدراتهم الإبداعية» في حياكة المؤامرات المعقدة، وبتوا أكثر اعتماداً على «الدفاتر القديمة»...

محصلة

المحصلة العامة للاتجاهات والاحتمالات السابقة، هي أن احتمال انسحاب القوات الأمريكية من سورية يزداد حتى قبل وصول ترامب، وسيزداد أكثر مع وصوله. وهذا الانسحاب لن يؤدي إلى «فوضى وحرب

الشراكة الاستراتيجية بين روسيا وإيران خطوة أخرى على طريق «التكامل»



وأن هذا التكامل هو تعبير ملموس عن الطبيعة الاستراتيجية للعلاقات الثنائية.

وحول النقطة الرئيسية التي يجري الاستناد إليها بهذه الإدعاءات: الصراع مع الاحتلال الصهيوني، فمن الممكن الجدال إنه دون روسيا بوزنها ودورها واتجاهها، لم يكن بمقدور إيران فعل ما تفعله اليوم من مواجهة، بل إن الدور الإيراني واتجاهات السياسة الخارجية في طهران تدعم السياسة الخارجية الروسية، وتعيق مشروع الفوضى الأمريكي في المنطقة.

ما نشهده الآن هو المراحل الأخيرة من تجميد مشروع الفوضى، نحو إنهائه تماماً عبر إنهاء وجود رعاته: التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة، والكيان الصهيوني، ودفع مشروع الحلول السياسية. أما حول التباينات والاختلافات بين الدولتين، بأولوياتهما واستراتيجيتهما كل منهما وغيرها، فهو بالضبط ما يجعل من تعاونهما «متكاملاً» وينتج عنه خطوات أكثر توازناً وعقلانية وأكثر قوة وقدرة على النجاح والنصر في نهاية المطاف.

بالمعنى العام، أو بشكل خاص في منطقتنا. تعكس هذه الإدعاءات من جهة مساعي الغربيين لصنع شرح بين البلدين، مثلما تسعى لشبيه له بين موسكو وبكين، ومن جهة أخرى، تعكس أوهام صانعيها ومدى عزهم عن قراءة الواقع السياسي والتطور التاريخي الجاري، فالواقع يقول ويقر بوجود تكامل روسي-إيراني، بدور يقوم به كل منهما على المستويين الدولي والإقليمي،

تجيب هذه الإعلانات والخطوات: اتفاقية الشراكة الاستراتيجية والتعاون وبجوانبها الدفاعية، والتعاون الفضائي، وقبل ذلك المناورات العسكرية المشتركة بين روسيا وإيران سواء بشكل ثنائي، أو مع دول ثالثة، والتعاون والتنسيق السياسي بين البلدين حول مختلف القضايا الإقليمية والدولية، جميعها تجيب على الإدعاءات التي يجري مداولتها بكثرة حول وجود خلاف بل ونزاع روسي-إيراني، سواء

الردع الإيراني لـ «إسرائيل». بالتوازي مع ذلك، وبالفترة نفسها، أعلن الإيرانيون في 3 من الشهر الجاري عن إطلاق قمرين صناعيين جديدين «كوثر» و«هدهد» بواسطة الصاروخ الروسي «سويوز» الحامل للأقمار الصناعية، انطلاقاً من قاعدة فوستوتشنني شرق موسكو، محملاً بـ 53 قمراً صناعياً آخر، مما يشكل خطوة إضافية في إطار التعاون الفضائي بين روسيا وإيران.

أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في الأول من شهر تشرين الثاني الجاري أن اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين روسيا وإيران دخلت مراحلها النهائية، ويجري الإعداد لتوقيعها، ومن المقرر أن يوقع عليها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والإيراني مسعود بزئشكيان خلال زيارة سيقوم بها الأخير إلى موسكو قريباً.

■ ملاذ سعد

الجديد، كان الإعلان الرسمي لأول مرة أن الاتفاقية تتضمن بنود تعاون في مجالات الدفاع، حيث قال لافروف: «يؤكد الاتفاق على تطورات البلدين إلى تعاون دفاعي أوثق، فضلاً عن التعاون من أجل السلام والأمن الإقليمي والدولي». يأتي هذا الإعلان وسط تزايد خطورة اتساع المواجهة الإيرانية-الصهيونية في المنطقة، ومثل هذا التعاون سيزيد من احتمال توريد الأسلحة الروسية المتطورة إلى إيران، بما فيها أنظمة الدفاع الجوي، ومقاتلات وأسلحة هجومية، فضلاً عن تطوير التعاون الاستخباراتي القائم، الأمر الذي سيؤدي في المحصلة إلى إضافة نقاط لرصيد

الجهات الرسمية كل يغني على ليلاه أم متفقة على تفويض مقدرات البلاد والعباد؟!



لم يعد مستغرباً حال انفصال وانفصام الجهات الرسمية عن الواقع وعن متطلبات وضرورات المواطنين، لكن ما يثير الغرابة هو حال انفصال وانفصام هذه الجهات عن بعضها البعض، وكأن كلاً منها يعيش في كوكب مختلف عن الآخر، حيث تقوم هذه الجهات بإعداد وتقديم تقاريرها وبعرض سياساتها بما يتناسب مع حالها بكوكبها الخاص، دون التشبيك مع غيرها في الكواكب الأخرى!

المثال المستجد عن هذه الحال من الانفصال والانفصام هو التقرير اليومي للمصرف المركزي المؤرخ في 2024/10/17، والذي يشير فيه إلى أثر ارتفاع تكاليف الإسكان على التضخم، حيث جاء فيه ما يلي:

«ارتفعت تكاليف الإسكان بشكل كبير مع ارتفاع مكونات مؤشر أسعار المستهلك الأخرى، وأيضاً مواد البناء والإكساء، لتأخذ حصة متزايدة من معدل التضخم «الجامح»، وحيث إن إجراءات السياسة النقدية التشددية بما فيها رفع سعر الفائدة لمواجهة التضخم قد تعطي فرصة للعديد من الملاك بتميرير فاتورة التمويل وبصورة مضخمة أكثر إلى المستأجرين والراغبين بالاستئجار على حد سواء «إلا حالات ضبط الائتمان العقاري بمعايير مناسبة». فارتفعت الإجراءات بشكل تجاوز معدل التضخم في الكثير من المناطق، وفي هذه الحالة، وعلى الرغم من استمرار جهود السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم إلا أنها وحدها لن تتمكن من التأثير على مكونات مؤشر أسعار المستهلك كافة ولا سيما تكاليف الإسكان، مما يتطلب سياسة اقتصادية كلية تعمل بنسق موحد ومتوازن لإجبار التضخم المرتفع على التراجع، وضبط مكونات مؤشر أسعار المستهلك كافة.»

لا شك أن التقرير أعلاه مختصر جداً، لكن رغم الاختصار يمكن التوقف عند بعض النقاط الهامة الواردة في متنه، والتي تمثل اعترافاً جزئياً بأوجه الخلل في بعض التوجهات والسياسات الاقتصادية التي تؤثر على حياة الناس ومعاشهم وخدماتهم:

ارتفاع تكاليف الإسكان ومؤشرات مكونات أسعار المستهلك.

تم توصيف التضخم بمعدلاته المتزايدة بأنه

جامح.

إجراءات السياسة النقدية تشددية.

بدلات الإيجار ارتفعت متجاوزة معدلات التضخم.

السياسة النقدية لن تتمكن وحدها من التأثير على مكونات مؤشر أسعار المستهلك.

والمطلوب سياسة اقتصادية كلية تعمل بنسق موحد ومتوازن لإجبار التضخم المرتفع على التراجع.

ودون الخوض بالكثير من التفاصيل بما يخص عنوان التقرير حول ارتفاع تكاليف السكن، يتضح من الخلاصات أعلاه، أن المصرف المركزي يقر بأن سياساته النقدية التشددية، وبغض النظر عن رأيها حول مدى صوابيتها وملاءمتها للواقع وضروراته، ومدى مساهمتها بزيادة معدلات التضخم، لم تعد كافية لمواجهة التضخم «الجامح»، وهو على ذلك يطالب بسياسات اقتصادية كلية تعمل بنسق منسجم ومتوازن من شأنها مواجهة هذا التضخم وكبحه!

أي إن المصرف المركزي، بالرغم من تحييد نفسه كمساهم عبر سياساته النقدية بزيادة معدلات التضخم الجامح، يقر بغياب السياسات الاقتصادية الكلية، وبغياب التناسق والانسجام فيما بينها، وهو اعتراف بحال انفصال وانفصام الجهات الرسمية عن الواقع وعن متطلبات وضرورات المواطنين، وعن بعضها البعض!

المصرف المركزي ليس الجهة الرسمية الوحيدة التي تصدر التقارير الدورية المتضمنة بعض الملاحظات والاقتراحات، مع مساعي تحييد نفسه عن المسؤوليات المباشرة المتعلقة بمهامه وواجباته، فالكثير من الجهات الرسمية تمارس الدور نفسه في تقاريرها الدورية،

التبريرية والتبرؤية من النتائج السلبية لجملة السياسات والتوجهات الرسمية وبانعكاساتها الكارثية على الواقع الاقتصادي وعلى حياة المواطنين، والتي تتناقضها بعض وسائل الإعلام تفصيلاً وتفصيلاً!

ويبدو أن الحكومة لا تقرأ أو لا تهتم بالتقارير الصادرة عن بعض الجهات الرسمية المعنية بدراسة الوضع الاقتصادي الكلي للبلاد، وفي رسم بعض السياسات ومسؤولياتها حيالها، مثل «المصرف المركزي» ومختصر مطالبته التي تشير إلى لزوم وجود سياسات اقتصادية كلية منسجمة من أجل مواجهة التضخم!

فعلى سبيل المثال تقول بعض البيانات والمؤشرات التتبعية التي وردت عبر بعض مواد قاسيون خلال الفترة القريبة الماضية، بخصوص بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، إن الناتج المحلي للزراعة انخفض بنسبة 63% بين عامي 2010 و2022، وتدهور الناتج المحلي الصناعي بنسبة 81% بين نفس العامين، ووصل معدل التضخم التراكمي للفترة نفسها إلى حدود 6342% تقريباً، وإن قدرة السوريين على الاستهلاك تآكلت خلال هذه السنوات، حيث بلغت معدلات تراجع الاستهلاك ما لا يقل عن 74%، فالحد الأدنى للأجور الذي يبلغ 280 ألف ليرة لا يغطي من الحد الأدنى للمعيشة البالغ حوالي 8 ملايين ليرة سوى بنسبة 3,4% فقط، كما تشير التقارير الصادرة عن منظمة الصحة العالمية بأن 90% من السوريين باتوا قابعين تحت خط الفقر الأدنى وذلك وفقاً لإحصائيات عام 2022، وهناك الكثير من الأرقام والمعطيات الشبيهة التي تؤكد الواقع المحجف والمفروض على حياة البلاد والعباد من خلال السياسات الاقتصادية المشوهة والظالمة المتبعة رسمياً!

بالمقابل وبكل اختصار وتبسيط يمكن القول إن المقصود بالسياسة الاقتصادية الكلية هي تلك الخطط والإجراءات التي يفترض أن تتبناها الحكومات لتحقيق الأهداف المفترضة منها والمتمثلة بزيادة معدلات النمو الاقتصادي،

والتي تتم من خلال دعم الإنتاج الحقيقي «الزراعي والصناعي - العام والخاص» وتذليل صعوباته، وتحسين مستويات المعيشة، إضافة إلى تخفيض معدلات البطالة وزيادة فرص العمل، والمساهمة الحقيقية والفعلية باستقرار مستوى الأسعار وكبح التضخم، وغيرها من الإجراءات الهامة والضرورية التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال دور قوي للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

لكن على العكس من ذلك ما زالت الحكومة مصرة على الاستمرار بالنهج والسياسات ذاتها والتي أدت بالنتيجة إلى التضخم الجامح وإلى ارتفاعات المستمرة في مؤشرات مكونات أسعار المستهلك، وصولاً إلى تسجيل معدلات متزايدة من الفقر والعوز والجوع وانعدام الأمن الغذائي للمواطنين، بل وحتى مضاعفة وتيرتها الاقتصادية المدمرة، تحت عناوين تختصرها بعض العبارات المستجدة التي تمثل توجهات الحكومة الجديدة، مثل «انتقال دور الدولة من التشغيل إلى التنظيم»، أو «وجود أبعاد اجتماعية لمؤسسات القطاع العام لا يبرر وجود منشآت خاسرة»، أو «التفكير خارج الصندوق»، وغيرها من العبارات، الرنانة بوقعها، والكارثية بمدلولها ومضمونها وبناتجها، والتي تدل في جوهرها على استكمال إنهاء دور الدولة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية، واستكمال خصخصة العامة، ولا سيما الاستراتيجية منها كالكهرباء وغيرها، تحت عنوان التشاركية والاستثمار، وبالتالي مزيد من تحرير الأسعار ومزيداً من التضخم، وأخيراً مزيد من التدهور المعيشي لعموم السوريين وإفقارهم، والأهم، مزيد من الفرز الطبقي لمصلحة القلة من كبار حيتان النهب والفساد، على حساب مصلحة الغالبية الفقيرة والاقتصاد الوطني، والمصلحة الوطنية عموماً!

فهل فعلاً يوجد انفصال بين الجهات الرسمية، أم إنها تعمل بحالة انسجام تام وعال في سبيل إنهاء ما تبقى من مقدرات البلاد والعباد؟!

المصرف المركزي بالرغم من تحييد نفسه كمساهم عبر سياساته النقدية بزيادة معدلات التضخم الجامح يقر بغياب السياسات الاقتصادية الكلية وبغياب التناسق والانسجام فيما بينها

قضم الدعم وزيادة إنهاك القطاع الزراعي!



يعتبر القطاع الزراعي الشريان النابض بالحياة والضامن للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمواطن وللبلاد، هذا طبعاً قبل أن تأتي الحكومات المتعاقبة لتقطعه بسياساتها الليبرالية المفكرة وقراراتها وتوجهاتها الظالمة، مضيقةً بذلك الخناق على المزارع والمواطن، بلقمة عيشهم وفوت أطفالهم!

فاليوم يعاني القطاع الزراعي من حالة انهيار حاد، وذلك نتيجة الكثير من المشاكل والصعوبات المفروضة عليه، وخاصة سياسات تخفيض الدعم الجائرة الممارسة ضده، والتي لم يعد خافياً على أحد من خلفها ولمصلحة من!

فاليوم يعاني القطاع الزراعي من حالة انهيار حاد، وذلك نتيجة الكثير من المشاكل والصعوبات المفروضة عليه، وخاصة سياسات تخفيض الدعم الجائرة الممارسة ضده، والتي لم يعد خافياً على أحد من خلفها ولمصلحة من!

زيادة اسعار... أم قتل آمال؟!

ناقش مجلس الوزراء بتاريخ 2024/10/29 واقع المشتقات النفطية، ورغم التأكيد على ضرورة الاستمرار بدعم القطاع الزراعي ومدخلات الإنتاج الزراعي، إلا أن النقاش انتهى بالموافقة على توصية اللجنة الاقتصادية التي نصت على رفع سعر المازوت الزراعي من 2000 إلى 5000 ليرة أي بنسبة زيادة 150% كذلك تمت الموافقة على رفع سعر المازوت الصناعي لصبح بسعر التكلفة! حسب ما نشر على الصفحة الرسمية للحكومة فإن القرار أعلاه شهد نقاشاً واسعاً وتبايناً في وجهات النظر، ولم تغفل الحكومة أثناء نقاشها تداعيات هذا القرار على الأسواق وما سيؤول إليه حال الأسعار، كذلك لم تفت فرصة تذكيرنا بالواقع الصعب المتمثل بالعجز المالي المتراكم الذي يزداد صعوبة يوماً بعد يوم، لكنها تناست عمداً الأسباب وراء هذا العجز، وتناست قرارات ضرب القطاعات الحيوية وسياسة تقويض الإنتاج الوطني ومنهجية التفتيش والتفتيش والإفكار!

أما المضحك حقاً فهو إصرار الحكومة على قرارها، رغم كل هذا النقاش الذي أكد معرفتها المطلقة بتداعياته السلبية، على المزارع بدايةً، مروراً بالمواطن ووصولاً إلى المنتج!

وبالعودة إلى تفاصيل رفع سعر المازوت الزراعي والصناعي، فإن حكومة الشفافية والواقعية لم تذب واقعية إلا بالقدر الذي ترى

فيه واقع عملها ومصالح حيطانها، لا واقع المواطن الفقير ولا الفلاح المعدم! أما من جهة الذرائع والمبررات التي قدمتها الجهات المعنية، والتي تمحورت حول فكرة «رفع سعر المازوت سيمنع المتاجرة به»، نتساءل لماذا لم تمنع عمليات رفع السعر السابقة هذا الأمر؟ بل على العكس فإن الدلائل تؤكد أنها عززته وخلقت عبثة سعرية أعلى، أدت إلى رفع أسعار المشتقات النفطية في السوق السوداء أضعافاً مضاعفة!

أما فيما يخص التشوه السعري الحاصل بمادة المازوت، والذي أفقد دعم المنتجات أثره، حسب ما طرحته الحكومة، نتساءل أيضاً هل رفع سعر المازوت سيحقق دعماً أفضل للمواطن أو للفلاح أو للصناعة؟!

هل سيصمد القطاع الزراعي؟

بالنظر إلى تداعيات القرار الأخير على القطاع الزراعي، المنهك فعلاً والذي يعاني سلفاً من صعوبات في تأمين مستلزمات الإنتاج، التي يعتبر الوقود أهمها، نتساءل كم من فلاح سيهجر أرضه؟ وكم من أسرة ستفقد مصدر رزقها الوحيد؟!

ليس هذا فقط، بل بفقداننا للمنتجات الزراعية كم من مصنع ومعمل وورشة ستغلق أبوابها نتيجة صعوبة تأمين المواد الأولية؟! فماذا سيحدث لاحقاً، وكم سترتفع أسعار الخضراوات المرتفعة أساساً بعد هذا القرار؟ وماذا سيكون الحال بالنسبة لباقي المنتجات، كالملابس والمصنوعات الغذائية، وسائر الاحتياجات اليومية الأخرى للمواطن الفقير؟ أجل هو قرار واحد سيشكل مع أشباهه الطلقة التي ستودي بالزراعة والصناعة وبأمن

المواطن الغذائي وبالاقتصاد الوطني إلى التهلكة!

ولعله من المفيد هنا التذكير بتصريح رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد إبراهيم لصحيفة الوطن بقوله: «دعم الفلاح بشكل حقيقي هو دعم مستلزمات الإنتاج، وعدم توفر المحروقات وارتفاع أسعارها يعتبران من أبرز المشكلات التي تواجه المزارعين خلال الأعوام الماضية... إننا كاتحاد، طالبنا خلال الاجتماع مع الحكومة إقرار الخطة الزراعية بأهمية تأمين كل مستلزمات الإنتاج، والأهم أن تبقى تسعيرة المازوت الزراعي 2000 ليرة وألا تتجاوز ذلك».

أيضاً من المفيد التذكير بحديث مدير المكتب المركزي للإحصاء، «عدنان حميدان»، الذي كشف مؤخراً عن ارتفاع نسبة غير الأمنيين غذائياً بشكل كبير لدى معظم الأسر، مع اكتفاء معظمها بوجبة واحدة، فوفق المسح الأخير الذي أجراه المكتب والذي شمل 34 ألف و542

أسرة، تبين أنه لم يتم رصد أي أسرة تحصل على 3 وجبات يومياً!

وأمام هذا الواقع لا يبدو أن هناك خياراً آخر سوى دعم الزراعة والفلاح، والإنتاج عموماً، عوضاً عن استمرار رفع تكاليف مستلزمات العملية الإنتاجية في بلد يواجه تهديداً بالأمن الغذائي!

لكن الحكومة ضربت بجميع المطالبات والمناشدات والضغوط عرض الحائط! فألى متى سيصمد القطاع الزراعي أمام وحشية القرارات والتوجهات الرسمية تجاهه؟

فمن الواضح أن الحديث الرسمي حول الدعم عموماً، والزراعي خصوصاً، ليس سوى ذر للرماد في العيون، ففي حين تتبجح الأفواه بعبارات الدعم الرنانة، تأتي الأفعال لتثبت أن حكومة الجبابرة غايتها إنجاز المزيد من التخفيض للدعم والتخفيض للحقوق، مما سيؤثر سلباً ليس على مستقبل الزراعة فقط في بلادنا، بل سيكون لها انعكاسات خطيرة على أمننا الغذائي ومستوى معيشتنا!

رحلة البطاقة الذكية من بدعة إلى عبء إلى التقاعد!



التي بقي ع 3 خبرات للمواطن، و3 أسطوانات غاز لليلة بالسنة، و50 ليتر مازوت للتدفئة الشتوية بس، وكان الحكومة عم تقول للمواطن «دبر حالك» من السوق السودا والبيضا!

ومؤخراً قررت الحكومة تريح البطاقة الذكية «تحليلها على التقاعد»، بعد ما عملت مهمتها بتخفيض الدعم وتجفيفه، وقبل ما نستمتع ببدعة البديل النقدي، وبدا الترحيب بالبدعة الجديدة التي ح يتم تسميتها بالبطاقة الوطنية الجديدة، بحسب ما سمعنا، قال يعني تطور جديد!

بس السؤال شو رح تعمل هالبطاقة؟ هل رح تراقب خبرتنا وشربتنا؟ ولا ح تكون مرحلة جديدة من «الإبداعات» لتقليل الدعم أكثر وأكثر؟ الله يستر، وشو القادم لسا ما حدا بيعرف، إلا الحكومة والمبدعين تبعها طبعاً؟

الذكية بدل ما تساعد، عم تخلي الواحد يصف طوابير ما لها أول من آخر ليأخذ نصيبه ومخصصاته المسقوفة، وإذا حالفه الحظ بياخده، وإذا ما حالفه بيصير له النصيب «بالمرّة الجاية» يا حبيب القلب، أو بيضطر يروح ع السوق السودا حتى يأمن حاجاته الفعلية!

وبين كل هالتعقيدات، كنا ن فكر إنه الحكومة رح تراجع حالها، أو تحس إنه في غلط عم يصير...!

بس هيهات، طلعت الحكومة عبقرية وعندها بديل جديد ببدعة «البديل النقدي»، والتي بسببها انفرض ع الناس تفتح حسابات مصرفية كرمالها، مع تكاليفها ومصاريفها الحالية، والعمولات المصرفية المستمرة لاحقاً!

يا جماعة، بتذكروا لما طلعت البطاقة الذكية؟ يوميتها قالوا عنها إنها الحل السحري لكل مشاكل الدعم، وإنها رح تخلصنا من التهريب والفساد، وتوزع المواد الأساسية بالعدل، يعني كان اللي عم يسمع بيحس إنه الحياة رح تصير أسهل، والناس رح ترتاح، ومشاكلنا رح تنحل بين يوم وليلة!

بس ما طولت القصة وطلعت البطاقة «ذكية زيادة عن اللزوم»، وكأنها مبرجة لتشفق حياتنا أكثر، وتضيف عليها طوابير ومعاناة من نوع جديد!

القصة بلشت مع توزيع المحروقات «مازوت تدفئة وغاز منزلي» ومع السكر والرز والخبز، «بتنظيم» إلكتروني عالي المستوى، قلنا لحالنا، بسيطة، هي خطوة للأمام، شوية تنظيم ما بيضر! بس شوي شوي، صار هالتنظيم يتحول لشح، وصارت البطاقة

خصخصة حكومية مقنعة.. شعارها



تحويل الدفعة للقطاع الخاص الذي يعمل وفق معايير الربح السريع فقط.

التحديات الإنتاجية: ذريعة للتخلي عن مسؤولية الدولة في الحل

أضاف الوزير: «مع أن الحرب الظالمة على سورية أدت إلى خروج نسبة كبيرة من المنشآت الصناعية عن العمل إلا أن ذلك لا ينفي الارتفاع الواضح في تكاليف العمليات التصنيعية لدى مؤسسات وشركات القطاع العام جميعها، نتيجة لمجموعة من العوامل أبرزها عدم وجود سياسة صناعية أو رؤية واضحة، والتقدم التكنولوجي لوسائل الإنتاج في الشركات والمعامل والحاجة للاستبدال والتجديد، وارتفاع تكاليف التمويل، إضافة إلى الفساد وغياب النزاهة والإدارات المترهلة، وفائض إجمالي في العمالة مع نقص في العمالة النوعية، وعدم تطبيق مبادئ الحوكمة والشفافية في العمل الإداري والمالي، إلى جانب عدم وجود أنظمة تكاليف دقيقة».

ما طرحه الوزير عن التحديات يعكس واقعاً صعباً لكنه ليس مبرراً للانسحاب أو تقليص دور الدولة. هذه التحديات ليست وليدة اليوم، بل هي نتاج تراكمي للسياسات الاقتصادية في سورية، وتتطلب معالجتها بحلول حقيقية، وليس الاكتفاء بتشخيص الأعراض واستنتاج ضرورة تخلي الدولة عن مسؤوليتها. وخروج نسبة كبيرة من المنشآت الصناعية عن العمل خلال الحرب لم يكن بفعل الحرب وحدها، بل أيضاً بفعل السياسات الاقتصادية المستمرة في البلاد. وفي جميع الأحوال، فإن ضعف البنية الإنتاجية يستدعي إعادة تأهيل وتطوير المنشآت المتضررة، لا تركها

المال العام في مشاريع غير ربحية أو بأرباح بسيطة جداً قياساً بتكاليفها، وإثقال كاهل الدولة بأعباء إضافية بدلاً من دعم مواردها».

أولاً، القول بأن القطاع الصناعي العام يفرض تحديات كبيرة بسبب «الإدارات التقليدية» و«المشاريع غير الربحية» يعكس مشكلة في إدارة هذا القطاع، لكنه لا يعني أن الحل يكمن في تقليص دور الدولة. وإذا سلّمنا بالمقدمات التي طرحها الوزير، فإن أول ما ينبغي سؤاله هو لماذا هذه الإدارات «تقليدية»؟ أما الحديث عن «استنزاف المال العام» في المشاريع غير الربحية فيجب أن يقابله تحليل دقيق حول جدوى هذه المشاريع وأسباب ضعف أرباحها. قد تكون بعض المشاريع غير مربحة بالمعايير التجارية، لكنها قد تلعب دوراً اجتماعياً حيوياً، مثل توفير فرص العمل ودعم الاقتصاد المحلي في ظل الظروف الاستثنائية. هنا، يجب النظر إلى القطاع العام باعتباره أحد دعائم الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي وليس مجرد مجال خاضع لحسابات الربح والخسارة.

والإثقال المزعم لكاهل الدولة ليس قدرًا محتوماً، بل يمكن تغييره عبر تغيير السياسات الإنتاجية، وتحديث الآلات والمعدات، وتدريب الكوادر البشرية، والأهم من ذلك كله وضع حد للفساد الكبير الذي يذهب الاقتصاد الوطني. الحل يكمن في إيجاد سبل تقوية المؤسسات العامة، وليس التخلي عنها أو اعتبارها غير قادرة على المنافسة. فالدولة تتحمل مسؤولية الاستثمار في القطاع الصناعي لتعزيز الإنتاجية والنهوض بالاقتصاد الوطني، وتفعيل دورها التنموي والاجتماعي، بدلاً من

خلال جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في 5 تشرين الثاني 2024، أدلى وزير الصناعة بتصريحات تناول فيها وضع القطاع الصناعي في سورية، مسلطاً الضوء على «الخسائر الكبيرة» التي تنكبها وزارة الصناعة، وتراجع دور القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى حديثه عن خيار انسحاب الحكومة من بعض القطاعات الصناعية بوصفها يمكن أن تكون «خطوة إيجابية» وفق وجهة نظره. وأكد الوزير أن الانتقال من «دور التشغيل إلى دور التنظيم المدروس والمخطط» قد يكون هو السبيل الأمثل لمعالجة ما وصفه بالمعادلة الصعبة، التي تتمثل في استمرار خسائر العديد من الشركات والمؤسسات التابعة للقطاع العام، مقابل وجود «عدد محدود من الرباحين المنتهزين والفاسدين».

■ سعد خطار

ويزيد من حجم الفجوة الاجتماعية الاستثنائية في سورية.

الدور الاقتصادي للدولة يجب أن يتجاوز الربحية، فهو يتعلق بضمان الاستقرار الاجتماعي، وتأمين فرص العمل، وتأمين الحد الأدنى من عوامل قوة الاقتصاد الوطني. فالحل - خلافاً للطرح المذكور - يكمن في تعزيز الدور الاجتماعي للدولة ومكافحة الفساد جدياً وتعزيز كفاءة الاقتصاد الوطني، وليس في التخلي عن القطاعات الحيوية تحت ذريعة الخسائر.

هل حقاً يشكل القطاع الصناعي عبئاً على الاقتصاد؟

أكد الوزير أن قطاع الصناعة تراجع «وتراجعت مساهمته بالتركيب الهيكلي للناتج المحلي بالأسعار الثابتة، كما ظل القطاع العام الصناعي ومؤسساته وشركاته يفرض تحديات كبيرة على الاقتصاد السوري كله، نتيجة استمرار أغلبية مؤسساته وشركاته بالعمل بإدارات تقليدية، وفي مجالات غير قادرة على المنافسة، ما أدى إلى استنزاف

أكد وزير الصناعة أن الوزارة «ستقوم بتغيير هذه المعادلة بشكل عاجل غير أجل، وبكل هدوء وأناة ووفق دراسات جدوى اقتصادية لا تستبعد أي خيار كان، فالانسحاب من بعض القطاعات الصناعية قد يكون خطوة إيجابية ومربحة بالنسبة للقطاع العام، ولن تتردد الوزارة بالمبادرة لاعتمادها في سياق التحول من دور التشغيل إلى دور التنظيم المدروس والمخطط».

تصريحات الوزير حول الخسائر الكبيرة في القطاع الصناعي، وضرورة «تغيير المعادلة» من خلال الانسحاب من بعض القطاعات الصناعية، تتطلب وقفة جادة. صحيح أن القطاع يعاني من تحديات، لكن هذه المشكلات ليست مبرراً للتخلي عن الدور الحيوي للدولة في الاقتصاد. فانسحاب الدولة من القطاعات الصناعية تحت ستار «التنظيم المدروس» لا يعني سوى تصفية الصناعات العامة، لمصلحة أصحاب الربح الكبير في البلاد، وعلى نحو يضرب أساسات الاقتصاد السوري

انسحاب الدولة من القطاعات الصناعية تحت ستار «التنظيم المدروس» لا يعني سوى تصفية الصناعات العامة لمصلحة أصحاب الربح الكبير

«الانتقال من التشغيل إلى التنظيم»



بدلاً من التخلي عن القطاعات العامة أو تقليص دور الدولة، يجب أن ينصبّ التركيز على التغيير الحقيقي: اجتثاث الفساد الكبير، وتغيير أساليب الإدارة، وتعزيز الإنتاجية والكفاءة من خلال تطوير البنية التحتية والكوادر البشرية. فالحلول الحقيقية تأتي عبر تقوية القطاع العام وضمان قدرته على تحقيق التنمية الشاملة، وليس عبر الانسحاب. الدولة، بما يجب أن تمثله من قوة دافعة للاقتصاد وحامية للمصالح العامة، يجب أن تبقى في قلب النشاط الاقتصادي، قادرة على توجيهه بما يحقق المصلحة الوطنية، بعيداً عن منطق السوق الضيق والمصالح الخاصة.

إضعاف القطاع العام: الوجه الحقيقي لـ«الانتقال إلى التنظيم»

يتضح مما سبق أن فكرة «الانتقال من التشغيل إلى التنظيم» ليست سوى قناع لمشروع أوسع يهدف إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد، مما يهدد بفقدان السيطرة على القطاعات الحيوية وإضعاف الاقتصاد الوطني. ما يبدو في ظاهره توجهاً للإصلاح وتحقيق الكفاءة، يخفي في جوهره مخاطر عميقة تتمثل في تسليم زمام الإنتاج والخدمات للمصالح الخاصة التي تعمل وفق منطق الربح فقط، دون اعتبار للعدالة الاجتماعية أو الاستقرار الوطني.

الحكومي بشكل مدروس، وذلك لاعتبارات الكفاءة والفعالية وضمان الاستخدام الأمثل للموارد، وبشكل خاص في ظل المحدودية الكبيرة للموارد.

إن الحديث عن «توافق واسع بين المختصين في العالم» على ضرورة أن يكون للقطاع الخاص الدور المحوري في الاقتصاد، مع تقليص دور الدولة، هو ادعاء يحتاج إلى دحض قوي. في الحقيقة، لا يوجد مثل هذا «التوافق» بين الاقتصاديين من مختلف التيارات الفكرية والاقتصادية. بل إن هذا التوجه هو بالأساس رؤية تروج لها النخب الرأسمالية، والتي تملك مصلحة مباشرة في تعزيز سيطرة رأس المال الخاص على الاقتصاد وتقليص دور الدولة، بهدف تحقيق مكاسب أكبر وتحكم أوسع في موارد الإنتاج.

تتبع فكرة تقليص دور الدولة وجعل القطاع الخاص المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي رؤية رأسمالية خالصة لطالما روجت لها المؤسسات الدولية الكبرى، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي تحركها أجندات خاصة. ويقوم هذا الطرح على فكرة أن القطاع الخاص قادر على تحقيق الكفاءة والنمو بشكل أفضل، متجاهلاً التجارب العديدة التي أظهرت كيف يؤدي تحرير الأسواق من تدخل حكومي إلى أزمات اقتصادية واجتماعية خطيرة وزيادة معدلات الفقر وتركيز الثروات في أيدي فئة قليلة، وخلق احتكارات تخنق المنافسة وتضر بالمستهلكين. وتظهر النماذج الاقتصادية القائمة على دور محوري للدولة في التخطيط والتوجيه، مثل تجارب العديد من الدول الصناعية الكبرى في مراحل مختلفة من تاريخها، أن للدولة دوراً لا غنى عنه في حماية الاقتصاد من الأزمات وضمان العدالة الاجتماعية.

تواجه مصيرها دون دعم. وصحيح أن التقادم التكنولوجي والحاجة إلى الاستبدال والتجديد يشكلان تحدياً، لكن ما تجاهله الوزير هو أن هذا التحدي يدخل في صلب العملية الإنتاجية أصلاً، وهو تحد قائم سواء كان الطرف المنتج عاماً أو خاصاً، ولا يمكن فهمه كمبرر لتصفية الصناعات الحكومية.

أما ارتفاع تكاليف التمويل وغياب الكفاءات النوعية، إلى جانب وجود فائض في العمالة، فهي مشكلات حقيقية لا يمكن تجاهلها. لكنها تثير أسئلة غير مرغوبة من جانب الحكومة: فمن أضعف القدرة الشرائية لليرة السورية؟ ومن يبدد المصادر الحقيقية لإيرادات الدولة وتغافل عن أجزاء واسعة منها؟ ومن جرف الكفاءات النوعية بفعل منظومة الأجور الهزيلة في البلاد؟ ثم إذا كانت هناك إدارات مترهلة وفساد مستشر، فاجتثاث هذا الفساد يجب أن يكون أولوية قصوى، وليس ذريعة للتخلي عن المؤسسات العامة.

الدولة، بمسؤوليتها الاقتصادية الاجتماعية، مطالبة بتحمل هذه التحديات وإيجاد حلول فعلية لها، بدلاً من التخلي عن القطاعات الإنتاجية لصالح منطق السوق الخاص الذي لا يأخذ بعين الاعتبار سوى الربح الفوري.

القطاع الخاص كبديل للدولة: رؤية رأسمالية تخدم مصالح النخب

وفي نهاية تصريحه، أشار الوزير إلى «وجود توافق واسع بين المختصين في العالم على أن أسس الاقتصاد الحديث وضمان الاستدامة في النمو تتطلب إقامة نماذج اقتصادية يلعب الدور المحوري فيها القطاع الخاص، مع تقليص الدور



الحلول الحقيقية تأتي عبر تقوية القطاع العام وضمان قدرته على تحقيق التنمية الشاملة وليس عبر الانسحاب



الاقتصاد الألماني في مرحلة



منذ ما يقارب العامين، يمر الاقتصاد الألماني بمرحلة من الركود والتباطؤ، مما يشير إلى تغييرات جوهرية تعصف بأكبر اقتصاد في أوروبا. كلت وزارة الاقتصاد وحماية المناخ الألمانية الاتحادية عدة مؤسسات أكاديمية بحثية بإعداد تقرير شامل عن الاقتصاد الألماني، والاقتصادات العالمية الأخرى. وفقاً لهذا التقرير فإن الأداء الاقتصادي الألماني لا يزال ضعيفاً، مع توقعات بنمو محدود في المستقبل القريب. في هذا المقال، سنلقي نظرة على أبرز ما جاء في هذا التقرير عبر التركيز على العوامل التي ساهمت في هذا الركود - بحسب التقرير فقط، ومناقشة التحديات التي رأى التقرير بأن الاقتصاد الألماني يواجهها، خاصة في قطاع الصناعات التحويلية التي تعتبر عصب الصناعة الألمانية.

تقرير رسمي حكومي ترجمة: قاسيون

الألماني تسير ببطء، مما يؤثر سلباً على الانتعاش الاقتصادي. هذا التباطؤ الهيكلي يعني أن الاقتصاد الألماني لن يتمكن بسهولة من تحقيق معدلات النمو التي شهدتها قبل الجائحة. ويعتبر التحول نحو اقتصاد خال من الكربون، والذي يستهدف خفض الانبعاثات وتطوير تقنيات الطاقة المتجددة، أحد أبرز التحديات التي تتطلب استثمارات ضخمة وتغييراً جذرياً في نمط الإنتاج.

التحديات الهيكلية

يشير التقرير إلى أن التحول البيئي «أو ما يُعرف بالتحول الأخضر» يمثل أحد أبرز العوامل التي تؤثر في الاقتصاد الألماني. تعمل ألمانيا على تحقيق أهداف بيئية صارمة تهدف إلى تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وتحقيق تحول كامل نحو الطاقة المتجددة بحلول عام 2045. يشمل هذا التحول تقليل انبعاثات الكربون في قطاع الصناعة، وتعزيز استخدام الطاقة النظيفة. إلا أن هذا التغيير الهيكلي يأتي بتكاليف باهظة، خاصة على الصناعات التي تعتمد بشكل كبير على الطاقة مثل الصناعات الثقيلة، مما يؤدي إلى تراجع الإنتاجية وارتفاع التكاليف التشغيلية.

بالإضافة إلى التحول البيئي، تواجه ألمانيا تحديات كبيرة في مجال الرقمنة «التحول الرقمي»، الذي يعدّ من العوامل الضرورية لتعزيز النمو في الاقتصاد الحديث، إلا أن

من المهم أن ندرك بأننا نورد بعض الكلمات والأفكار الواردة في التقرير دون تبنيها، ولكن لتبقى ضمن السياق المشار إليه من معدي التقرير. فكلمات مثل «الاعتماد على اقتصاد أقل اعتماداً على الكربون»، هي كلمات تعبيرية دخلت المعجم الأوروبي كنوع من التبرير لمقاطعة الغاز الروسي، وليس لها دخل بمصالح الاقتصاد والمجتمع الألماني، أو إعطاء العامل الديموغرافي وزناً كبيراً جداً في الاضطرار للاعتماد على الاستيراد بدل الإنتاج.

الركود الاقتصادي وتأثيره على النمو

يشير التقرير إلى أن الاقتصاد الألماني يعاني من تباطؤ ملحوظ في النمو، حيث لم يتمكن من العودة إلى المستويات التي كان عليها قبل جائحة كوفيد-19. يتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً بنسبة 0.1% في نهاية عام 2024، مع تعافٍ بطيء يمتد على مدى السنوات التالية. هذه التوقعات المنخفضة للنمو تعود إلى عوامل هيكلية، أبرزها الانتقال نحو اقتصاد أقل اعتماداً على الكربون، إضافة إلى التحديات الرقمية والتغيرات الديموغرافية التي تفرض عبئاً على النظام الاقتصادي. كما يلاحظ أن التحولات الهيكلية في الاقتصاد

ألمانيا تواجه صعوبة في تسريع وتيرة التحول الرقمي، خاصة في القطاعات التقليدية مثل التصنيع والبنوك. وقد أدى ذلك إلى ضعف التنافسية، حيث تتقدم دول أخرى في مجال التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي و«إنترنت الأشياء»، مما يجعل ألمانيا عرضة لتحديات المنافسة العالمية.

يشكل التغير الديموغرافي أيضاً تحدياً كبيراً، حيث يشهد المجتمع الألماني تزايداً في نسبة كبار السن وتراجعاً في معدلات الولادة. يؤدي هذا التحول الديموغرافي إلى نقص في القوى العاملة، ويفرض ضغوطاً إضافية على النظام الضريبي ونظام الرعاية الاجتماعية. من المتوقع أن تؤثر هذه التغيرات على النمو الاقتصادي، حيث تقلل من الإنتاجية وتزيد من العجز التجاري ويثقل كاهل الاقتصاد.

الصناعات التحويلية الألمانية

ربما أبرز ما تطرّق إليه التقرير هو قطاع الصناعات التحويلية، الذي كان يمثل ركيزة قوية لنمو الاقتصاد الوطني، وعماد النمو الاقتصادي الألماني في احتلال ريادته العالمية؛ ويشمل مجالات حيوية مثل السيارات والآلات الثقيلة والمنتجات الكيميائية. إلا أن هذا القطاع يواجه في السنوات الأخيرة تحديات هيكلية أثرت سلباً على أدائه وأضعفت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. يرجع التقرير التراجع في هذا القطاع إلى عوامل متعددة...

1- الارتفاع الكبير في تكاليف الطاقة: الذي تواجهه الصناعات التحويلية، ولا سيما بعد الحرب في أوكرانيا التي أدت إلى اضطرابات في إمدادات الغاز الطبيعي والنفط. فباتت ألمانيا، التي كانت تعتمد بشكل كبير على الطاقة المستوردة من روسيا، مجبرة على التحول إلى مصادر بديلة وأكثر تكلفة، مما أدى إلى زيادة كبيرة في تكاليف الإنتاج، خاصة في الصناعات الثقيلة التي تتطلب استهلاكاً عالياً للطاقة.

2- التحول نحو الاقتصاد الأخضر: يتطلب الامتثال لهذه المعايير استثمارات كبيرة في التكنولوجيا الخضراء، وهذا يضيف عبئاً مالياً على الشركات التحويلية، خاصة في قطاعات مثل السيارات والصناعات الكيماوية.

3- تزايد حدة المنافسة مع الصين في الأسواق العالمية: حيث تسعى الشركات الصينية إلى اقتحام مجالات لطالما كانت الشركات الألمانية هي المهيمنة عليها، مثل صناعة السيارات الكهربائية والمعدات الصناعية. نتيجة لذلك، شهدت الصادرات الألمانية إلى الصين تراجعاً كبيراً، في حين أن السوق العالمية بدأت تشهد انخفاضاً في الطلب على المنتجات الألمانية التقليدية بسبب منافسة المنتجات الصينية التي تتميز بجودة متزايدة وأسعار تنافسية.

4- تباطؤ الطلب العالمي: يعاني قطاع الصناعات التحويلية من ضعف الطلب العالمي، حيث تراجع الطلبات الجديدة على المنتجات الألمانية، ولا سيما في الأسواق الآسيوية والأمريكية. هذا التباطؤ في الطلب، خاصة من الأسواق الرئيسية، أثر سلباً على صادرات ألمانيا وجعل قطاع الصناعات التحويلية أقل استقراراً. 5- نقص العمالة المتخصصة: يواجه قطاع الصناعات التحويلية تحدياً كبيراً يتمثل في نقص العمالة المؤهلة، حيث يعاني الاقتصاد الألماني من تبعات تقلص عدد السكان في سن العمل. تجد الشركات صعوبة في العثور على عمالة مدربة في مجالات تخصصية معينة، مثل الهندسة والتقنية، مما يؤثر على إنتاجية القطاع وقدرته على مواكبة التغيرات التكنولوجية. بالإضافة إلى صعوبة استقطاب المواهب الدولية بسبب الإجراءات البيروقراطية المعقدة وتحديات اللغة.

تأثير تراجع قطاع الصناعات التحويلية

● انخفاض الناتج المحلي الإجمالي: يمثل قطاع الصناعات التحويلية نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي الألماني، وبالتالي فإن أي تراجع في هذا القطاع يؤثر مباشرة على النمو الاقتصادي الكلي. يشير التقرير إلى

تعاني صناعات ألمانيا التحويلية نقصاً بالعمالة المؤهلة وعواقب نقص السكان بسبب العمل وصعوبة استقطاب المواهب الدولية بسبب البيروقراطية واللغة

ركود... تحليل شامل لعام 2024



يقول بأن الصين مستمرة في السعي إلى تعزيز قدرتها الصناعية وتقليل اعتمادها على الواردات الأجنبية، مما أثر بشكل مباشر على صادرات ألمانيا، خصوصاً في القطاعات الحيوية مثل صناعة الآلات والمركبات. أدت مبادرة «صنع في الصين 2025» إلى تحسين تنافسية الصين، مما أدى إلى تراجع صادرات ألمانيا إلى الصين منذ عام 2022 بنحو 15%، وهذا يؤثر على القدرة التنافسية لألمانيا بشكل عام.

ويقول التقرير بأنه من المتوقع أن يستمر فقدان حصة ألمانيا في السوق العالمية لصالح الصين بسبب استمرار الصين في سياساتها التجارية والصناعية النشطة، مما يعني أن صادرات ألمانيا قد تبقى أقل ديناميكية مقارنة بتوسع التجارة العالمية.

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فيرى التقرير أن ألمانيا قد استفادت من الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة بعد جائحة كوفيد-19، حيث شهدت صادراتها تحسناً بسبب النشاط الاقتصادي الأمريكي القوي. إلا أن هذا التحسن مهدد مع تباطؤ الاقتصاد الأمريكي الحالي، مما قد يؤثر على الطلب على المنتجات الألمانية ويقلل من مساهمة السوق الأمريكية في دعم الصادرات الألمانية.

وفيما يخص الاتحاد الأوروبي، فقد شهدت ألمانيا تراجعاً في تجارتها مع دول الاتحاد الأوروبي، حيث يعتمد اقتصاد الاتحاد الأوروبي بشكل أكبر على الاستهلاك المحلي بدلاً من السلع المستوردة غير المالية، وهي فئة تتعلق بشكل كبير بالصادرات الألمانية. أدى هذا التوجه إلى ضعف نمو صادرات ألمانيا داخل السوق الأوروبية الموحدة.

لكن ينوّه التقرير بأنه رغم تراجع النشاط الصناعي الأوروبي، فإن قطاع الخدمات في الاتحاد الأوروبي شهد انتعاشاً، مما ساهم في دعم الاقتصاد الأوروبي ككل. ومع ذلك، فإن الركود في القطاع الصناعي في الاتحاد الأوروبي كل يترك أثراً سلبياً على الشركات الألمانية.

داعمة للنمو على المستوى الوطني، بالتزامن مع السياسات النقدية الصارمة التي يتبناها البنك المركزي الأوروبي.

توصيات التقرير

مع استمرار التحديات، يرى التقرير أن هناك حاجة ماسة لسياسات اقتصادية تركز على تعزيز الإنتاجية وتخفيف العوائق التي تواجه الشركات. ويوصي التقرير بضرورة تخفيف البيروقراطية وتسهيل الإجراءات للشركات الناشئة، بالإضافة إلى تقديم دعم مالي للشركات التي تستثمر في التقنيات المتقدمة.

كما يشير التقرير إلى أهمية التعليم والتدريب المهنيين للوقاية الألمانية، لضمان جاهزيتها لمتطلبات السوق المتغيرة. ويوصي أيضاً بزيادة الاستثمارات في البحث والتطوير، خاصة في مجالات التكنولوجيا والطاقة النظيفة، مما يعزز من التنافسية الألمانية في السوق العالمي.

ويعالج التقرير بشكل خاص مسألة السياسة النقدية المتشددة التي قد تؤثر سلباً على الاقتصاد، حيث ينصح بتبني سياسات مالية داعمة للنمو، تشمل تقديم حوافز للشركات المتضررة من الأزمات وتوسيع برامج الدعم الاجتماعي لمساعدة الأسر المتضررة من التضخم.

بعض الإشارات خارج ألمانيا

يتحدث التقرير عن النمو والمشاكل الاقتصادية لدى الاقتصادات الكبرى الأخرى التي يمكن أن تعتبر كمنافسة أو كشريكة متكاملة مع ألمانيا، وهي الصين، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي. وبغض النظر عن مدى صوابية التحليلات في التقرير، فهو ينطلق من مدى تأثير هذه الاقتصادات وتأثيرها في الاقتصاد الألماني.

يتحدث التقرير عن الصين، فيشير إلى أن المنافسة التجارية بين ألمانيا والصين قد ازدادت بشكل كبير في هذا العام 2024.

مستويات مستقرة نسبياً، حيث يتوقع أن تبلغ حوالي 6% خلال العامين الحالي والقادم. تعتبر نسبة البطالة هذه تحدياً أمام الحكومة الألمانية التي تسعى لتعزيز النشاط الاقتصادي وخفض معدلات البطالة. إن الاستقرار النسبي في معدل البطالة يعود بشكل رئيسي إلى توسع قطاع الخدمات، حيث يوظف العديد من الأفراد في قطاعات مثل الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية. ومع ذلك، فإن قطاع التصنيع، الذي يعتبر من أكبر القطاعات توظيفاً، شهد تراجعاً في معدلات التوظيف نتيجة انخفاض الطلب، حيث تضطر العديد من الشركات إلى تقليص أعداد العاملين أو تجميد التوظيف بسبب التحديات الاقتصادية.

التضخم والسياسات النقدية

يعاني الاقتصاد الألماني من ارتفاع التضخم، مما أثر على القوة الشرائية للمستهلكين وزاد من تكاليف الإنتاج. يوضح التقرير أن التضخم الحالي يأتي نتيجة عدة عوامل، إضافة إلى اضطرابات أسعار الطاقة والغذاء، إضافة إلى اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية، التي تسببت في ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

إحدى أهم الخطوات التي اتخذتها الحكومة الألمانية والبنك المركزي الأوروبي لمواجهة هذا التضخم هي السياسات النقدية المتشددة، حيث اتجه البنك المركزي الأوروبي إلى رفع أسعار الفائدة للحد من التضخم، مما أدى إلى زيادة تكاليف الاقتراض وتراجع الاستثمارات. إلا أن التوقعات التي يتبناها التقرير تشير إلى أن التضخم سيبدأ في الانخفاض تدريجياً ليصل إلى مستويات أكثر استقراراً حول 2% بحلول عام 2025.

وفقاً للتقرير، يمكن التحدي في هذه السياسات في تحقيق توازن بين الحد من التضخم دون التأثير السلبي على النمو الاقتصادي. فالارتفاع المستمر في أسعار الفائدة قد يؤدي إلى ركود اقتصادي أكبر ويزيد من حدة التباطؤ الذي يعاني منه الاقتصاد الألماني. لهذا السبب، ينصح الخبراء بضرورة تبني سياسات مالية

أن تراجع القطاع الصناعي يعد سبباً رئيسياً لعدم قدرة الاقتصاد الألماني على تحقيق نمو يتماشى مع فترات ما قبل جائحة كوفيد-19. تراجع الصادرات: تعتبر ألمانيا من أبرز الدول المصدرة في العالم، ويشكل قطاع الصناعات التحويلية العمود الفقري لصادراتها. ومع تراجع الطلب العالمي والمنافسة الشديدة من الصين، شهدت الصادرات الألمانية انخفاضاً ملحوظاً، مما أثر سلباً على الميزان التجاري للبلاد.

تأثير سلبي على سوق العمل: يعمل العديد من الأفراد في قطاع الصناعات التحويلية، وتراجع هذا القطاع يؤدي إلى تقليص فرص العمل وزيادة البطالة في بعض المناطق التي تعتمد بشكل كبير على هذه الصناعات. كما أن ارتفاع تكاليف الإنتاج دفع بعض الشركات إلى نقل جزء من إنتاجها إلى دول ذات تكاليف أقل، مما يهدد مستقبل العديد من الوظائف الصناعية داخل ألمانيا.

يشير التقرير إلى أن قطاع الصناعات التحويلية الألماني قد يواجه صعوبة في التعافي السريع، حيث لا يتوقع أن يعود إلى مستويات الإنتاج والطلب التي كان عليها قبل الجائحة. ويعتمد مستقبل القطاع بشكل كبير على قدرة الشركات على التكيف مع التحولات البيئية والتقنية التي يمكن أن تضمن استمرارية هذا القطاع.

التضخم والبطالة

بلغ التضخم في ألمانيا مستويات مرتفعة نسبياً، إلا أن التقرير يتوقع أن ينخفض إلى 2% تقريباً بحلول عام 2025 و2026، وهي مستويات تتماشى مع هدف البنك المركزي الأوروبي. ورغم هذا التراجع المتوقع، إلا أن التضخم لا يزال يشكل تحدياً، خاصة مع ارتفاع أسعار الخدمات والإيجارات. تزيد أسعار الطاقة المتقلبة والضغط الجيوسياسية من تعقيد الوضع الاقتصادي وتؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.

من جهة أخرى، تسجل البطالة في ألمانيا

أدت مبادرة «صنع في الصين 2025» إلى تراجع صادرات ألمانيا إلى الصين منذ 2022 بنحو 15% وإضعاف القدرة التنافسية لألمانيا

«بريكس» والنهوض بتدريس العلوم والهندسة والرياضيات



يميل النشاط الاقتصادي الحديث إلى اعتماد كبير على ما يسمى «الاقتصاد الرقمي» حيث تحتل مهارات التعامل مع الكمبيوتر والإنترنت والتكنولوجيا الحديثة عموماً أهمية متزايدة للقوى العاملة الحديثة اليوم. وتواجه دول بريكس تحدياً في إعداد سكانها لمستقبل العمل في الاقتصاد الرقمي، وتحتاج إلى رفع كمي ونوعي لسوية قواها العاملة، لأن العديد من عمالها عالقون في وظائف تتطلب مهارات منخفضة ويفتقرون إلى الكفاءة اللازمة للاقتصاد الرقمي، الذي يتطلب سكاناً ملمين بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات «وهي المجالات المعروفة اختصاراً بـ التعليم التقني».

■ مجلة دراسات بريكس تعريب وإعداد: د. أسامة دليقات

في الهند تحديات مثل العدد الكبير من الطلاب ونقص الموارد والبنية التحتية وتحديث المناهج الدراسية. رغم هذه التحديات، هناك جهود لتحسين النظام التعليمي وتحديثه مع دفع نحو التعلم الرقمي والمناهج العملية. في عام 2022، حصل 34% من جميع الخريجين في الهند على درجات في مجالات التعليم التقني، رغم التمثيل المنخفض للنساء في هذه المجالات.

الصين

قامت الصين باستثمارات كبيرة في التعليم التقني من خلال بناء مدارس وجامعات جديدة وتوفير التمويل للأبحاث والتطوير. حدد الرئيس الصيني هدفاً لضمان أن تصبح الصين رائدة في الابتكار بحلول عام 2050. في عام 2017، تخرج 8 ملايين طالب في مجالات التعليم التقني من الجامعات الصينية. رغم الجهود المبذولة لسد الفجوة بين الجنسين في التعليم التقني، لا تزال النساء ممثلات تمثيلاً ناقصاً في سوق العمل.

جنوب أفريقيا

تواجه جنوب أفريقيا تحديات كبيرة في التعليم التقني نابعة من التفاوتات التاريخية ونقص الموارد. مجالات هذا التعليم أقل تطوراً مقارنة بدول البريكس الأخرى. على الرغم من الجهود الحكومية لتحسين التعليم وزيادة الوصول إلى التعليم التقني ذي الجودة العالية، هناك تحديات مستمرة مثل نقص المعلمين المؤهلين والموارد والبنية التحتية، إلى جانب التفاوتات في جودة التعليم. رغم هذه التحديات، هناك علامات إيجابية مثل زيادة الاستثمار في هذا النوع من التعليم واهتمام الطلاب بهذه المجالات.

نقاط قوة بريكس في التعليم التقني

تتمتع دول البريكس بعدة نقاط قوة في مجال التعليم التقني «أي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات» والبحث في هذا المجال، وفيما يأتي أبرز هذه النقاط.

- 1- التعداد السكاني الكبير: تمتلك دول البريكس أكثر من 3 مليارات نسمة. هذا يوفر لهم قاعدة كبيرة من الطلاب والباحثين المحتملين في مجالات التعليم التقني. تربية هذه القاعدة السكانية الكبيرة للمشاركة في مجالات التعليم التقني ستؤدي إلى زيادة الابتكار والتقدم التكنولوجي والإنتاج البحثي.
- 2- السكان الشباب: تمتلك دول البريكس سكاناً غالبيتهم من شريحة الشباب عمرياً. يتيح التركيب الديموغرافي الفتي لهذه الدول الفرصة لتطوير جيل جديد من العمال المهرة في مجالات التعليم التقني.
- 3- النمو الاقتصادي السريع: دول البريكس

هذا الموضوع عالجه مقال في العدد الأول لهذا العام من «مجلة دراسات بريكس» الصادر في آب 2024، حمل عنوان «جسر الهوة الرقمية: تعزيز تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من أجل قيادة اقتصاد رقمي». وكتبه باحثان من جنوب إفريقيا، هما جيمس مايسيري وتاكيزا مادزيكاندا.

وقدم المقال اللحة الاتية عن حالة تدريس العلوم التقنية والهندسية والرياضية «التعليم التقني» في دول بريكس، وسنكتفي بالإشارة إليها اختصاراً بأنها «التعليم التقني».

البرازيل

واجهت البرازيل تحديات في التعليم التقني بسبب الفوارق الاجتماعية والاقتصادية ونقص الموارد في أنظمة التعليم العام. ومع ذلك، أظهرت البرازيل في السنوات الأخيرة التزاماً بتحسين هذا التعليم من خلال زيادة الاستثمارات في تكنولوجيا التعليم وتدريب المعلمين. من أكبر التحديات نقص المعلمين المؤهلين وضعف التدريب والعبء الزائد عليهم، إضافة إلى نقص الموارد والبنية التحتية. في عام 2019، كانت نسبة القوى العاملة في وظائف تتطلب التعليم التقني 2,8% فقط، مع تمثيل منخفض للنساء بنسبة 26% في تلك الوظائف. في عام 2022، حصل 17,5% فقط من الخريجين على درجات في مجالات التعليم التقني، وكانت نسبة النساء الحاصلات على درجات فيه هي 36,64% مقارنة بـ 63,36% للرجال.

روسيا

تتمتع روسيا بتقليد قوي في البحث العلمي والتطوير مع وجود مدارس وجامعات عالية الجودة في مجالات التعليم التقني. الطلاب الروس يقدمون أداءً جيداً في المسابقات الدولية في الرياضيات والعلوم، مما يدل على فعالية التعليم التقني لديهم. إلا أن روسيا تواجه تحديات مثل نقص المعلمين المؤهلين ونقص الموارد والبنية التحتية. رغم هذه التحديات، زاد الاهتمام بالتعليم التقني والاستثمار فيه، وتم إطلاق عدة مبادرات وبرامج تركز على التعليم التقني مثل مرسوم تطوير الذكاء الاصطناعي. في عام 2018، كانت نسبة القوى العاملة في وظائف التعليم التقني 4% فقط، مع تمثيل منخفض للنساء في هذه المجالات.

الهند

جعلت الحكومة الهندية من التعليم التقني أولوية مع تركيز كبير على إنتاج خريجين ذوي كفاءة عالية. ولكن يواجه التعليم التقني

4- الفوارق بين الجنسين في التعليم التقني: تستمر الفوارق بين الجنسين في مجالات التعليم التقني عبر دول البريكس، مع تمثيل ناقص للنساء في هذه المجالات بسبب الأعراف المجتمعية والتحيزات. سد هذه الفجوة يتطلب جهوداً لتعزيز الشمول، وتقديم الدعم للطلبات، وتحدي الصور النمطية المتعلقة بالجنس.

توصيات للسياسة التعليمية

نظراً للتحديات والفرص المقدمة أعلاه، لدى دول البريكس عدد من الاعتبارات السياسية لتعزيز دورها في التقدم بالتعليم التقني. وتشمل:

- 1- يجب على دول البريكس الاستثمار أكثر في الهياكل الموحدة التي تستهدف برامج التدريب التي تشجع مشاركة النساء في التعليم التقني. تشمل هذه البرامج الأنشطة خارج المنهج الرسمي، وبرامج الإرشاد، وتشجيع النماذج النسائية في التعليم التقني، والمنح الدراسية.
- 2- يجب على دول البريكس تشكيل صندوق للبحث والتطوير في مجال التعليم التقني لدعم المبادرات التعاونية فيه وتعزيز تبادل المعرفة. سيدعم هذا الصندوق شبكة التعليم التقني لدول البريكس لمشاركة أفضل الممارسات فيه، مما سيساعد في تطويره بشكل موحد.
- 3- يجب على دول البريكس تخصيص ميزانيات أكبر للمدارس الريفية في المناطق الفقيرة وتجهيزها بمختبرات ومعدات التعليم التقني. ستغلق هذه السياسة الفجوة بين أفضل وأسوأ المدارس أداءً في بلدان بريكس.
- 4- يجب على دول البريكس السماح بالدراسة مجاناً للمعلمين الذين ينوون التدريس في مواضيع التعليم التقني «العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات». هذا لتشجيع المزيد من المعلمين على التدريس في مجالات التعليم التقني.

هي من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم. هذا يعني أن لديهم الكثير من الموارد للاستثمار في التعليم التقني والبحث.

- 1- الدعم الحكومي: تدعم حكومات دول البريكس التعليم التقني والبحث. لقد استثمرت في مدارس وجامعات تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، كما وفرت التمويل للبحث والتطوير في هذه المجالات. وزيادة الدعم الحكومي لهذا التعليم سيساعد في تطوير هذه المجالات بشكل أكبر.

تحديات بريكس في التعليم التقني

- 1- نقص المعلمين المؤهلين: تواجه دول البريكس نقصاً في المعلمين المدربين في مجالات التعليم التقني بسبب برامج التدريب غير الكافية والرواتب المنخفضة. هذا النقص يعوق تجارب التعلم للطلاب واستعدادهم لمهن التعليم التقني.
- 2- البنية التحتية والموارد الضعيفة: تفتقر العديد من المدارس في دول البريكس إلى المرافق الأساسية للتعليم التقني، مثل المختبرات المجهزة بشكل جيد والتكنولوجيا الحديثة. تواجه المدارس الريفية بشكل خاص تحديات كبيرة بسبب التمويل غير الكافي والإهمال، مما يعيق وصول الطلاب إلى تجارب التعلم العملية.
- 3- الاهتمام المنخفض بمواضيع التعليم التقني بين الطلاب: على الرغم من الطلب على مهارات التعليم التقني، يظهر الطلاب في دول البريكس اهتماماً محدوداً بمواضيع التعليم التقني بسبب طرق التدريس القديمة والمفاهيم الخاطئة حول المهن المرتبطة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. معالجة هذا التحدي تتطلب أساليب مبتكرة لجذب الطلاب وتعزيز أهمية مجالات هذا التعليم.

بعكس التوجه النيوليبرالي، يوصي باحثون من «بريكس» بأن تدعم الدولة دراسة مجانية للمعلمين الذين ينوون التدريس في العلوم والتقنية والهندسية والرياضيات

قضايا الشرق

أولئك الذين يسبحون
عكس التيار

إن درجة التشابك الهائلة بين الملفات الساخنة على الساحة العالمية، تجعل التعاطي مع أي منها بمعزل عن الآخر مسألة خطيرة، تقود غالباً إلى استنتاجات خاطئة في نهاية المطاف، وعلى هذا الأساس تجد القراءات المنقوصة هذه نفسها أمام طريق مسدود.

لكن درجة التشابك الشديدة هذه تفسح المجال أمامنا لرؤية القواسم المشتركة والبحث فيها، وفي هذا السياق جاءت كلمة الرئيس الروسي الموسعة في منتدى فالداي الذي انعقد في 7 تشرين الثاني الجاري، لتقدم للعالم بشكل تفصيلي رؤية روسيا في هذا الصدد، وقد جمع الرئيس في طرحه عدداً كبيراً من القضايا، لكنه قدم في الوقت نفسه مفاتيح لفهم ما يجري حولنا.

فبوتين يصف ما نعيشه بأنه «عصر من عصور التغييرات الجذرية والثورية من حيث الجوهر» ويرى أننا نساهم في صياغة عالم جديد يتشكل أمامنا، ولا يشبه أيماً مما عرفناه سابقاً. بل ويذهب للقول: إننا أمام خيارين، فإما أن تغرق الإنسانية في هاوية الفوضى العدوانية، والمزيد من الاحتكاك والاستبداد والظلم، وإما أن نمضي إلى شكل جديد للعالم، تنتفي فيه الهيمنة الغربية، وينتهي احتكاره في قيادة العالم، كما اعتاد منذ نهاية الحرب الباردة.

فالمطلوب اليوم بحسب الكلمة الموسعة، أن يقر الغرب الجماعي بأنه أحد عناصر عبيدة في هذا العالم، وليس العنصر الوحيد فيه، وأن يطوي صفحة الهيمنة والاحتكاك، التي أثبت التاريخ دائماً أنها لن تدوم، ويقول بوتين: إن قوى الهيمنة السابقة اعتادت منذ حقبة الاستعمار على حكم العالم، وتفاجأت اليوم بأنها لا تطاع! ولكنها حتى اللحظة تصر على السباحة ضد التيار، ما دفعه للتذكير بأن «السباح المتمرس لا يستطيع السباحة ضد تيار قوي، مهما كانت الحيل، وحتى المنشطات التي يستخدمها» وأضاف: إن «تيار السياسة العالمية، التيار السائد، يتجه في الاتجاه الآخر، المعاكس لتطلعات الغرب، من أقول عالم الهيمنة وصعود عالم التنوع».

ما سبق، هو جزء يسير مما تحدث فيه الرئيس الروسي في فالداي، وإذا ما أردنا إسقاط ذلك على ما نعيشه فيمكننا القول: إن المشكلة الأساسية التي عانت منها المنطقة لا تنحصر فقط في حجم التدخل الخارجي الغربي ودوره التخريبي فحسب، بل أيضاً في احتكار الغرب ذاته لـ «حل» تلك القضايا، عبر إدخالها في دوامات لا تنتهي من المفاوضات والجلسات الشكلية، تماماً مثل جولات «وقف إطلاق النار» في غزة ولبنان» وإن الثمرة الأساسية التي نطرح إليها اليوم هي أوسع من إيقاف العنف الدائر حالياً، رغم أهمية ذلك، لكن ما تطرح إليه المنطقة فعلياً هو كسر هذا الاحتكاك الغربي تحديداً، والبحث عن مخرج مفتوحة للأزمات المستعصية، والتي لا يمكن أن ترتبط إلا بتلك القوى التي تسبح مع تيار التاريخ، الذي ذكرنا بوتين مجدداً أن إيقافه مستحيل.

المأزق يخلق مأزقاً جديداً والساعة في واشنطن تدق!



خطوة تتماشى مع سيل كبير من التعليقات حول دوافع نتنياهو، ويبدو أن ما يجري تداوله وبعيداً عن تفاصيله يؤكد تسارع احتدام التناقضات داخل الكيان بشكل كبير، وباتت القضايا خلافية أكثر من أي وقت مضى، فإن كانت الأطراف جميعها تعمل لمصلحة الكيان في نهاية المطاف، إلا أن استمرار الحرب بات يشكل تهديداً حقيقياً على بقاء الكيان، فعلى الرغم من تصريحات رئيس الأركان هرتسي هاليفي حول «القدرات الخارقة» لجيش الاحتلال، يبدو واضحاً أن إبقاء الحال على ما هو عليه، سيتحول مع الوقت إلى تراكمات تدريجية لا يمكن الجزم بمآله النهائي، وذلك كله في ظل حالة من الاستعصاء، فإن جرى إيقاف الحرب دون الوصول إلى نتائج ملموسة وحقيقية فذلك يعني أن الكيان لن يخرج من الحفرة العالق فيها، وإن استمرت الحرب لن يكون الواقع مختلفاً كثيراً، وينطبق هذا على جملة من القضايا الأخرى، مثل: تجنيد الحريديم وغيرها من الملفات الساخنة، وإن حالة الضغط الشديد هذه، من شأنها أن تتيح محركاً لعدد كبير من الأزمات، كذلك المرتبطة بتطور مكتب رئيس الوزراء بتسريبات خطيرة لوسائل الإعلام، كشفت عن سلوك محدد يهدف لعرقلة الوصول لوقف لإطلاق النار فضلاً عن تسريب آخر لمشكلة بين الوزير غالانت ومساعدتي نتيناهو، كشفت حجم التلاعب الذي كان يمارسه رئيس الوزراء منذ الأيام التالية لعملية طوفان الأقصى.

إن اللحظة التاريخية الحالية مختلفة أشد الاختلاف عن السنوات السابقة، ففي ظل تعمق المأزق «الإسرائيلي» والعرقلة الاستراتيجية التي تعاني منها الولايات المتحدة يظهر على الساحة لاعبون آخرون، فالمقاومة في فلسطين ولبنان والدور الإيراني في هذا الملف ذلك كله يزيد من حالة الضغط القائمة، وتتعقد المشروعية الأمريكية-الصهيونية، فالمشكلة الأساسية بالنسبة لمشروع الفوضى الشاملة والهيجنة في منطقتنا أنه يرتبط بشكل كبير بأجال زمنية محددة، تكون الجدوى منه معدومة إن تجاوز مدة صلاحيته، وهذا تحديداً ما يمثل «الضوء في آخر النفق».

■ علاء ابو فراج

إلى أي تهدة هي مسألة محسومة، بل إن نشاط الإدارة الأمريكية اليوم سينصب على خلق حالة أشد من التعقيد في عدد كبير من الملفات، بهدف عرقلة أي توجه مختلف من الإدارة اللاحقة، هذا إذا افترضنا أصلاً أن إدارة ترامب اللاحقة ستسعى لخفض التصعيد كما تعهدت!

■ المأزق في «إسرائيل»

إن استمرار الحرب طوال المدة السابقة كان يعني بالضرورة تفاقم المشاكل والأزمة العميقة القائمة أصلاً، فالأطراف جميعها تضطر للحرك ضمن هوامش ضيقة، ومع كل حركة جديدة يظهر صدع جديد في مكان ما، فـ رئيس الوزراء بنيامين نتيناهو أصدر يوم الثلاثاء 5 قراراً بإقالة وزير دفاعه يواف غالانت في تطور متوقع للعلاقة بين الإثنين، وقال نتيناهو: إنه «لا يثق في إدارة غالانت للعمليات العسكرية الجارية» وأضاف: أن «أزمة الثقة التي حلت بينهما جعلت من غير الممكن استمرار إدارة الحرب بهذه الطريقة»، ونقلت وسائل إعلام عربية أن مكتب رئيس الوزراء أبلغ غالانت قبل عشر دقائق من صدور البيان الرسمي الذي حدد يسرائيل كاتس خلفاً للوزير المقال. لكن وما أن صدر القرار حتى بدأت ردود الأفعال بالظهور، وأخذت المعارضة تحسن من مواقعها، وتحديداً مع ظهور ملامح للتوافق مع غالانت إذ أصدرت أحزاب المعارضة بياناً مشتركاً اعتبرت فيه أن الإقالة جاءت لأسباب سياسية، وهي

بعد انشغال ماكينة الدعاية في الانتخابات الأمريكية، وضخ مئات التقارير عن «سياسة أمريكية جديدة مرتقبة» أغلقت صناديق الاقتراع، وحسمت الانتخابات لصالح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وذلك مع نجاح ملحوظ للجمهوريين في كسب الأغلبية في الكونغرس الأمريكي، لكن كل ذلك لا يعني مطلقاً أن تحدث تغييرات جذرية في السياسة الأمريكية في منطقتنا، وهو ما سيكون لزاماً علينا نقاشه خلال الأسابيع القادمة، لكن ما يهمنا الآن، أن «الاعتبارات الانتخابية» انتهت، ودخلنا في مرحلة ستكون مهمة الإدارة الحالية لا الاستمرار، وتثبيت الملفات السابقة فحسب، بل أيضاً تعقيد الملفات أمام الإدارة اللاحقة التي لن تبدأ عملها رسمياً قبل شهر كانون الثاني القادم.

■ تجميد «طبخة البحص»

نقلت وسائل الإعلام مجموعة من الأنباء والتصريحات المرتبطة بتعليق قطر دور الوسيط بين حركة حماس و«إسرائيل» بشكل مؤقت، وخرج المتحدث باسم الخارجية القطرية ماجد الأنصاري ليعلن أن بلاده أخطرت أطراف مفاوضات «وقف إطلاق النار» بأنها ستعلق جهودها في الوساطة، في حال لم يتم التوصل لاتفاق في الجولة الأخيرة، لكن المثير للاهتمام كان كثافة الأخبار المتعلقة بضغط أمريكي على قطر لتقييد نشاط حماس، أو ربما إغلاق مكاتبها في الدوحة، وبالرغم من أن أفكاراً من هذا النمط جرى تداولها في مرات سابقة، إلا أنها تظهر في لحظة مختلفة الآن، فإن صحت هذه الأنباء حقاً فذلك يعني أن محاولات عرقلة الوصول لاتفاق جدي لوقف إطلاق النار انتقلت إلى مرحلة جديدة، عبر تجميد نشاط أحد الوسطاء الأساسيين تحت ضغوط أمريكية في الغالب، ما يجب أن يؤكد مجدداً، أن فرص نجاح مسار أمريكي في الوصول

يتجه المشهد العام إلى ذروة جديدة من التعقيد، فالحرب مستمرة، والمؤشرات لا تدعم اقتراب انتهائها بل العكس، فخلال الأيام القليلة الماضية شهدنا سلسلة من التطورات في ملف الشرق المنتهب، ففي داخل الكيان تتعمد الأزمة الداخلية وتستمر ماكينة الحرب بالعمل في غزة، وجنوب لبنان، هذا بالإضافة إلى تحركات أمريكية تؤكد مجدداً مسؤولية واشنطن عن كل ما يجري!

هل حقاً شولتز «أبو الفقراء» وما سرّ ما يجري في ألمانيا؟

أزمة سياسية كبرى تفجرت في ألمانيا إثر القرار الذي اتخذته المستشار أولاف شولتز، أزمة فرطت عقد الائتلاف الحزبي الثلاثي الحاكم، وأحدثت زلزالاً سياسياً كبيراً.. فماذا حدث؟ وما معاني ما يجري في ألمانيا اليوم؟ وكيف ستجبه الأمور هناك؟

■ احمد علي

أسماء «فترة عدم اليقين».

وشولتز، الذي يتوقع خسارة التصويت بالثقة بعد خسارته الأغلبية في البرلمان، يحاول وبأمل أن يكمل الحكم بصفته رئيس حكومة أقلية حتى منتصف كانون الثاني/يناير من العام القادم 2025، ولكن نجاح هذا يتطلب تعاوناً من قبل المعارضة، وهو أمر غير متوفر كما يبدو، ما يرجح أن الأمور ذاهبة باتجاه انهيار حكومي قريب مقبل، غير أن تجربة ألمانيا مع حكومات الأقلية التي شهدتها سابقاً، تُظهر أنها لم تكن قادرة على الاستمرار أكثر من أسابيع قليلة.

ضرائب أم ماذا؟

في كل أحاديثه المرتبطة بالحدث، يركز شولتز على أن الخلاف مع وزير المالية مرتبط برغبة الأخير في تخفيض الضرائب على الأثرياء، لكن مناقشة بسيطة لواقع الأمر تظهر أن الأمر أبعد من ذلك، فشولتز الذي يظهر بهذا المعنى مناصراً للفقراء ليس في برنامجه ما يؤكد ذلك، فالاشتراكيون الديمقراطيون في ألمانيا والديمقراطيون الأحرار يحملون البرنامج ذاته في هذا الجانب تحديداً، وإن وجدت تباينات في برنامجي الحزبين فهي طفيفة.

من هنا، فإن الخلافات الجديدة ما بين الطرفين، يبدو أنها مرتبطة إلى حد بعيد بميزانية البلاد التي تعيش أياماً اقتصادية صعبة، تحت وقع ارتفاع معدلات التضخم، وتكاليف المعيشة، إلى جانب أزمة الطاقة الحادة، والتوقعات بعام ثاب من الانكماش الاقتصادي في 2025.

غير أن وصول ترامب إلى البيت الأبيض مجدداً، يضيف مزيداً من الضغط على الاقتصاد الألماني وفق تقرير صادر عن معهد الاقتصاد الألماني «أي دبليو»، فيحال فرضت إدارة ترامب رسوماً جمركية بنسبة 20% على السلع الأوروبية، كما لمّح الأخير خلال حملته الانتخابية، فقد يتسبب هذا في تقلص الاقتصاد الألماني المعتمد على الصادرات

قبل أيام، أقال المستشار أولاف شولتز وزير المالية في الحكومة الألمانية كريستيان ليندنر، وبنتيجة ذلك تفاقم الخلاف داخل أروقة الحكومة، ووصل الأمر إلى الحد الذي انسحب فيه وزراء حزب الديمقراطيين الأحرار جميعهم والذي يترأسه ليندنر من الحكومة، بما يمثلون من اتجاه ليبرالي في البلاد.

ماذا قال شولتز؟

جملة من العبارات والقضايا التي غلّف فيها شولتز قراره في إطار تبريره، إذ قال عن شريكه في الائتلاف: إنه «خان ثقته مراراً» وبأنه يريد أن يخفض الضرائب على الأغنياء، وفي موضع آخر، قال: «نحن بحاجة إلى حكومة قادرة على العمل، ولديها القوة لاتخاذ القرارات اللازمة لبلدنا»، ووسط الفوضى التي أحدثها، حضّ شولتز - بما يمثله من زعامة الحزب الاشتراكي الديمقراطي - شريكه في الائتلاف «حزب الديمقراطيين الأحرار - حزب الخضر» على «مقاربة براغماتية للتوصل إلى اتفاق». وسيذهب شولتز إلى طرح الثقة بحكومته أمام البرلمان مطلع العام المقبل، بعد أن طالبت المعارضة بذلك، ومن المتوقع أن يحصل التصويت في 15 كانون الثاني/يناير من العام المقبل 2025، وعندها يمكن لأعضاء البرلمان اتخاذ القرار فيما إذا كانوا يريدون تمهيد الطريق لإجراء انتخابات مبكرة أم لا، لتجري في حال اتخاذ القرار بها في نهاية آذار/مارس 2025.

شولتز يدفع المعركة للأمام

على الرغم من ذلك، إن الخلافات حول ذلك احتدمت، فتأجيل طرح الثقة بالحكومة حتى العام المقبل عرض شولتز لانتقادات كبرى، على رأسها انتقاد زعيم الحزب المسيحي الديمقراطي فريدريش ميرتس الذي دعاه ل طرح التصويت هذا الأسبوع، وعدم إطالة أمد ما



الأخرى «حزب الخضر والحزب الاشتراكي» ترى بأن الديون هي الحل الأنسب حالياً لهذا الموضوع. وهذه المسألة التي تتعالى أصوات الشارع الألماني في رفضها، يبدو أنها وصلت إلى ذروتها مع استمرار الحرب وانعكاساتها السلبية الكبرى على البلد الصناعي الأول في أوروبا. فبعد أن نجحت دول قليلة في أوروبا من هزات كبرى بنتيجة الحرب الجارية في أوكرانيا حتى الآن، يبدو أن هذا المسار بدأ يصطدم بجدار كبير، ومن غير الممكن أن يستمر بالطريقة ذاتها خلال الأيام القادمة.

أسئلة كبرى مفتوحة للأيام المقبلة التي ستشهدها ألمانيا، والتي تبدو الخيارات فيها كلها متاحة، في واقع داخلي محتدم وضغط، لا ينبئ بأيام سياسية هادئة، بل صاخبة، وتحمل تحولات كبرى...

بنسبة تصل إلى 1,5% خلال الأعوام القادمة.

أوكرانيا في صلب الأزمة

إلى جانب ذلك، فإن الخلافات مرتبطة أيضاً بالملف الأوكراني وطريقة التعاطي معه، فالدمع العسكري والمالي الذي تقدمه ألمانيا لأوكرانيا هو مسألة خلافية شكلياً في ألمانيا، حيث يبدو أن الأحزاب الثلاثة مختلفة ليس على إذا ما كان من الضروري دعم أوكرانيا أم لا، بل هي مختلفة حول مصادر تمويل هذا الدعم، حيث يقترح وزير المالية عدم تحميل الأعباء للأجيال القادمة، وبالتالي فهو ليس مع رفع سقف الديون، بل يرى أنه من الممكن أن يكون هذا الدعم على حساب المكاسب الاجتماعية للفقراء التي تتمظهر على شكل الدعم الاجتماعي للسكن والعاطلين عن العمل، في حين أن الأحزاب

مرشحو الرئاسة الأمريكية بعيداً عن مشاهير «الديموقراطي» و«الجمهوري»



والاجتماعية لا يحمل كينيدي جونيور أي اختلاف حقيقي يذكر عن «الديموقراطي» الذي كان ينتمي إليه، وفي السياسة الخارجية يعارض كينيدي انضمام أوكرانيا للناتو، ويراه «استفزازاً غير ضروري»، هذا وانتقد تزويد كيف بمقاتلات F-16 معتبراً ذلك تهديداً لأوكرانيا والإنسانية، هذا فضلاً عن دعواته لضرورة الذهاب للمفاوضات بدلاً من التصعيد.

تشايس أوليفر

حصد المرشح تشايس أوليفر عن الحزب الليبراري 588 ألف صوت. ويرتكز برنامج أوليفر عموماً على مكافحة التضخم وتحسين الوضع المعيشي للشعب الأمريكي، إلا أن الفريد في برنامجه كان التأكيد على «إغلاق كافة القواعد العسكرية خارج الوطن بشكل فوري وعودة الجنود إلى القواعد الداخلية» والتأكيد أنه «لا يجوز وجود أي سلطة حكومية تقوم بفرض القوة على الأشخاص داخل أو خارج الوطن، دون وجود أمر قضائي، أو إعلان حرب، أو حالة دفاع وطني عاجلة. لا يجوز

والتحرير الأمريكي على 100 ألف صوت، وكان شعار حملة الحزب «لنقضي على الرأسمالية قبل أن تقضي علينا». ويرتكز برنامج الحزب على محاربة النظام الرأسمالي الأمريكي، ومن أبرز أهدافه «تأميم أكبر 100 شركة أمريكية» و«إنهاء ديكتاتورية الأغنياء، وبناء ديمقراطية العمال» و«إنهاء كافة الدعم لإسرائيل العنصرية وتحرير فلسطين»، و«تقليص الإنفاق الدفاعي بنسبة 90% وتحقيق السلام مع روسيا والصين».

كلوديا دي لا كروز

حصدت المرشحة كلوديا دي لاكروز عن حزب الاشتراكية

التعليم المجاني مدى الحياة» و«إنهاء خصخصة المدارس العامة» و«ضمان دخل أعلى من مستوى الفقر» و«ضمان السكن كحق من حقوق الإنسان» و«فرض رقابة شاملة على الإيجارات».

ويأتي في برنامجها الانتخابي: «أصبح المجمع الصناعي العسكري، بمساعدة شركائه في كل من حزبي الحرب [المقصود: الديمقراطي والجمهوري]، ووسائل الإعلام، وأجهزة الاستخبارات وما إلى ذلك، إمبراطورية عالمية مدمرة بشكل كبير في جميع أنحاء العالم، وهنا في وطننا».

روبرت إف كينيدي جونيور

حصد المرشح المستقل كينيدي جونيور على 638 ألف صوت، وكان شعار حملته «لنجعل أمريكا صحية مجدداً». يحمل برنامج كينيدي جونيور الانتخابي المسائل البيئية بشكل رئيسي: التغيير المناخي، والتلوث البيئي، ومن منطلق محافظ-سليبي مناهض للقاحات مثلاً، أما في المسائل الاقتصادية والسياسية

هل سمعتم يوماً عن مرشحي رئاسة أمريكيين من خارج «فردتي الحذاء» التقليديتين: الديمقراطي والجمهوري؟ دون الخوض في طبيعة النظام الانتخابي الأمريكي، وكيفية هيمنة النخبة الأمريكية على الحياة السياسية عبر احتكار التمثيل السياسي والقمع «الناعم» لأي جهات أخرى، اليكم أبرز 4 مرشحين بعد هاريس وترامب.

حمزة طحان

حقق هؤلاء الـ 4 الأصوات الانتخابية الأعلى من بعد عشرات الملايين التي حصدها الجمهوري والديمقراطي، وسنذكرهم على الترتيب مع مقتطفات من برامجهم الانتخابية دون مناقشة مدى جدية و/أو إمكانية تطبيق هذه البرامج من عددها.

جيل شتاين

حصدت المرشحة جيل شتاين عن حزب الخضر 660 ألف صوت، وكان شعار حملتها «الشعب، الكوكب، السلام». في برنامجها الانتخابي، أكدت شتاين عزمها على «خفض الضرائب على الدخل السنوي الذي يقل عن 75 ألف دولار للأسرة» و«ضمان

ليبيا على مفترق طرق: الخلافات السياسية والأمنية تتصاعد بين الفرقاء



تبدو ليبيا اليوم عالقة عند مفترق طرق، إذ تنضرب الرؤى بين الأطراف السياسية الفاعلة في المشهد الليبي. ففي حين يدعو المشير خليفة حفتر، قائد الجيش الوطني الليبي، إلى عقد مؤتمر مصالحة وطنية حوارية وتوافق داخلي، يصير رئيس حكومة الوحدة الوطنية، عبد الحميد الدبيبة، على أن الحل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال دستور توافقي يطرح للاستفتاء الشعبي.

■ كنان دويصر

هذه التناقضات باتت واضحة في تصريحات كل من حفتر والدبيبة، لتعكس انقساماً بين القوى السياسية ومؤسسات الدولة، حول الكيفية المثلى للخروج من الجمود السياسي الذي تعيشه البلاد.

عن تصريحات حفتر الأخيرة

أعلن حفتر في تصريحات لوكالة سيوتنيك عن مبادرته لعقد اجتماع شامل يضم الأطراف الليبية والقبائل جميعها، بهدف الوصول إلى مصالحة وطنية، مؤكداً أنه سيقوم قريباً بدعوة الجميع للاجتماع حول طاولة حوار واحدة. يُعبر حفتر عن قناعته بأن «مستقبل ليبيا يجب أن يكون مبنياً على التفاهم والحوار الداخلي»، مشيراً إلى استجابة إيجابية من معظم الأطراف المدعومة، وهو ما يُنظر إليه كخطوة يمكن أن تساهم في تحقيق مصالحة تفتح آفاق الاستقرار.

لكن رئيس حكومة الوحدة الوطنية، عبد الحميد الدبيبة، يعارض هذا المسار، ويؤكد على أن التوصل إلى حل حقيقي يتطلب دستوراً توافيقياً، يُعرض للاستفتاء لضمان شرعية الانتخابات ونزاهتها، معتبراً أن الحوار المقترح من قبل حفتر قد يؤدي إلى تقليص أدوار الأطراف المتنافسة بدلاً من توحيدها.

مجلس الأمن والضغوط الدولية لتسوية الأزمة الليبية

في سياق آخر، أقر مجلس الأمن الدولي دعوة الأطراف الليبية كافة إلى مضاعفة جهودها لحل القضايا المتعلقة بالانتخابات، وتجنب تسييس المؤسسة الوطنية للنفط، مركزاً

بطبيعة مهامها كونه مؤسسة سيادية وليست سياسية.

التوترات الأمنية وتصاعد الاحتقان الداخلي

تزامناً مع هذا الجدل السياسي، تشهد ليبيا توتراً أمنياً متصاعداً، خصوصاً مع احتدام الأحداث في العاصمة طرابلس، حيث صدعت مدينة الزنتان الواقعة غرب ليبيا موقفها ضد حكومة «الوحدة الوطنية» المؤقتة، وطالبتها بسرعة الإفراج عن العميد مصطفى الوحيشي، مدير إدارة الأمن بجهاز الاستخبارات العامة، الذي خطفه مجهولون في العاصمة طرابلس. وتعرض الوحيشي، الذين ينتمي إلى مدينة الزنتان، للخطف الأسبوع الماضي بينما كان في طريقه إلى منزله عقب خروجه من عمله، ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن ذلك. وأدان أعضاء جهاز الاستخبارات في غرب البلاد خطف الوحيشي، وقالوا في بيان لهم: إن هذه العملية جاءت «على خلفية التحقيقات الجارية في قضايا عدة، تتعلق بوقائع تمس الأمن القومي الليبي». وفي خطوة سياسية تعزز مساعي الوحدة،

أطلق أربعة عشر حزباً سياسياً اتحاداً جديداً باسم «الاتحاد الوطني للأحزاب الليبية» بهدف دعم المصالحة الوطنية، وتوحيد الجهود السياسية، إذ شدد المشاركون على ضرورة العمل المشترك لتحقيق الاستقرار في ليبيا بعيداً عن التكتلات التقليدية.

الجزائر ودورها الداعم للاستقرار الليبي

من جانبها، تواصل الجزائر جهودها لدعم استقرار ليبيا، حيث استقبل الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي، وأكد له أن الانتخابات هي السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة الليبية، وتعهدت الجزائر بتقديم كل الدعم الممكن لتحقيق وحدة التراب الليبي واستعادة الأمن، وشكر المنفي الجزائر على دعمها البارز لليبيا على الساحة الدولية. كما بحث وزير الداخلية الليبي المكلف، عماد الطرابلسي، مع نظيره الجزائري إبراهيم مراد، سبل تعزيز التعاون في مجالات مكافحة المخدرات وتأمين الحدود ومواجهة تحديات الهجرة غير النظامية، وهو ما يعكس عمق التعاون الأمني بين البلدين في سبيل تأمين الاستقرار.

تواصل الجزائر جهودها لدعم استقرار ليبيا وأكد الرئيس الجزائري هي السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة الليبية وتعهدت الجزائر بتقديم كل الدعم الممكن لتحقيق وحدة التراب الليبي واستعادة الأمن

في ظل التطورات الأخيرة في المشهد الليبي، يتضح أن الصراع السياسي الداخلي والاختلاف في المشاريع السياسية التي يعبر عنها كل طرف أن محصلة هذه الاختلافات تدفع باتجاه إجراء خطوات ملموسة أكثر على الأرض، باتجاه الحوار والتوافق، مما يعزز من فرص التقدم نحو حلول مستدامة، وذلك في ظل مؤشرات على توافقات بين الأطراف الإقليمية المؤثرة. ومع أن الانقسامات السياسية وتعدد المؤسسات الليبية تشكلان عقبات معقدة، لكن المطلوب الآن هو أن تنتقل هذه التباينات من الصدام إلى الصراع السياسي، ما يفتح المجال أمام إعادة إشراك الليبيين بشكل الحل. فالانتخابات القادمة، التي تُعتبر الاستحقاق الأبرز، تمثل فرصة لإعادة رسم شكل الدولة الليبية وتوحيد مؤسساتها، ما يتطلب مناخاً سياسياً أكثر استقراراً لضمان مشاركة الليبيين كلهم، وإشراكهم في تقرير مصير بلادهم، بالإضافة للدور الإقليمي لمصر والجزائر، الذي يظهر بوضوح في مساعي دعم الاستقرار، إذ تسعيان لدفع العملية السياسية نحو تحقيق التوافق الداخلي، وتقليل احتمالات العنف. هذا المشهد الليبي يقف الآن عند مفترق طرق: فإما العودة إلى دائرة العنف والتوترات الأمنية، أو الانتقال بخطوات نحو مسار سياسي يحقق تطالعات الليبيين في بناء دولة موحدة ومستقرة، بما يعزز من الأمن الإقليمي، ويدعم الجهود الدولية والإقليمية لإنهاء الأزمة بشكل دائم.

«الصبر الاستراتيجي» كوسيلة للتعايش البناء بين الصين والهند



عقد كل من الرئيس الصيني شي جين بينغ ورئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي عدة اتفاقيات، على هامش قمة البريكس في قازان الروسية، جاءت تنويجاً للكثير من اللقاءات بين المسؤولين المدنيين والعسكريين على مدى الأعوام الأربعة الماضية. يكتب فيكتور بيروشينكو، المحلل السياسي والخبير في مركز البحوث الثقافية المتبادلة بجامعة هوتشو في الصين عن هذا الأمر، مبيناً بأنه خطوة هائلة نحو حل الخلافات بين الدولتين، وتعزيز العالم متعدد الأقطاب.

■ فيكتور بيروشينكو
ترجمة: قاسيون

وفقاً للمتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية تشانغ شياو قانغ، فإن قوات من الجيشين الصيني والهندي تحرز تقدماً في التنفيذ المنظم للقرارات الأخيرة بشأن القضايا المتعلقة بالمناطق الحدودية. ونتيجة لذلك، وبعد أكثر من أربع سنوات من التوتر بشأن النزاعات الحدودية بين البلدين، بدأت عملية خفض التصعيد والعودة إلى الأساليب المثبتة لضمان السلام على طول الحدود الصينية الهندية.

ويعكس هذا الوضع الفهم المشترك بين الصين والهند للحاجة إلى «الصبر الاستراتيجي» في تنمية العلاقات الثنائية، على الرغم من المشاكل القائمة، ورغبة البلدين في حل الخلافات من خلال المشاورات السلمية. وترداد أهمية هذا الأمر لأن الغرب يحاول بشكل منهجي استخدام الاختلافات بين أكبر دولتين غير غربيين «من حيث القوة الاقتصادية والإمكانات الديمغرافية» لتقسيم العالم غير الغربي وفرض هيمنته عليه. إن القضاء على التناقضات الصينية الهندية يعزز البريكس، ونتيجة لذلك، فهو أحد الشروط الحاسمة لتشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب، والذي يلبي مصالح تنمية الصين والهند وروسيا والعالم غير الغربي بأكمله.

النزاع الحدودي

يعود تاريخ التوتر الحالي المستمر بين الصين والهند إلى أيار 2020 بسبب نزاع إقليمي في منطقة لاداخ على حدود منطقة شينجيانغ الصينية والهند. لقد كان ذلك نتيجة لتفعيل المشاكل القديمة والنزاعات الجديدة بين البلدين. وفي حزيران من العام نفسه، اندلعت اشتباكات حدودية «في شكل قتال بالأيدي» في وادي نهر جالفان، مما أدى إلى تعقيد الوضع الحدودي والإضرار بالثقة السياسية. على مدى السنوات الأربع الماضية، عقدت الصين والهند، من خلال ممثليهما السياسيين والعسكريين، عشرات الجولات من المشاورات لنزع فتيل الأزمة الحدودية، والعمل باستمرار على تضييق الخلافات وتوسيع الاتفاق بشأن آليات السيطرة المتبادلة على الحدود.

وكان تحقيق اجتماع قازان بين شي جين بينغ وناريندرا مودي بمثابة اتفاق على استئناف الحوار الدائم بين الممثلين الخاصين للبلدين لمراقبة عملية خفض التصعيد على الحدود. وبصرف النظر عن هذا، ناقش رئيس الوزراء مودي والرئيس شي أيضاً الصحة العامة للعلاقات الثنائية على المدى الطويل. كتب مودي في منصة X «تويتر سابقاً» أن

«العلاقات الهندية الصينية مهمة لشعوب بلدينا وللسلام والاستقرار الإقليميين والعالميين. الثقة المتبادلة والاحترام المتبادل والحساسية المتبادلة هي التي ستحدد العلاقات الثنائية». في السابق، أدت المفاوضات المطولة التي تلت اندلاع أعمال شغب على الحدود بين البلدين، إلى انفراج في العلاقات الثنائية. في عام 2017، انتهت ما يقرب من ثلاثة أشهر من الاشتباكات الحدودية في دوكلام Doklam باتفاق بشأن خفض التصعيد والانسحاب المتبادل للقوات من خط التماس الفعلي، في الوقت المناسب لقمة البريكس التالية في شيامن «جمهورية الصين الشعبية»، والتي انعقدت في الفترة من 3 إلى 5 أيلول 2017. وزار رئيس الوزراء مودي الصين خمس مرات خلال فترة ولايته الأولى من 2014 إلى 2019، واستضاف الرئيس الصيني شي مرتين في 2014 و2019.

«التنين والفيل»

لكن، بالإضافة إلى التفاهم الدوري للنزاعات الحدودية، فإن العلاقات الصينية الهندية تتعقد بسبب شكوك الجانب الهندي في نوايا الصين لإزاحة نفوذ الهند في المنطقة. لكن الهدف الرئيسي والواضح للصين، بدءاً من تشكيل جمهورية الصين الشعبية، هو أولاً وقبل كل شيء، تنميتها الاقتصادية. أما نمو النفوذ الشامل لجمهورية الصين الشعبية في المنطقة هو نتيجة ثانوية للنجاح في تحقيقها الهدف الرئيسي الاقتصادي. في المقابل، تستخدم بكين هذه النتيجة كوسيلة لزيادة المنافع الاقتصادية في التفاعل التجاري والمالي مع جيران الهند، مما يجعل نيودلهي حذرة ومنتشكة.

لهذا يقترح الجانب الصيني أن تصبح دلهي شريكة داعمة بشكل متبادل في إطار التضامن الآسيوي المشترك والعمل من أجل التقدم الجماعي لـ«الجنوب العالمي»، بانية مقترحاتها على افتراض أن هذا من المرجح أن يرتبط بـ«مرحلة الفرصة الاستراتيجية» لدى الهند، وليس على افتراض «إضعاف الصين أو

استبدالها».

في عموم الأمر، فإن مقاومة العلاقات الصينية الهندية لاختبارات إجهاد محدّدة نتيجة لمشاكل لم يتم حلها تفسر بعاملين. أولاً، وفقاً لصحيفة «غلوبال تايمز» الصينية الرسمية، فإن العلاقات الصينية الهندية لم تكن أبداً ذات بعد واحد، فهي لا تتلخص في التنافس بروح «التنين ضد الفيل» ولا تقتصر على «قضية الحدود»، بل إنها متبادلة. والتعاون المفيد يتوافق مع المصالح المشتركة للبلدين.

لذلك، فمن المفارقة أن التوترات الحدودية بين الصين والهند، للهولة الأولى، تعايشت مع التفاعل السياسي والدبلوماسي المنتظم ونمو التجارة الثنائية. وبحسب سواران سينغ «Singh Swaran» أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جواهر لال نهرو في نيودلهي، واصل وزير الخارجية من البلدين خلال هذه الفترة الاجتماع في المنتديات المتعددة الأطراف. وفي تموز من هذا العام، التقيا مرتين: الأولى في اجتماع منظمة شنغهاي للتعاون في أستانا، ثم في اجتماع رابطة دول جنوب شرق آسيا في فيننيان في لاوس.

التقى مستشار الأمن القومي الهندي أجيت دوفال مع وزير الخارجية الصيني وانغ يي في تشرين الأول خلال اجتماع كبار المسؤولين الأمنيين لمجموعة البريكس وريكس+ في سانت بطرسبرغ. كما تحدث مودي وشي لفترة وجيزة خلال قمة مجموعة العشرين في بالي في تشرين الثاني 2022 وأجريا محادثات غير رسمية في قمة البريكس في جوهانسبرغ العام الماضي.

التنمية المشتركة بديلاً للنزاعات

على الرغم من النزاعات الحدودية، استمرت التجارة الصينية الهندية في النمو، رغم أن العجز التجاري الهندي قد وصل إلى 101.02 مليار دولار، متجاوزاً رقم العام 2021 البالغ 69.38 مليار دولار.

وفقاً للبيانات الهندية، ارتفعت التجارة بين

الهند والصين في عام 2022 بنسبة 8,4% مقارنة بعام 2021 ووصلت إلى مستوى قياسي قدره 135,98 مليار دولار. وفي السنة المالية 2023-2024 «المنتبهة في 31 آذار»، احتلت الصين المرتبة الأولى بين شركاء الهند التجاريين، مما دفع الولايات المتحدة إلى المركز الثاني.

إلى جانب ذلك، تنطلق العلاقات الثنائية بين الصين والهند من النموذج الحضاري المتمثل في «الصبر الاستراتيجي»، كما أطلق عليه سينغ، وهو الأمر الذي يساعد بشكل كبير في التقليل من التأثير السلبي للمشاكل التي لم يتم حلها، على العلاقات التجارية والاقتصادية ذات المنفعة المتبادلة، والتي يشارك فيها الجانبان. إن نموذج «الصبر الاستراتيجي» يسمح بالتعايش بين الاتجاهين المتعارضين في العلاقات الصينية الهندية.

يرى سينغ بأن هذا الأسلوب نتاج لتفسير الحضارات الهندية والصينية «للزمن» بشكل دوري، ويعتمد على المفاهيم الأساسية للفلسفة الصينية-الهندية. وعلى هذا فقد حولت الصين والهند مفهوم «الصبر» إلى فن وعلم لاستخدام «وقت الانتظار» لتطوير استراتيجيات طويلة الأمد لحل المشاكل لصالح أصحاب المصلحة كافة. وهذا يعني أن «الصبر الاستراتيجي» يتم أخذه بالاعتبار حتى عندما «لا يوجد حل»، بهدف إيجاد حل عملي يعزز التعايش السلمي. ويظهر سينغ فوائد هذا النهج الحضاري في حل المشاكل المعقدة في العلاقات الثنائية من خلال مقارنته بالآزمة الأوكرانية: «عندما قامت الولايات المتحدة بتجميع تحالف من خمسين دولة لدعم العمل العسكري لأوكرانيا، الأمر الذي جعل مفاوضات السلام مستحيلة».

ونظراً للاتجاه التاريخي، فإن نموذج الصبر الاستراتيجي في العلاقات الصينية الهندية لن يحدد علاقاتها الثنائية فحسب، بل العلاقات الدولية أيضاً، لأن مستوى التفاعل بين هذين الاقتصادين غير الغربيين الكبيرين والمتناميين يؤثر بشكل مباشر على تشكيل عالم متعددة الأقطاب.

حلّ التناقضات
الصينية الهندية
مهم لتعزير بريكس
وحاسم لتشكيل
نظام متعدّد
الأقطاب يلبي
مصالح العالم غير
الغربي بأكمله

السجيل الزيتي استثمار مهدور رسمياً ومحبوز للقطاع الخاص!

تحتل سورية المرتبة الثالثة عربياً في حجم احتياطات الصخر الزيتي، حيث تشير التقديرات الرسمية إلى وجود احتياط بما يقارب 38-40 مليار طن، بينما تحتل الأردن المرتبة الأولى باحتياط نحو 70 مليار طن، والمغرب بالمرتبة الثانية باحتياط بحدود 50 مليار طن.

ويعتبر السجيل الزيتي مصدراً مهماً للطاقة لاحتوائه على مواد يمكن تحويلها إلى مشتقات نفطية، وبالتالي الاستفادة منها بشكل كبير في إنتاج الطاقة الكهربائية.

لمحة تاريخية!

الحديث عن هذا المورد الطاقوي في سورية يعود إلى عام 1984، وذلك بحسب ما توضحه دراسة أجرتها هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية في عام 2003 تحت عنوان «الجيولوجيا والموارد من بعض رواسب الصخر الزيتي في العالم»، حيث تم إجراء الاختبارات على الصخر الزيتي السوري لأول مرة في العام 1984 من قبل إحدى الشركات الماليزية المختصة بهذا المجال، وخلصت نتائج الاختبارات أن نسبة النفط التي يمكن استخراجها من الصخر الزيتي تتراوح بين 7-12% من الوزن، وهذه المؤشرات تقع ضمن المدى الطبيعي والمنتج الذي يتراوح بالعموم بين 5-30%.

وكان أول إعلان رسمي لهذا المورد في سورية في أيار/2010، حيث أعلنت وزارة النفط والثروة المعدنية عن اكتشاف كميات هائلة من السجيل الزيتي في منطقة خناصر بمحافظة حلب، وفي منطقة وادي اليرموك في محافظة درعا، وقدرت الكميات الموجودة في حينه بنحو 38 - 40 مليار طن من مادة الصخر الزيتي، وذلك في منطقة خناصر بحلب وحدها!

استثمارات دولية ناجحة

عند الحديث عن الدول التي تستثمر السجيل الزيتي في إنتاج الكهرباء، يظهر لنا أمثلة ونماذج ناجحة بشكل كبير، ولعل أهمها على المستوى الإقليمي الأردن، وعلى المستوى العالمي أستونيا.

فعلى سبيل المثال أنتجت أستونيا في العام 2018 نحو 70% من حاجتها من الطاقة الكهربائية باستخدام الصخر الزيتي، إضافة إلى أن قطاع صناعة الصخر الزيتي بمختلف مراحله يستوعب نسبة عمالة كبيرة في أستونيا.

وفيما يخص الاستثمار الأردني ففي نهاية العام 2018 بدأت الأردن بتنفيذ المرحلة الأولى من محطة العطارات لتوليد الطاقة الكهربائية بتقنية الحرق المباشر، وباستطاعة تصل إلى 470 ميغا وات. مع العلم أن إنتاج المحطة للكهرباء بدأ في عام 2022، أي بعد ثلاث سنوات تقريباً من بدء المرحلة الأولى للتنفيذ. وفقاً للتقارير السنوية الصادرة عن وزارة الطاقة والثروة المعدنية للأعوام 2022 و2023 تم تشغيل الوحدة الأولى من المحطة في عام 2022 باستطاعة 235 ميغا وات، والوصول إلى التشغيل الكامل للمحطة بدخول الوحدة الثانية للإنتاج خلال عام 2023

بالاستطاعة الكاملة وتبلغ 470 ميغا وات. إضافة إلى ذلك فإن مزيج الطاقة في الأردن في عام 2022 كان 5% من الطاقة الكهربائية أنتجت باستخدام الصخر الزيتي. أما بالنسبة للبيانات التشغيلية لمحطة الصخر الزيتي، فيوضح التقرير أنه تم استهلاك نحو 1114,5 طناً «مكافئاً للنفط»، ما يعادل 5,572 طناً من الصخر الزيتي، وبالنسبة للطاقة الكهربائية المنتجة فقد بلغت نحو 2,99 مليار كيلو وات ساعي، أي إن كل 1 طن تم استتماره من الصخر الزيتي نتج عنه تقريباً 536 كيلو وات ساعي. ومن المتوقع أن تنتج الأردن نحو 15% من حاجتها للكهرباء باستخدام الصخر الزيتي في نهاية العام 2024.

ماذا لو تم استثمار الصخر الزيتي محلياً في إنتاج الطاقة الكهربائية؟

نقل عن المهندس يوسف الفروخ، مدير فرع الجيولوجيا في محافظة درعا، في كانون الثاني 2010، أنه يمكن الاستفادة من الصخر الزيتي المكتشف في وادي اليرموك في إنتاج الكهرباء باتباع طريقة الحرق المباشر، وفي حديثه عن مواصفات الصخر الزيتي في حينه، أن متوسط القيمة الحرارية «الكالوري» يتراوح بين 1026 و1700 كيلو كالوري أو كيلو سعرة حرارية لكل 1 كغ من الصخر الزيتي.

وباختصار، نتيجة الحسابات وعوامل التحويل بين وحدات القياس الطاقية، يتبين مثلاً أن حرق 1 طن من الصخر الزيتي وفقاً لحسابات مدير فرع الجيولوجيا أعلاه وبالحدود الدنيا، ينتج 475 كيلو وات ساعي، وهذا الكم من الإنتاج بالحسابات النظرية قريب من معدلات الإنتاج الفعلي في الأردن.

وفي تصريح لوزير الكهرباء السابق بسام طعمة مع قناة الإخبارية السورية في عام 2021 قال: إنه يمكن استغلال مادة الصخر الزيتي في إنتاج الكهرباء بطريقة الحرق المباشر، وبالنسبة للكلفة التأسيسية أضاف الوزير أنه عادة في إنشاء محطات التوليد الكهربائية التقليدية فإن 1 ميغا كلفة تأسيسية تكلف مليون دولار، وفي السجيل الزيتي فإن

ال 1 ميغا تكلف نحو مليون ونصف مليون دولار، لكن لو أخذنا بعين الاعتبار أن 90-95% من كلفة توليد الكهرباء هي ثمن الوقود ذاته، فلتكن التكلفة التأسيسية عالية ولكن لاحقاً التكلفة التشغيلية ستكون منخفضة.

بالمقابل وبحسب تصريحات وزير الكهرباء السابق غسان الزامل في بداية العام الحالي، فإن كمية الإنتاج من محطات الكهرباء تتراوح بين 2000 و2200 ميغا وات، بينما تصل الحاجة إلى 6000 ميغا وات، أي إنتاج سورية من الكهرباء لا يغطي إلا ما يقارب 33% من إجمالي الاحتياجات الحالية، والفجوة الطاقية تقارب 4000 ميغا واط!

ولترميم الفجوة الطاقية، بحال تم استثمار الصخر الزيتي بالحرق المباشر، فإن الكمية اللازمة من هذا الصخر لإنتاج 4000 ميغا واط مقدار العجز الحالي تقدر بنحو 73,7 مليون طن سنوياً، وهي تشكل ما لا يزيد عن 0,18% من إجمالي الكمية المعلن عنها رسمياً في منطقة خناصر بحلب!

وعلى افتراض ثبات الكمية اللازمة سنوياً من الصخر الزيتي لإنتاج الكهرباء لتغطية العجز الحالي بحال استمراره كما هو عليه الآن، فإن احتياطي سورية من الصخر الزيتي، الذي يقدر بـ40 مليار طن، يكفي لتغطية هذا العجز لمدة تتجاوز 500 سنة!

أما عن الكلفة التأسيسية لإنشاء محطات توليد الكهرباء التي تعمل بحرق الصخر الزيتي، وباستطاعة 4000 ميغا وات مقدار العجز الحالي، فتقدر بنحو 5 مليارات دولار.

فلو تم العمل على إنشاء هذه المحطات بشكل تدريجي خلال السنوات العشر الماضية، فإن متوسط الكلفة السنوية لن يتجاوز 500 مليون دولار، مع الأخذ بعين الاعتبار أن جزءاً كبيراً من هذه المبالغ تم هدره وصرفه على بدائل للطاقة الكهربائية خلال السنوات الماضية، وبمبالغ تقدر سنوياً بنحو 200 - 250 مليون دولار بالحد الأدنى، وهذا ما أشارت إليه فاسيون في مادة سابقة تحت عنوان «أزمة الكهرباء مستمرة وكذلك مسيرة الخصخصة وهدر المقدرات».

الإصرار الحكومي على هدر الفرص الاستثمارية!

بعد كل ما سبق، وعلى الرغم من الاعتراف الرسمي بأهمية وضع السجيل الزيتي المكتشف بالاستثمار، وعلى الرغم من العجز بموارد الطاقة والحاجة المتنامية لحواملها، إلا أن جل ما فعلته الحكومات المتعاقبة هو طرح الفرص للقطاع الخاص للاستثمار بالسجيل الزيتي لإنتاج الكهرباء والمشتقات النفطية، دون أن تتبنى بنفسها هذا الاستثمار!

وأخر مبادرة عكفت عليها الحكومة حول هذا الموضوع كانت بتاريخ 2024/10/14، حيث عقد اجتماع في وزارة النفط مع هيئة الاستثمار السورية برئاسة وزير النفط والثروة المعدنية والاقتصاد والتجارة الخارجية، وذلك من أجل مناقشة الفرص الاستثمارية المتاحة في المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية، وتم خلال الاجتماع استعراض المشاريع الحيوية في قطاع الجيولوجيا والثروة المعدنية المدرجة على الخارطة الاستثمارية، ومن بينها مشروع توليد الطاقة الكهربائية واستخلاص المشتقات النفطية من السجيل الزيتي. ومناقشة الفرصة الاستثمارية التي مضى على عرضها سنوات طويلة في هيئة الاستثمار دون أن يقبل عليها أحد من المستثمرين!

علماً أن المشروع المعروض للاستثمار هو لإنتاج الطاقة الكهربائية عبر تقنية الحرق المباشر للصخر الزيتي، بكلفة تأسيسية تبلغ نحو 800 مليون دولار، وبطاقة إنتاجية تقدر بنحو 600 ميغا وات، ويتضمن الإعلان أهداف المشروع ومخرجاته وأهميته وميزات موقعه، وفترة استرداد رأس المال المقدرة بـ 8 سنوات، مع بعض التسهيلات والحوافز للمشروع!

فلماذا لم يتم استثمار هذه الثروة إلى الآن من قبل الحكومة وللصلحة العامة؟ أم إن مثل هذه الفرصة الاستثمارية ستبقى محجوزة إلى أن يتقدم أحد المحظيين للاستفادة منها، ولو كان على حساب استثمار العجز الطاقوي لسنوات إضافية أخرى؟!

عنوان جديد لجبهات متعددة

أثبتت المقاومة، على مدى سنوات طويلة، قدرتها المذهلة على ابتكار وصياغة وتوظيف الرموز والمصطلحات في المعركة. وكان أحدها «إيلام العدو» الذي أطلقته المقاومة مؤخراً كعنوان للمرحلة القادمة في سياق ردها على الهمجية الصهيونية واغتيال قاداتها.

إيمان الخياط

يختزل المصطلح بين ثنائه فكرة يبني على أساسها خطط وإجراءات وأفعال هادفة تمنحه معناه. تحمل فكرة «إيلام العدو» أبعاداً عديدة ومتنوعة، وتحوي بداخلها إحياءات وانطباعات تحدد بها توجهات الفعل المقاوم اللاحقة إلى حد كبير.

تعدد الجبهات

ثمة خلاف في الآراء حول عدد الجبهات التي يواجهها الاحتلال الصهيوني في معركته الأخيرة، فالعدو أقرّ رسمياً على لسان بعض قادته بنحو سبع جبهات، ولكن هناك آراء أخرى تقول خلاف ذلك. فالجبهات العسكرية المباشرة ليست المكان الوحيد الذي يمكن فيه للمقاومة إيلام العدو واستنزاف قواه بل هناك جبهات أخرى لا تقل أهمية عنها، يمكن تعداد الكثير منها والحديث عنها مطولاً، وقد لا يتسع المجال لبحثها تفصيلاً هنا ولكن يمكن على الأقل التذكير ببعض منها، إضافة إلى جبهة العمل السياسي والتنظيمي هناك جبهة الإعلام والتأثير في الرأي العام العالمي، وجبهة التضامن الشعبي وحراره إضافة إلى جبهة معركة القانون الدولية والمؤسسات الدولية والمقاومة وغيرها.

إن النضال السياسي لا يقل أهمية عن المقاومة المسلحة. وتتطلب ممارسته بشكل فعال مهارات خاصة. وقد أظهرت المقاومة قدرات مدهشة وفريدة في ميدان القيادة السياسية والتنظيم واتخاذ القرارات، والتعامل بروح المسؤولية، ابتداءً من التعامل مع الأسرى الصهاينة وإظهار نموذج متقدم وعال من الأخلاق من رباطة الجأش والصبر والصمود، إضافة إلى شجاعة وبطولة أسطورية لأفرادها وقادتهم، وغيرها الكثير من السلوكيات والموافق التي غيرت مكانة وموضع القضية الفلسطينية وكشفت للعالم كله حقيقة ما جرى ويجري ومن يقف وراءه، وحرضت على البحث واستقصاء الحقائق خلف ادعاءات الكيان الصهيوني والإعلام الغربي وسرديته التاريخية المزيفة. ونالت تعاطف الناس في العالم أجمع. ثمة أمثلة كثيرة كان آخرها ما حدث في أمستردام عندما قام مشجعو الفريق «الإسرائيلي» باستفزات وسلوكيات عنصرية تعودوا سابقاً ألا يرددهم عنها أحد، ولكن هذه المرة كانت مختلفة. فهم لم يكتفوا بالاستفزات المتعلقة بالحرب على غزة والفلسطينيين، بل رفضوا، قبل بدء المباراة، الوقوف دقيقة حداد على أرواح ضحايا فيضانات فالنسيا الإسبانية، بل أشعلوا أيضاً ألعاباً نارياً، فيما جمهور «إياكس» وقف صامتاً، وذلك تعبيراً منهم عن عدم احترام الضحايا الذين اعترفوا بلاذهم بالدولة الفلسطينية، ومنعت سفينة تحمل أسلحة لإسرائيل من الرسو في مينائها. ولم يتوقعوا أن يتم الرد على وقاحتهم من المتضامنين مع الشعب الفلسطيني ومن أصحاب: «القلوب المليئة» بعد 76 عاماً من الاحتلال والتنكيل المتواصل بالفلسطينيين، وسنة من حرب

الإبادة المستمرة على أهالي قطاع غزة. وقد أثارت أحداث أمستردام قلقاً شديداً عند الكيان وداعميه. فإضافة إلى كونها سابقة في تاريخه ولكنها أيضاً إشارة لداعميه ومشجعيه أنهم ليسوا بعيدين عن مرمى الاستهداف ولم يعد لهم مكان آمن بالمطلق حتى في أوروبا الداعمة لهم ولم يعودوا قادرين على فعل ما يحلو لهم كما في السابق.

أما في فرنسا فقد قام طلاب من جامعة «ليون 3» بإغلاق مداخل المؤسسة وتغطية الجامعة بشعارات مدافعة عن غزة وفلسطين رفضاً للموقف الرسمي الفرنسي الداعم للإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة، وذلك خلال زيارة رئيسة الجمعية الوطنية الفرنسية، يانيل برون - بيغيت للمشاركة في مؤتمر مع طلاب جمعية بولي كون.

وتجمع عشرات الطلاب يوم الجمعة الثامن من الشهر الجاري أمام الجامعة للتبديد بدعم السياسة التي تنتهجها «إسرائيل» في الشرق الأوسط، وعلى رأسها الإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة منذ أكثر من عام. وبدأ الطلاب بالتظاهر في الشارع قبل أن ينجحوا في اقتحام الكلية، حيث هتفوا ضد برون - بيغيت: «متواطئة في الإبادة الجماعية، ارحلي عن جامعاتنا»، «إسرائيل قاتلة» وهم يرفعون الأعلام الفلسطينية. ونقلت وسائل إعلام فرنسية عن نقابة الطلاب قولها، إنه «تم تعطيل عدة محاضرات قبل أن تتمكن قوات الأمن من إخلاء المتظاهرين».

جديد معركة القانون الدولي

إن حصار الكيان المحتل وعزله سياسياً، بات ممكناً ومتاحاً فقد أعدت السيدة فرانثيسكا ألبانين، المقررة الخاصة للامم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 تقريراً مثيراً في عنوانه ومضمونه، نُشر على موقع الأمم المتحدة يوم 1 تشرين الأول 2024 تحت عنوان:

«الإبادة الجماعية باعتبارها محواً استعماريًا Genocide as colonial erasure». دعت ألبانين، في نهاية تقريرها، الأمم المتحدة إلى اعتبار النظام الإسرائيلي «نظام فصل عنصري يمارس الأبارتيد»، ما يستوجب ليس إعادة تنشيط اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصري وتكليفها بمعالجة الوضع وحماية الشعب الفلسطيني فحسب، وإنما أيضاً «تطبيق عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة».

تكمن أهمية التقرير ليس بجانبه التوثيقي ورسده لممارسات الاحتلال داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة فقط، واعتبارها، في المجمل، انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي. مستنداً إلى: شهود عيان، وإلى وثائق صادرة عن مؤسسات أممية، بما فيها محكمة العدل الدولية، وإلى تقارير وتصريحات رسمية، بما فيها تقارير وتصريحات صادرة عن الحكومة «الإسرائيلية». بل بالربط الصريح بين ما يجري حالياً في فلسطين وما جرى إبان نكبة 1948 وعقب هزيمة 1967، ووصفه لما جرى ويجري بأنه «عملية إبادة جماعية ممنهجة، بدأت في 48 ولا تزال مستمرة حتى الآن، هدفها الأساسي القضاء على وجود الشعب الفلسطيني في فلسطين، وهي لم تعد قاصرة على قطاع غزة وإنما بدأت تتسع وتمتد الآن إلى الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية». حسب تعبيره.

وتأكيد على أنه «ما كان لإسرائيل أن ترتكب كل ما أقدمت عليه من انتهاكات لولا تهاون المجتمع الدولي والسماح لها بالإفلات من العقاب». واستناداً إلى هذه الحثيات، وجه نداء لـ «إسرائيل» تطلبها فيه بوقف فوري ودائم لإطلاق النار وسحب «جيشها» من كل الأراضي الفلسطينية المحتلة في 67، بما فيها القدس الشرقية، كما وجه نداء آخر إلى المجتمع الدولي، يطالبه فيه بفرض حظر تام على مبيعات السلاح لـ «إسرائيل».

جبهة المقاطعة

إن مقاطعة منتجات شركات عالمية قد يكون له أهمية رمزية، لكنه من غير المرجح أن يؤثر بشكل مباشر على اقتصاد «إسرائيل»، الذي تكمن قوته في قطاعات مثل التكنولوجيا، والصيدلة، والدفاع، حسب ما أوردته في وقت سابق صحيفة «فاينانشيال تايمز»، ومع ذلك فإن سلاح المقاطعة يؤتي أكله، فبالنسبة للعديد من الشركات متعددة الجنسيات الكبرى، فإن إجراءات المقاطعة تؤثر الآن على الإيرادات، كما تقول الصحيفة، وهو ما تؤكد فعلاً باعتزاز من تلك الشركات نفسها بتكديدها خسائر مهمة منذ بدء حملات المقاطعة بسبب حرب غزة. وقد أعلنت شركات «ماكدونالدز» و«ستاربكس» أن الحرب على غزة ومقاطعة منتجاتها قد أضرت بأعمالها بشكل كبير في الشرق الأوسط ومناطق أخرى من آسيا وإفريقيا. ففي ماليزيا وحدها أغلقت سلسلة مطاعم «كنتاكي» الأمريكية، أكثر من 100 فرع لها في البلاد التي تعتبر سوقاً لها.

ووصف، أمرى باهل ساندهو، الرئيس التنفيذي لشركة «أمريكانا للمطاعم»، التي تدير علامات تجارية مثل KFC، بيتزا هت و«كريسبي كريم» في الشرق الأوسط وكازاخستان، في وقت سابق، مدة وشدة مقاطعة منتجاتها بأنها «غير مسبوق» على حد تعبيره. بينما أكدت تقارير صحفية أن المقاطعة تؤثر سلباً على إيرادات الشركات متعددة الجنسيات ومشغلي امتيازاتها، مما يؤدي إلى تفاقم تأثير تباطؤ الاستهلاك العالمي على نتائجها المالية. هذا غيض من فيض، فعلى كل المستويات تتنامى قوة الحق وأصحابه ويتنامى تكاتف قوى مختلفة في جبهات تبدو للوهلة الأولى هامشية وغير ذات أثر ولكن الحقيقة أن الفكرة تصبح قوة مادية إذا تنبأها العديد من الناس وتمنح المقاومين وحاضنتهم الشعبية الأمل في تحقيق أهدافها عبر تصافر الناس وقواهم في مختلف الجبهات.

المقاطعة تؤثر سلباً على إيرادات الشركات متعددة الجنسيات ومشغلي امتيازاتها

جائزة بطعم الدم

ثمة نزعة في تصنُّع «الحياد» تستخدمها كثير من الشخصيات في الأوساط الثقافية والفنية في منطقتنا المشتعلة ليس فقط تجاه الدم المسكوب وكل المجازر التي تحدث، بل تجاه مجمل قضايا الصراع بين شعوب المنطقة والقوى الاستعمارية، وكذلك مجمل قضايا الناس وهمومهم بشكل عام.

إيمان الأحمد

يتخذ هذا «الحياد» أشكالاً ووجوهاً عديدة، منها «الصمت»، ومنها «المساواة بين الجراد والضحية»، ولكنه أحياناً يتجاوز كل الحدود ويصل إلى درجة الوقاحة وتبني وجهة نظر العدو، ووجهة نظر القوى الغربية التي تقف وراءه وتموله وتدعمه بالوسائل كافة.

«تعالج الرواية بعمق آثار الحرب على الأفراد والمجتمع، حيث تحمل الشخصيات ندوباً ظاهرة وغير ظاهرة، سواء كانت جسدية أو نفسية...»، هكذا وصفت صحيفة لوموند رواية «حوريات» للكاتب الجزائري كمال داود الذي فاز بجائزة دورة 2024 في صنف الرواية، حسبما أعلنته أكاديمية «غونكور» الفرنسية في الرابع من الشهر الجاري.

وكمال داود هذا، لمن لا يعرفه، كاتب وصحفي جزائري المولد، انتقل إلى فرنسا في 2023 بعد حصوله على الجنسية الفرنسية. وانتسب خلال فتوئه وشبابه إلى التيار الإسلامي، وتحديداً إلى «جبهة الإنقاذ الإسلامية»

الجزائرية. ثم تحول مع كثيرين من أمثاله، إلى التطويل للغرب، وانقلب تحت لافتة المراجعة الفكرية، إلى متحدت بـ«الوكالة» عن آلة الدعاية الغربية في تجميل المقاومة والدعوة إلى الوقوف ضدها وضد حاضنتها الاجتماعية بشكل علني، وضرورة التخلي ليس فقط عن التضامن مع فلسطين بل التخلي عن التضامن مع الشعب الفلسطيني ومناصرتة ضد المجازر التي ترتكب بحقها، في

مفارقة هزلية ومضحكة ليس فقط لصاحب الكلمات الطنانة حول: «أثار الحرب على الأفراد والمجتمع، حيث تحمل الشخصيات ندوباً ظاهرة وغير ظاهرة، سواء كانت جسدية أو نفسية...»، بل لأكاديمية «غونكور» التي منحتة الجائزة وكان قد سبق له أن وصل إلى الترشيح، ولكنه لم يفز إلا بعد ما أعلن ولاءه بوضعه خاتمة لكتاب جماعي بعنوان «7 أكتوبر 2023. مذبحه ضد اليهود في القرن الحادي والعشرين» يبصم فيها على الجرائم الحالية في غزة والضفة ولبنان ويؤكد دعمه اللا مشروط للكيان الصهيوني.

ليس هذا سوى أحد نماذج الانبطاح أمام سلطة المال والشهرة التي يغدق فيها الغرب على بعض الأوساط ويسخرها لمصالحه. وهؤلاء على كثرتهم ليسوا سوى غبار سيتم مسحه لاحقاً كما مسحت الشعوب الغربية من قاموسها دعاية الكيان الصهيوني وداعميه بعد كشف وجهه الإجرامي وتوحشه. تكشف المواقف أصحابها. وكذلك تكشف الحقيقة الكامنة وراء ادعاءات المؤسسات الثقافية الغربية وانحيازها لإعداء الحياة وزيف لافتات الحرية والتعبير والعدل وغيرها من صنوف الكذب.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



وقعت مجزرة قانا في بلدة قانا جنوب لبنان في 18 نيسان 1996 على يد جيش الاحتلال الصهيوني خلال «عدوان نيسان». حيث شنت قوات الاحتلال قصفاً مدفعياً، وجراء القصف المتواصل، لجأ الأهالي، إلى مقر «يونيفيل»، لكن يد العدوان الصهيوني اختارت ألا تراعي القوانين الدولية، واستشهد ما يزيد عن الـ 106 من المدنيين الأبرياء وأصيب نحو 150 شخصاً.



المقاومة عبر المسرح

تحت عنوان: لبنان فلسطين... المقاومة عبر المسرح، نشرت مجلة «مسرحنا» الإلكترونية التي تصدر عن الهيئة العامة لقصور الثقافة في القاهرة تحقيقاً تناولت فيه دور الفنانين والمثقفين في المقاومة التي عرفت حضوراً فاعلاً في حقبة عديدة.

وأشار التحقيق إلى واقع بيروت التي تعيش حالياً لحظات قاسية جراء العدوان الصهيوني الغاشم عليها وعلى مواطنيها، مذكراً بحصار بيروت عام 1982 والذي كان للمثقفين والفنانين العرب دور كبير في المقاومة من خلاله. وجرى استعراض لحضور مسرحي الفنانين: روجيه عساف ولطيفة ملتقى، وما قدماه من أعمال، وكانت هناك عملية رصد تاريخية في فلسطين امتدت من فرقة: مجانيين المسرح، وفرقة المنتدى الأدبي، التي قدمت تباعاً: صلاح الدين الأيوبي، طارق بن زياد، ثم شهدت مدينة القدس عروضاً كثيرة منها: عبد الكريم الخطابي، ثم قدم الكاتب جوزيف سالم عدة نصوص: السجناء الأحرار، صديق حتى الموت، يوم الجيش، ودقت الساعة في فلسطين. وأشارت إلى المحاضرات والعروض المصرية في القدس مع عدة فرق عام 1945.



نتنصر لنقرأ... فلسطين في الوجدان الجزائري

تحت شعار «نتنصر لنقرأ»، وبالتزامن مع الذكرى الـ 70 للثورة الجزائرية، انطلقت يوم الأربعاء السادس من الشهر الجاري في الجزائر العاصمة، فعاليات الدورة الـ 27 من «معرض الجزائر الدولي للكتاب» بمشاركة 1007 ناشرين من 40 بلداً سيعرضون أكثر من 300 ألف عنوان. ويتضمن برنامج المعرض عدداً من الندوات والحوارات والمحاضرات والأمسيات الشعرية التي تتوزع على 6 محاور هي: التاريخ والذاكرة، وفلسطين، وقطر، وإفريقيا، والأدب، والتراث الثقافي الجزائري. ويركز المعرض على نضال الشعب الفلسطيني فكرياً وأدبياً، خاصة أدب المقاومة والسينما وصمود الفلسطينيين. وعلى تفاعل الجزائريين مع القضية الفلسطينية على مر التاريخ. وأكد منظمو المعرض الذي يستمر حتى 16 الشهر الجاري أن دور النشر المشاركة استفادت من إعفاءات الرسوم الجمركية، حتى تكون أسعار الكتب في متناول القراء. وتشهد الدورة الجديدة من المعرض إطلاق جائزة «كتابي الأول» في دورتها الأولى، وهي جائزة خاصة بالرواية وموجهة للكاتب الذين تقل أعمارهم عن 35 عاماً، وأصدروا كتابهم الأول خلال العام الحالي.

خط «النقاء» الخطر يطل مجدداً: بين الحركة الشعبية والحرب



د. محمد المعوش

مجدداً: تعاضم وزن الحرب على الوعي

إن اتساع وزن الوعي خلال العقود الماضية في نموذج الهيمنة الهجين لما بعد الحرب العالمية الثانية فرض توسع الحرب على الوعي، وفرض التوالد الكبير لوسائل تلك الحرب وتكتيكاتها. وليس حجم قطاع «الميديا» وتنازع مادته إلا مؤشراً على ذلك، والحرب على الوعي في كل مرحلة ومعركة تتماشى ليس فقط مع ضرورات المعركة، بل وكذلك مع تطور علاقة البنية الفوقية والتحتية. وهذا يسمح بفهم أنه مع الاستعصاء في الممارسة السياسية والعسكرية للتيار الذي يحاول الحفاظ على هيمنته فإن وزن الحرب على الوعي تتعاظم وتعطيل وتدمير الوعي هو أكثر نماذج الحرب على الوعي تطرفاً في مرحلة الأزمة النهائية للرأسمالية وانغلاق أفق مناورتها المتاحة ضمن إحداثيات المجتمع والعقلانية والتماكس البنوي والتي جرى استنزافها كلها. وكذلك في ظل المعركة القائمة في منطقتنا، وانطلاقاً من وزنها وتكثيف معاني التحول فيها، وانطلاقاً من التوازن القائم في القوى في وجه التدمير الغربي الصهيوني، ومع كل صمود وفعل يُضرب الكيان في عمقه دون قدرته على الردع فإن ارتفاع وزن الحرب على الوعي مفهوم بالضرورة، وذلك لتخديم الحرب الهجينة ورفع التوتر الاجتماعي والسياسي في الدول التي تتلوهما التناقضات الداخلية الطائفية والمناطقية والاقتصادية، إلخ.

تطور السردية مع تطور المعركة

كما صار واضحاً، وكما أشارت مادة سابقة في قاسيون «بروباغندا» بيع الأذرع الإيرانية» تنهار: لننتقل إذاً نحو «الخطبة ب»، فإن التحول في السردية لدى الخطاب المعادي، الذي يحاول بث التشكيك والهزيمة وتحويل الأسباب الكبرى الأساسية للحرب القائمة، يجري مع التحول في مجريات المعركة، والتي ولكونها متسارعة وتتطور، فهي تفرض تطوراً في السردية المعادية، ومن المفيد تتبعها، على الرغم من أنها تتساقط بشكل سريع نتيجة عقم مقولاتها وتناقضها مع الميدان والوقائع وضرورات الصراع وتطوره بشكل خاص. ولكن ما يسمح لنا به هذا التتبع هو توقع مصائر هذه السردية من أجل التحصين الداخلي كضرورة في معركة الصمود، ولكن كذلك من أجل التطوير المبكر للخطاب النقيض القادر على تطوير الهجوم السياسي في جبهتنا الشعبية والسياسية، وتعطيل التشويش وضرب مشاريع التوتير الهجينة.

العنوان الجديد: «المشروع النقيض المقاوم لا يمكن أن يكون طائفياً وظلامياً»

حسناً، طالما أن عنوان «المسرحية» لم يعد ينفع، ولا الكلام عن «المتاجرة بالمقاومة من قبل إيران، والصمت الروسي والصيني»، والسقوط القريب لعنوان «التصارع تحت المظلة الأمريكية»، فإن أحد العناوين المطروحة «القديمة الجديدة» والتي تبني عليها سردية الهجوم على المقاومة كما هي اليوم، وعلى أصل الصراع، فهي، ومن موقع «النقاء»: القول بأن القوى التي تقاوم اليوم، بعضها وليس كلها، هي «قوى طائفية دينية رجعية لا ثورية ظلامية» وكونه «لا يمكن أن تواجه الظلام بالظلام» فإن الفعل المقاوم اليوم «غير مجد».

وحول هذا الموضوع يمكن الإشارة إلى مادة سابقة في قاسيون عالجت قضية «النقاء» وهوية القوى التي تصارع انطلاقاً من دورها لا من «هويتها الشكلية» «ضد صنمية النقاء»... المقاومة بين العلم التحرري والأيديولوجيا». وما سنحاول استكمال الإضاءة عليه في سردية «ظلامية القوى التي تقاوم وعدم جدواها» هو عقم المشروع السياسي للعقل «النقي» الذي يحمل تلك السردية، لا بل مدى دوره التخريبي والمعتل لتطوير العملية السياسية وإغلاق أفقها أيضاً. وكما حملها في فترة ما قبل الحرب خلال تصاعد الحركة الشعبية، يحاول اليوم مد تلك السردية إلى ميدان الحرب، ولطرح مسألة هوية المشروع النقيض معان؛ هي اكتشاف الضرورة الداخلية لتطوير المواجهة كونها المسار الإجباري في الحرب الهجينة، ولكن والأهم من بين معانيها أنها تعبير عن الاعتراف الضمني بأن القوى «الطائفية والدينية والظلامية» التي تشغل موقعاً في الحرب القائمة هي فعلاً تقاوت، على عكس ما

كانت تقول به سردية «المسرحية والباراز السياسي».

ولكن هل «تطوير الهجوم» هذا هو المطروح فعلاً من قبل أصحاب سردية «النقاء»؟ ومن ثم، هل فكرة «النقاء» قادرة على تطوير الهجوم والاشتراك في الحرب؟

عن عقم مشروع

«النقاء» وموقفه التخريبي

إن مشروع «النقاء» في مرحلة تصاعد الحركة الشعبية سابقاً كان له دور تخريبي من خلال تعطيل أفق تطوير الحركة الشعبية في مستواها السياسي وذلك من خلال طرح شعارات «لا تقاوم» و«لا تواصل» في ممارسة «إقصائية وانعزالية»، عبر طرح عناوين غير متناسبة مع موازين القوى الواقعية. وهو ما أوقع الحركة الشعبية، في سورية ولبنان بشكل أساس في أخطاء قاتلة، وأحسن ما يقال فيها إنها خدعت مشاريع الحرب الهجينة الغربية.

وفي اختلاف حركة «النقاء» في مرحلة الحركة الشعبية عما هي عليه في فترة الحرب، فهي هناك تجاهلت ميزان القوى لما كان مضاداً للعناوين التي طرحتها أي «الإسقاط والحسم»، بينما هي اليوم ترفع شعار «الانتباه لميزان القوى» في كونها تعتبره غير متلائم مع الحرب. في الحالة الأولى جرت المغامرة في مصير الحركة الشعبية، بينما اليوم يجري خلق الجانب الوطني المقاوم من الحركة التحررية. وهذا الاختلاف بين المرحلتين هو واحد في جوهره. فعدم فهم طبيعة المرحلة والتناقضات التي تحكم حركة القوى فيها هو في المرحلتين واحد لدى «العقل النقي». في الحالتين يجري تغييب الجانب العالمي والإقليمي لصالح الفرق في الداخلي من خلال طرح «اقتصادي ميكانيكي». في الحالتين يجري نكران ميزان القوى «الاستراتيجي» وعدم فهمه. وفي عدم

فهم ميزان القوى الاستراتيجي هناك عدم فهم متجدد لطبيعة الصراع العالمي بين عالم يموت وعالم يولد وهو لم يكتمل في ولادته، بل تحصل عليه تطورات داخلية وهو ضمن الصراع، دون أن يبقى جوهره مطلقاً. هذا هو العقم الفلسفي «الميكانيكي» لأصحاب هذا الطرح غير الجدلي.

وهذا يعني أن أصحاب طرح أفكار «النقاء» قد جرى تجريبيهم مسبقاً وهم أنفسهم يتحملون مسؤولية أخطاء كبيرة تجاه الشعب والوطن بشكل عام. ولا يمكن التعويل على فكرة «النقاء» في تطوير المواجهة بل يجب تحطيم تلك الفكرة وعزلها وعزل أصحابها.

لا ينحصر التأثير التخريبي لهذا الطرح «النقي» في معاداة قوى المقاومة، دون الخوض في نقاش عدم صحة قوله بظلامية القوى التي تقاوت، بل يتعداه كذلك إلى قطع الطريق على تطوير المشروع السياسي الذي جرى قطع تطوره قبل الحرب وذلك من خلال المعاداة السياسية المبدئية للقوى التي تقاوت وليس فقط في تحميلها مسؤولية «خطأ» في تقديرها دخول الحرب.

إذاً، إن المشروع «النقي» يعمل ضد طروحاته بالذات، فهو مجدداً ينكر وحدة المواجهة للقوى في المنطقة والعالم «وحدة الساحات» ضمن التهديد الحضاري الشامل للبشرية ككل على مختلف قواها، ويعبر عن عجزه عن فهم احتمالية التطور الداخلي لتلك القوى. وهو بذلك ينفي دوره في التصدي الإبداعي للتناقضات الداخلية للعالم الذي يولد وتقديم إجابات حوله. وهو بذلك عاجز عن تحقيق دوره التوليبي والتوحيدي لتلك القوى من موقعه المتقدم في التاريخ، بل يعبر عن كونه، في أطف التوصيفات عقلاً عاجزاً، وفي أكثرها صراحة، عقلاً يُخدَم مشروع الاستسلام والتفتيت في المنطقة.

تجاهلت حركة «النقاء» ميزان القوى المضاد لترحها الإسقاط والحسم» بينما ترفع اليوم شعار «الانتباه لميزان القوى» باعتباره غير متلائم مع الحرب